وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه
تحليل استراتيجي صناعي مالي و محاسبي
تخصص : تدقيق و محاسبة

رقم التسجيل : .....

الموضوع:

الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية
-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

إعداد :
ليندة دواس

إشراف:
أ.د. أحمد بوراس

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د السعدي رجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
أ.د أحمد بوراس	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مقررا
د. محمود جمام	أستاذ محاضـــــر	جامعة أم البواقي	عضوا
د. السعيد دراجي	أستاذ محاضـــــر	جامعة الأمير عبد القادر	عضوا

السنة الجامعية: 2012-2013

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وبأصدق عبارات التقدير والعرفان إلى كل من ساعدني ولو بالقليل في إتمام هذا العمل، من قريب كان أو من بعيد، وأخص بالذكر:

أستاذي الدكتور أحمد بوراس، المشرف على توجيهي لإعداد هذا البحث،

أتقدم بالشكر إلى الأخ و الأستاذ زبير عياش الذي وجهني نعم التوجيه و ساعدني على إتمام هذا العمل على أحسن وجه و على النصائح والتوجيهات التي قدمها لأجل تقويمها،

كل أساتذتي في مرحلة الليسانس والماجستير الذين لم يبخلوا عليّ بالنصح والتوجيه و الإفادة.

لكل هؤلاء أقول مليون مرة شكرا.

إهـداء

إلى أعز الناس إلى قلبي،إلى من علمني الوفاء الإخلاص و الصدق السيد الوالد الطيب رحمه الله، إلى السيدة الوالدة الكريمة وأطال في عمرها، راجية رضاها عليّ.

إلى كل إخوتي ، عربون ودّ ومحبة، يفيض بأنبل مشاعر الحب و الصدق الأخوي التي لا تحدها الحدود.

إلى كل العائلة الكريمة و خاصة جدي و جدتي أطال الله في عمرهما.

أهدي هذا العمل

فهرس المحتويات

الصفحة

المقدمة 01

الفصل الأول: علاقة نظام الرقابة الداخلية مع نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

تمهيد 07

I- البنوك التجارية والمخاطر البنكية 08

1- ماهية البنوك التجارية 08
2- وظائف البنوك التجارية 10
3- المخاطر البنكية 12

II- نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية 19

1-ماهية نظام المعلومات المحاسبية 19
2 - أهداف نظام المعلومات المحاسبية 24
3 -مبادئ نظام المعلومات المحاسبية في القطاع البنكي 27
4- خصائص نظام المعلومات المحاسبية في القطاع البنكي 30
5- إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيه 32

III- نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بنظام المعلومات المحاسبية 40

1- ماهية نظام الرقابة الداخلية 40
2 - أهداف، أهمية و أسس نظام الرقابة الداخلية 45
3 - عناصر و أساليب نظام الرقابة الداخلية 51
4 - معايير الرقابة والتدقيق الداخلي 58
5 – العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية 60

خلاصة 63

الفصل الثاني : المعايير الدولية للرقابة والمراجعة الداخلية للبنوك

تمهيد 65

I العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجعة في البنوك التجارية 66
1 - ماهية المراجعة 66
2 - نظام الرقابة الداخلية وارتباطه مع المراجعة في البنوك 78
3 - دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك بواسطة المراجع 82

II المعايير الدولية للرقابة الداخلية 84

1 - ماهية معايير الرقابة الدولية 84
2 - تعريف معايير الرقابة الدولية 86
3 - أنواع معايير الرقابة الدولية 88
4- أهمية نظام الرقابة الداخلية في ظل معايير الرقابة الدولية 102

III تقيَيم فعالية نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي 107

1 - تقيَيم فعالية نظام الرقابة الداخلية 107
2 - أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي 109
3 - دور الهيئات الدولية في تقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك 115

خلاصة 119

الفصل الثالث : واقع الرقابة الداخلية في الجزائر- حالة البنك الوطني (BNA)-

تمهيد 119

I- الجهاز البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض ومختف الإصلاحات التابعة 120
1 - قانون النقد القرض (10/90) 120
2 - تنظيم الجهاز البنكي في ظل قانون النقد و القرض 124
3 - الإصلاحات البنكية بعد قانون النقد و القرض 1990 128

II- الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري (BNA) 141

1 - الإطار القانوني للرقابة الداخلية في الجزائر 141
2 - التعريف بالبنك الوطني الجزائري 143
3 - الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري 146

III- الاستبيان 154

1 - استمارة الاستبيان 154
2-تحليل النتائج الإحصائية للاستبيان 155
3 - التحليل الإحصائي للأسئلة التي تمس الفروض بشكل مباشر 180
4- أسلوب التحليل الإحصائي 182

خلاصة 194

الخاتمة 195

المراجع 200

الملاحق 212

الملخص باللغة العربية 231

الملخص باللغة الفرنسية 232

الملخص باللغة الإنجليزية 233

المقدمة

لقد كان للتحولات السياسية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية التي شهدها العالم خلال القرن الماضي ومازال يشهدها خاصة مع الأزمة الاقتصادية الحالية آثارا مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات المالية والمؤسسات الاقتصادية حيث تغيرت نظرة المتعاملين مع الأسواق المالية والمؤسسات الممثلة بها ومحاولة هذه الأخيرة إعطاء المزيد من الضمانات لهؤلاء المتعاملين.

ومع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتطور حجم المشروعات، واتساع نطاق الوظيفة الإدارية في هذه المشروعات على آثار قيام الثورة الصناعية وما ترتب عليها من تغيرات في الشكل القانوني لهذه المشروعات بحيث ظهرت منشآت فردية – وشركات أشخاص-وشركات أموال وما ترتب على ذلك من ظهور ما يسمى بالملكية الغائبة " انفصال الملكية عن الإدارة " أمام كل هذه الظروف وجدت الإدارة نفسها مضطرة لتفويض جزء من مسؤولياتها وسلطاتها إلى المستويات الإدارية الدنيا. الأمر الذي أدى إلى توجه الإدارة نحو الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية ليكون العين الساهرة لها على مدى تنفيذ المستويات الإدارية الدنيا للالتزامات الموكلة إليها. بالإضافة إلى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية في مرحلة 1929 1933 والتي ترتب عليها إفلاس معظم الشركات على الرغم من أن قوائمها المالية كانت تعكس سلامة المركز المالي، كل هذا دفع الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية إلى الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية، ففحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى انسجامها مع معايير المراجعة الدولية يعتبر خطوة أساسية على المراجع القيام بها قبل أن يبدأ بوضع برنامج المراجعة لأن النتائج التي سيحصل عليها من الفحص ستكون الأساس بوضع خطة في العمل وتحديد مجال المراجعة وحجم الاختبارات التي سيقوم بها، وذلك من خلال توفر نظام معلومات محاسبي يمد نظام الرقابة الداخلية بالمعلومات التي تمكنه من أداء وظائفه. ووظيفة للمراجعة الداخلية التي تعتبر صمام الأمان لهذا النظام وخصوصا في تقييم كفاءته وفعاليته على الرغم من أن هذه الوظيفة هي جزء من هذا النظام.

وبما أن الجزائر بدأت مرحلة إنشاء البنوك الخاصة الأمر الذي يتطلب من بنوكنا الوطنية أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الرقابية والتشريعات الجديدة التي تمس العمل البنكي والموضوعة من قبل السلطات الرقابية الوطنية والعالمية مع وضع الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع المخاطر الجديدة للعمل البنكي واستيعاب التطورات المؤثرة في الصناعات المالية والانخراط بكل جرأة في وضع سياسات مدروسة واستراتيجيات متطورة ورؤية ثاقبة في مجال الرقابة الداخلية بما ينسجم مع معايير المراجعة الدولية حتى تستطيع هذه البنوك الإسهام مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى بلوغها الجزائر.

كما ركزت البنوك المركزية في مختلف الدول على هذا الموضوع من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للعمل البنكي ففي الجزائر هناك تنظيم بنك الجزائر رقم 03/02 المتضمن الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يكفي ليكون البنك في أمان و سلامة من كل المخاطر المحيطة به حيث تمثل المراجعة الداخلية وسيلة ثانية في يد البنك يستعملها لتقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق تقييم الوسائل و المعايير و الطرق المتبعة في الرقابة الداخلية.

و في الوقت الذي تتحول فيه الأنظمة البنكية للدول المتقدمة إلى مستويات متطورة من الإدارة الحديثة للمخاطر البنكية و تسعى إلى تكييف بيئتها البنكية بما يتوافق و المعايير الدولية للرقابة الداخلية، لأهمية جعل قواعد العمل البنكي و نظمه و معاييره تندرج في سياق ما هو مطروح عالميا، و أن تعمل على خلق صناعة بنكية قائمة على القواعد الدولية و على الأحكام الرقابية الفعالة التي يجب توافرها كحد أدنى للضوابط و الأساليب الموضوعة لأغراض تنظيم و مراقبة أعمال البنوك بما يتناسب و أفضل الممارسات. الأمر الذي يتطلب تعزيز قدرة البنوك على إدارة المخاطر بشكل وقائي، ذلك أن المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد في مجموعه و مدى تأثره بأوضاع الاقتصاد العالمي، فضلا عن إظهار نقاط الضعف في السياسات الإشرافية و الرقابية و ما يفرضه بنك الجزائر من ضوابط و قواعد احترازية ملزمة للبنوك الخاضعة له تتناسب و تلك المخاطر.

على ضوء ما سبق، يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:
ما مدى تكيف أساليب الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية مع المعايير الدولية للرقابة ؟
حتى تتسنى لنا الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم النظم المحاسبية التي تمكن البنوك التجارية من تعميق سيادتها وتعزيز دورها الرقابي؟
- ماهي العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية و نظام الرقابة الداخلية ؟
- ما هي أساليب تقييَم فعالية نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي ودور الهيئات الدولية في تقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك؟
- هل المعايير الدولية للأنظمة المالية والبنكية للدول مطبقة أم لا ؟ ما هي التحديات والرهانات التي ستواجه البنوك التجارية والسلطات الإشرافية للالتزام بأحكام هذه المعايير ؟
- ما هو واقع الرقابة البنكية في الجزائر و موقعها من المعايير الدولية ؟ وما هي الآفاق المرتقبة للجهاز البنكي الجزائري في ظل التكيف مع هذه المعايير ؟

من أجل حصر الموضوع وبهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، نعتمد مجموعة من الفرضيات والتي سوف يتم إما تدعيمها أو رفضها، والمتكوّنة من:

1 - إن تعميق سيادة البنوك التجارية و تعزيز دورها الرقابي يكون من خلال وضع مجموعة من الضوابط و الآليات التي تستهدف خدمة أغراض السياسة النقدية والائتمانية ورفع كفاءة أداء البنوك التجارية بما في ذلك مواجهة المخاطر البنكية؛

2 - إن العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية و نظام الرقابة الداخلية تظهر جليا من خلال الوسائل التي يستخدمها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه والمهام الموكلة إليه على ما يمده به نظام المعلومات المحاسبية؛

3 - إن تقييَم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك يتم من خلال أدوات متعددة لدراسة إجراءات الرقابة الداخلية و التعرف عليها بهدف الحكم على فاعلية النظام في إنتاج البيانات المحاسبية؛

4 - إن تطبيق المعايير الدولية يتجاوز تطبيق نصوص جديدة إلى خلق ثقافة جديدة في إدارة العمل البنكي وما يتطلبه من توفير عناصر البيئة المصرفية الأساسية كتطوير القواعد المحاسبية وتحسين أساليب إدارة المخاطر وتسيير أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك ؛

5 - ضرورة الاسترشاد بمعايير المراجعة الدولية لدعم وتطوير نظم الرقابة الداخلية في القطاع البنكي الجزائري و ذلك لإصلاح التسيير البنكي للقطاع وفقا للمعايير الدولية كتدعيم الأطر التشريعية والتنظيمية للرقابة البنكية ؛

ومن هنا فإن أهمية البحث في هذا المجال تبرز من خلال النقاط التالية:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية نظام الرقابة الداخلية ودوره الهام في القطاع البنكي في ظل المعايير الدولية للمراجعة حيث حظي نظام الرقابة الداخلية باهتمام العديد من المنشآت المالية والإنتاجية والخدمية عمومية كانت أم خاصة وكثير من المفكرين والكتاب وكذلك باهتمام المراجعين والمحاسبين وذلك للأسباب التالية:

- اتساع حجم النشاط البنكي وتعدد عملياته ؛
- زيادة الأعباء الملقاة على عاتق إدارة القطاع البنكي نتيجة تطور وتوسع هذا القطاع حيث أصبح له فروع منتشرة في بقاع المعمورة مما اضطر الإدارة إلى تفويض جزء من سلطاتها ومسؤولياتها إلى المستويات الدنيا وحتى تطمئن الإدارة على أداء هذه المستويات ومدى تقيدها بالمسؤوليات الموكلة إليها أخذت تهتم بنظام الرقابة الداخلية؛
- يتعامل البنك بحجم كبير من العمليات التي يمكن أن تشكل منفردة أو بمجموعها مبالغ نقدية كبيرة فيحتاج البنك إلى أن تكون لديه إجراءات رقابية للمتابعة والمطابقة والتي تعمل خلال إطار زمني يوفر إمكانية اكتشاف الأخطاء والفروقات لكي يمكن استقصاء أسبابها وتصحيحها بأقل مخاطرة للبنوك. مثل هذه الإجراءات والتي تجري كل ساعة أو يوميا أو أسبوعيا أو شهريا حسب حجم وطبيعة المعاملة ومستوى المخاطر والوقت المحدد لتسوية المعاملة يقوم بها نظام الرقابة الداخلية؛

- انتقال المراجعة الخارجية من مراجعة تفصيلية شاملة لكافة السجلات والدفاتر والحسابات إلى مراجعة اختبارية تقوم على أساس اختيار عينات عشوائية من العمليات والقيود وجب على كل المراجعين الداخليين وأصحاب المنشآت والقائمين على إدارتها الاهتمام بتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين مردودها؛
- سعي الإدارة للحصول على ثقة أصحاب الأموال (المودعين) من خلال وجود نظام سليم للرقابة الداخلية الذي يعكس صورة إيجابية عن نجاح البنك؛
- المخاطر الناجمة عن اتخاذ قرارات إدارية سلبية نتيجة عدم وجود نظام سليم للرقابة الداخلية .

انطلاقا من أهمية الدراسة هذه، فإنه يمكن حصر الأهداف التي ترمي إلى إدراكها من خلال ما يلي:

1 - دراسة نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي وأهم الأسس التي يعتمدها في أداء المهام الموكلة إليه؛

2 - دراسة أهم المعايير المراجعة الدولية التي تخص الرقابة الداخلية في القطاع البنكي وما يتضمنه من إرشادات وتعليمات تمس صلب العمل الرقابي في القطاع البنكي؛

3 - التعرف على أهم المشكلات التي يتعرض لها نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي في ظل المراجعة الدولية والحلول المطروحة لهذه المشكلات وأثرها على مهام وطبيعة عمل نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي ؛

4 - إيجاد نوع من الانسجام بين الرقابة الداخلية ومعايير المراجعة الدولية في القطاع البنكي.

من حيث المنهجية يعتمد هذا البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي والاستقرائي لدراسة واقع الرقابة الداخلية في القطاع البنكي في الجزائر من جانبين :

الجانب الأول:

يتضمن دراسة نظرية وصفية لواقع نظام الرقابة الداخلية من حيث مفهومه وخصائصه وعناصره وأدواته وأهدافه ودوره في القطاع البنكي وذلك بالرجوع إلى الدوريات والمراجع المختصة بهذا المجال والبحث في إمكانية تحقيق الانسجام بين هذا النظام ومعايير المراجعة الدولية الخاصة بالقطاع البنكي وأهم المشكلات والصعوبات التي تعترض عمل هذا النظام في مثل هذا القطاع المالي الهام، والبحث عن السبل الكفيلة بتطوير ودعم فعالية نظام الرقابة الداخلية لتفادي وتجاوز الكثير من الصعوبات التي يتعرض لها نظام الرقابة الداخلية وتوجيه الجهات ذات الشأن باتجاه الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية حتى نستطيع الارتقاء بنظام رقابي من شأنه أن يحقق الأهداف المرجوة منه.

الجانب الثاني:

يتضمن دراسة ميدانية استقصائية شاملة لنظام الرقابة الداخلية ومدى انسجامه مع معايير المراجعة الدولية في القطاع البنكي من خلال الاتصالات الدائمة واللقاءات المستمرة مع المعنيين والمسؤولين ذلك من خلال توزيع الاستبيانات الاستقصائية على المعنيين والمسؤولين وإجراء المقابلات الميدانية وتسجيل الملاحظات الشخصية بغية تعزيز الجانب النظري بالجانب الميداني والوقوف على حقيقة ما ينتاب هذا النظام من مشكلات مالية وإدارية وبالتالي إلى تقييم شامل لهذا النظام.

يتكون مجتمع البحث من فرع للبنك الوطني الجزائري في مدينة قسنطينة، أما عينة البحث تتكون من المدراء والعاملين في هذا البنك.

من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا، والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة، قسمنا موضوعنا هذا في ثلاث فصول، نتعرض في الفصل الأول إلى علاقة نظام الرقابة الداخلية مع نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية بحيث نحاول من خلاله وفي ثلاثة مباحث حصر ماهيتها بالتطرق إلى مفهوم نظام المعلومات المحاسبية للمراجعة و تطوّر مفهومها ومن ثم تقديم طبيعة نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بنظام المعلومات المحاسبية.

والفصل الثاني نتحدث فيه عن فعالية أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية للبنوك في ظل المعايير الدولية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا المعايير الدولية للرقابة المصرفية، حيث نقوم في المبحث الأول بإظهار العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجعة في البنوك التجارية أما في المبحث

الثاني بإعطاء نظرة شاملة على أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي وأخيرا دور الهيئـات الدوليـة في تقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك.

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص لإلقاء الضوء على موضوع الرقابة البنكية في الجزائر في ظل التكيّف مع المعايير الدولية. و ينقسم هذا الفصل بدوره إلى أربعة مباحث، حيث نتناول في البداية، من خلال المبحث الأول، تطور الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحاته، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري (BNA) . وأما المبحث الثالث فقد خصص إلى دراسة وتحليل نتائج الاستبيان.

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي، ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات البنكية تقدمها، والتي تمثل أهم الوسائل لإتمام الأنشطة الاقتصادية في أي دولة بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي. وقد تحولت البنوك التجارية من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع داخل حدود الدولة المعنية إلى القيام بالاستثمارات، وتملكها لمشروعات صناعية وتجارية وكذلك قيامها بتصدير خدماتها البنكية إلى خارج حدود الدولة، مما أدى إلى تعرض البنك إلى العديد من المخاطر والتي تتنوع من بنك لآخر بحسب حجم وطبيعة نشاط البنك.

وتسعى البنوك لأخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة مثل هذه المخاطر، وذلك من خلال امتلاكها لأنظمة رقابة الداخلية، تمكنها من اكتشاف المخاطر والحد منها في الوقت المناسب. وسيتم من خلال هذا الفصل التطرق لنظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وهذا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى البنوك التجارية والمخاطر البنكية، أما المبحث الثاني فسنتعرف من خلاله على نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية، وسنتناول من خلال المبحث الثالث طبيعة نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بنظام المعلومات المحاسبية.

I - البنوك التجارية والمخاطر البنكية

سنتناول من خلال هذا المبحث القطاع البنكي ومختلف المخاطر البنكية، وهذا من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب، حيث نتطرق في المطلب الأول إلى ماهية البنوك التجارية، أما المطلب الثاني فيتناول أهم وظائفها أما المطلب الثالث فسنتعرف من خلاله على أهم المخاطر التي تصاحب العمل البنكي.

1- ماهية البنوك التجارية

إنه ومع تطور المبادلات المالية والتجارية، تطور مفهوم البنوك التجارية وتنوعت وظائفها وتعقدت بشكل كبير وسنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء نظرة تاريخية عن نشأة البنوك التجارية ومن ثم محاولة وضع تعريف واضح ودقيق لها.

1-1. نشأة البنوك التجارية

ترتقي البدايات الأولى للعمليات البنكية إلى عهد بابل (بلاد مابين النهرين، العراق قديما)، في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا بدايات العمليات التي تزاولها البنوك بأربع قرون قبل الميلاد[مرسي، 1980 ، ص1].

و ربما يرجع الأصل التاريخي لكلمة" البنك "إلى الإصلاح الفرنسي " banque "و الذي يعني في جوهره خزانة آمنة لحفظ النفائس: وهو ما يعني المكان الذي يتم فيه الاحتفاظ بكل ما هو نفيس وغالي كالمجوهرات وغيرها، كما يرجع أصل هذه الكلمة إلى اللفظ الإيطالي "banco " الذي يطلق على الطاولة أو المنضدة التي كان الصيارفة يزاولون أعمالهم من خلالها، وفي كل الأحوال يرتبط ظهور البنوك عموما بفترة العصور الوسطي على اثر الحرب الصليبية، الذي بدأ فيها ظهور أول أشكال البنوك من خلال نشاط الصيارفة ورجال الصاغة الذين كانوا يقبلون إيداع الأموال والذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة مقابل أجر يحصل عليه هؤلاء الصيارفة نظير حفظ تلك الودائع، ويعد ذلك أول تعبير عن الوظيفة الأولى للبنوك، وهي تلقى الودائع وحمايتها باعتبارها تمثل حقوقا لمجموع المودعين من الأفراد والمنظمات، والدليل على صحة ذلك الاستنتاج ما جرى عليه العرف آنذاك من حصول المودعين على إيصالات إيداع موقع عليها من قبل الصيارفة، وقد لاقت تلك الإيصالات فيما بعد رواجا وقبولا في التداول وذلك باستخدامها كأداة للوفاء بديون حامليها عن طريق تظهيرها إلى أشخاص آخرين تنتقل إليهم ملكية الودائع، وقد نتج عن ذلك بدوره ركود في عمليات السحب من الودائع مما كان حافزا للصيارفة لإعادة استثمار الجزء الأكبر منها في عمليات الإقراض للغير نظير فوائد محددة مما كان مبشرا بظهور الوظيفة الثانية للبنوك وهي " الإقراض"، وقد أعقب ذلك ظهور واحدة من أهم الوظائف التقليدية للبنوك وهي وظيفة" خلق النقود "كنتيجة لاستثمارها تداول الإيصالات التي يحورها الصاغة للمقترضين أو إمكانية استبدال تلك الإيصالات بالذهب عند الحاجة لذلك.

و لقد تم إنشاء أول بنك منظم عام 1157 في مدينة " فينيسيا " الإيطالية تلاه بنك الودائع في مدينة برشلونة الأسبانية عام 1401 م. بعدها بدأت البنوك بمفهومها الحديث في الظهور عام 1571 بايطاليا ثم عام 1609 في هولندا وفي القرن التاسع عشر وبعد قيام الثورة الصناعية بأوروبا بدأت البنوك تأخذ أشكالا تنظيمية متقدمة،ومن هنا كانت البداية الحقيقية لظهور الجهاز البنكي بشكله الحديث باعتباره المكون الرئيسي لقطاع الوسطاء الماليين والذي يضمن بجانب البنوك كلا من مؤسسات التأمين وصناديق الادخار الخاصة وأسواق الأوراق المالية ،ومؤسسات التمويل الدولية[صلاح عطية، ، 2002 ، ص ص،9 10].

1-2. تعريف البنوك التجارية

هناك العديد من التعاريف التي أسندت للبنوك التجارية، وعموما يعرف البنك التجاري على أنه منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، الدولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى. ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك التجارية، إلا أنها تفيد في مجموعها على أن البنك التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة، تعمل في السوق النقدي، وتطلع أساسا بتلقي الودائع بمختلف أنواعها، كما تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل، وهذا ما يميزها عن المؤسسات الائتمانية الأخرى.

فالبنك هو مكان تتجمع فيه الأموال من الأفراد والهيئات والشركات ثم يعاد استثمارها بهدف أن تذر عائد أكبر من تكاليف جميع هذه الأموال [حجازي، 1999، ص : 145]، حدد قانون البنوك رقم 163 لسنة 1957 البنك التجاري بأنه " كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يتجاوز سنة [قانون البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957، 1993، ص : 20] .

ومن ثم تتميز البنوك التجارية بأنها تتعامل في ودائع العملاء وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي يقصد تحقيق عائدا ملائما يمكن منه إثابة المودعين وفقا لأسعار العائد المتفق عليها معهم، وبذلك فهي تعرض مساهميها ودائنيها (أي مورديها) للخطر، كما تتعرض هي نفسها للخطر اتجاه (أو مع) مشتريها (أي زبائنها) [Bouyacoub ,1996 ,P 14].

وقد عرف القانون رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض البنوك التجارية على أنها: " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 66 إلى 69 من نفس القانون، وتتضمن هذه العمليات ما يلي:

- تلقي الأموال من الجمهور لاسيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها
- منح القروض، وتشكل عملية القروض لكل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان
- توفير وإدارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن وتعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال، مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل.

2 - وظائف البنوك التجارية

تتلقى البنوك التجارية سمعتها من خلال الوظائف الهامة التي تؤديها حيث أن تطويرها وتطوير الاقتصاد بشكل عام فرض عليها تطوير خدماتها ووظائفها، والتي تنقسم إلى وظائف كلاسيكية وأخرى حديثة.

2-1. وظائف البنوك التجارية حسب المفهوم التقليدي

إن الوظائف التقليدية للبنوك التجارية تنحصر بشكل خاص في وظيفة تعبئة المدخرات ووظيفة استخدام الموارد.

2-1-1. تعبئة المدخرات

وتتمثل هذه الوظيفة في تجميع البنوك التجارية للودائع في شتى أنواعها (ودائع جارية يمكن استرجاعها عند الطلب، ودائع التوفير بدون أجل وبأجل محدد، ودائع استثمارات أو ودائع لأجل).

2-1-2. استخدام الموارد

وتتم على النحو التالي:

- **نشاط الإقراض:** وتتمثل في منح القروض على أشكالها المختلفة وهي الوظيفة المحورية والأساسية.
- **نشاط الاستثمار:** وهو المساهمة في المشروعات أو الاستثمارات في الأوراق المالية.

هذه الرؤية التقليدية هي رؤية ضيقة وبفعل ضغط المنافسة، اضطرت البنوك لتوسيع مؤهلاتها ليصبح من الممكن اليوم العديد من المهام أخرى تقوم بها البنوك، بالإضافة إلى النشاط الرئيسي الذي سبق ذكره.

2-2. وظائف البنوك التجارية حسب المفهوم الحديث

من الوظائف الحديثة منها ما ينطوي على الائتمان ومنها ما لا ينطوي على الائتمان، و منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي [الشناوي ، 2000، ص-ص 218 219]:

2-2-1. إدارة محافظ الاستثمار

حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء، وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار...

2-2-2. خصم الأوراق التجارية وتحصيلها

فقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق ، مقابل عمولة (Agios) التي تعتبر لمثابة القابل الذي تتحصل عليه البنوك نتيجة تحويل الأخطار إليها *

2-2-3. تمويل عمليات التجارة الخارجية

حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية

2-2-4. التعامل بالعملات الأجنبية

حيث تتم عمليات الشراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة أو العلاج...

2-2-5. تقديم الدراسات والاستثمارات لحساب الغير

حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها

2-2-6. تحصيل الشيكات

حيث تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة.

كما تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء، إدارة ممتلكات وشركات المتعاملين معها تمويل الإسكان الشخصي...

وفيما يخص البنوك التجارية الجزائرية، وبالإضافة إلى الوظائف الأساسية المذكورة سابقا فإن الأمر رقم (03 – 11) المتعلق بالنقد والقرض حدد البنوك بعض العمليات ذات العلاقة بنشاطها في المادة (72) من هذا الأمر وتتمثل هذه العمليات فيما يلي:

- عمليات الصرف

* تتمثل الأخطار المحولة في أخطار عدم الدفع خاصة، وأخطار الاحتيال.

- عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة
- توظيف القيم المنقولة وكل منتوج مالي، واكتتابها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها
- الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات
- الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية، وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات وإنمائها.

3- المخاطر البنكية

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك أو شركة أخرى هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، ويفسر هذا الهدف على أنه تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وتتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك.

ويلاحظ أن زيادة الربحية تشير إلى أن إدارة البنك تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الربح وتعظيم الثروة ولكي يحصل البنك على عائد مرتفع فيجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر أو يخفض من تكاليف التشغيل وعليه فإن زيادة الأخطار في المجال البنكي هو نتيجة لحركات إعادة التنظيم وليونة القوانين والمنافسة.

3-1. مفهوم الخطر

يعرف الخطر على أنه احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب، لمن وقع عليه، خسارة أو ضرر مادي أو معنوي، فهو غالبا ما يقترن بالحظ و الصدفة فكما يقال " الحياة مخاطرة ومجازفة " أما عواقب الخطر قد تكون ضعيفة ومحتملة، وقد تكون معتبرة تؤدي إلى الدمار والخراب.

ولتفادي هذه العواقب، تلجأ المؤسسات الاقتصادية بغرض المواجهة والتحكم أكثر في المخاطر إلى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر (ضمانات، تأمينات، الخ) [Dossier de lecture Analyse et couverture des risques de crédit ,SIBF Mars 2000].

كما يعرف الخطر أيضا على أنه كل تسهيل مستعمل أو غير مستعمل منح من طرف مؤسسة قرض لزبون أو مجموعة زبائن مرتبطين، سواء كان مسجل في الميزانية، لما فيه الضمانات والالتزامات الملحقة التي ترى السلطات المخصصة أنه من الضروري أخذها بعين الاعتبار لتقدير المخاطر المتحملة من قبل هذه المؤسسة [DUFLOUX et kARLIN, 1989, P : 270].

3-2. أنواع المخاطر البنكية

نظرا للمحيط البنكي وإذا طبيعة الأنشطة البنكية، فالمهام البنكية تتحمل مخاطر لا تعد ولا تخص (مخاطر مالية، تنظيمية، تجارية، الخ) وفيما يلي، يمكن أن نشير إلى أهم مخاطر القطاع البنكي [G LUVITTARETMA. AMAZITH, 1997, P: 29] :

3-2-1. خطر القرض Risque du crédit

هناك من يسميه خطر الإمضاء، خطر المتعاقد معه أو خطر العميل، وهو أول وأهم خطر يواجه البنكي لكونه يرتبط ارتباطا وثيقا بأهم عملية وهي عملية الإقراض فهو خطر طبيعي ومتوقع لأن تسليف النقود التي هي أصلا ملك للغير (للمودعين) فيه احتمال تنفيذ العقد من عدمه، مما يعرض مصلحة البنك وحتى المودعين للخطر.

وإن أول ما يواجه البنكي هو عدم التزام المتعاقد معه بتنفيذ العقد، إما لعدم القدر على الوفاء أو للإعسار (بصفة غير عمدية) أو بسبب الإمتناع عن التنفيذ (بصفة عمدية) بحيث قد لا يدفع أصل الدين وفوائده كلها أو جزء منها، وهو خطر قائم مهما كانت قيمة الدين أو صفة المتعاقد معه (أفراد، مؤسسات، بنوك، دول). كما يمكن أن يتحقق في حالة إختلال الوضعية المالية للمقترض أو العجز الكلي له بالإضافة إلى حالات التأخر في التسوية والتي لقت صعوبات في خزينة البنك[FADHEL.2001. P. 10.].

ويزيد خطر القرض في حالة تركيز البنك في التعامل مع مستفيد واحد أو مجموعة مستفيدين أو في مجال إقتصادي معين دون غيره، أو في إقليم جغرافي معين. فهو يتعلق بتمركز القروض في يد مجموعة معينة من المدنيين الذين يمثلون ميزات متشابهة وتتظاهر نتائجهم في نفس الاتجاه. [CHELLAL. 2001. 1997. P. 09.].

3-2-2. خطر عدم السيولة Risque d'illiquidité

باعتبارها وسيط مالي، تجمع البنوك الودائع من الجمهور لتوزيعها في شكل قروض للمؤسسات والأفراد ويتمثل الخطر، في هذه العملية، كما يتحقق هذا الخطر نتيجة فقدان ثقة الزبائن في بنوكهم الشيء الذي يحرضهم على سحب ودائعهم منها لحالة البنوك العمومية الجزائرية غير أنه في الحالات العادية تبقى مخاطر السيولة منخفضة، نسبيا، طالما يحتفظ البنك بسمعته وثقة الزبائن فيه. [M.L.HOLLIER, 1996, P : 97].

3-2-3. خطر سعر الفائدة Risque sur le taux d'intérêt

يحدث خطر سعر الفائدة نتيجة التغيرات غير المتوقعة في تركيبة ومستوى معدلات الفائدة، فمع تطور وتنوع الأدوات المالية المستعملة لجميع الموارد ولتوزيع القروض أصبح من الصعب على معظم البنوك تجنب تغيرات سعر الفائدة، غير أن البنوك تبقى قادرة على تعديل هيكل ميزانياتها بالعمل على اختيار بعض أصناف الاستخدامات والموارد[ZUHAYR MIKDASHI. 1998. P. 90-91.]

يعد خطر سعر الفائدة بالنسبة لعدد كبير من المؤسسات البنكية ثاني أهم صنف من الخسائر بعد خطر القرض، حيث تنتج هذه الخسائر عن الحركات الحاصلة في أسعار الفائدة، والتي تضيف هوامش الفائدة (أي الفوائد المدينة أقل من الفوائد الدائنة) وتخفض قيمة الأصول والأدوات المالية في الميزانية وخارج الميزانية.

وإن خطر مرجعية المعدلات أو الأسعار يعد أهم مصدر لخطر سعر الفائدة، حيث يأتي هذا الخطر من سيرورة أسعار الفائدة الثابتة وأسعار الفائدة المتغيرة على مستوى الميزانية كما على مستوى خارج الميزانية، يمكن توضيح هذا الخطر بالاعتماد على قرض بنكي طويل الأجل سعر ثابت، والممول بودائع قصيرة الأجل قابلة للتجديد بأسعار فائدة تستجيب لتطور السوق، فإذا كان هناك نقص أو حاجة في السوق النقدي، يمكن انتظار إرتفاع أسعار الفائدة على الودائع المذكورة أعلاه، مما يؤدي إلى إتلاف هوامش فائدة البنك.

ويتمثل المصدر الثاني في خطر تشويه منحنا لمعدلات إذ أن إختلالات وتغيرات أسعار الفائدة تعرض البنك إلى تعديلات إنحدار أو شكل منحنيات المعدلات وأما المصدر الثالث لخطر سعر الفائدة فيتمثل في الخطر القاعدي، والناتج عن الارتباط العكسي أو المتناقص في تطور المعدلات المحصلة أو الممنوحة، ويرتبط المصدر الرابع بعقود الخيارات حيث تمنح هذه الأخيرة للحائز عليها الحق – بدون التزام–في شراء، بيع أو تعديل التدفقات المالية لمنتج ما أو لعقد مالي، وأهمها تلك التي تعطي للمستفيدين منها الحق في التسديدات أو الاقتطاعات غير المبرمجة مع البنك، حيث يمكن أن يتحمل بائعي هذه الخيارات ومن بينهم المؤسسات البنكية- مخاطر جوهرية مهمة.

ويعرض الجدول التالي العوامل المحتملة المؤثرة على هيكل معدلات الفائدة مقسمة إلى صنفين وذلك كمايلي:

جدول رقم (1-1): محددات معدلات الفائدة في السوق

عوامل اقتصادية كلية	عوامل خاصة بعملية معينة
• التسارع العام للنمو. • تشدد السياسة النقدية. • زيادة اقتطاعات الدولة في الأسواق المالية. • ارتفاع الشك يؤدي إلى التضارب في الأسعار. • تمركز وتحالف الوسطاء الماليين • التوقعات التضخمية. • صدمات أسواق أخرى (مثلا سوق الصرف).	• انخفاض السيولة/ قابلية التبادل للأصول المعنية. • الاحتمال المتزايد للخطر (مدينين/ مستثمرين). • إتلاف قيمة قرض المدينون. • ارتفاع المصاريف أو الأعباء الضريبية. • امتداد مدة دين ما في محيط يسوده عدم التأكد. • الكثافة المتزايدة للمعلومات المتحصل عليها من المديون.

المصدر: Zuhayr MIKDASHI, 1998. P92.

كما نشير إلى أن ارتفاع معدل الفائدة يعني مضاعفة أرباح البنك، وهذا يعني كذلك حصول المودعين على فوائد معتبرة والعكس صحيح، فإذا أخفق البنكي في تسيير أمواله ووقع في خطر معدل الفائدة فإن ذلك يدفع بالزبائن لسحب أموالهم لإعادة توظيفها في بنوك أكثر استثمارا لها، لتعود عليهم بفائدة أكبر،مما يدفعه لمتابعة تغيرات معدل الفائدة و هذا ما بينته العوامل الاقتصادية و العوامل الخاصة بالعمليات البنكية.

3-2-4. خطر الصرف Risque de change

إن مهنة البنكي تقتضي منه أن يلعب دورا المقايض والمبدل للعملات الأجنبية لتلبية طلبات زبائنه فيما يخص عمليات الصرف، وكذلك مختلف العمليات الأخرى التي تتم على العملة الصعبة، وهو بذلك يتحمل الربح والخسارة بسبب التغير الذي يحصل على سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

وبالتالي فيمكننا تعريف خطر الصرف على أنه إمكانية الوقوع في خسائر سبب تغيرات معدل الصرف [BESSIS, 1994,P : 19 ET. FADHEL, 2001, P: 13]، فيتأثر البنك بسبب إمتلاكه حقوقا وديونا بالعملات الصعبة.

ولتجنب خطر الصرف ينبغي على البنوك المطابقة بين الأصول والخصوم لنفس العملة، ويتمكن من ذلك من خلال عمله على تجزئة ما يملكه من عملات صعبة عملة بعملة، وبالتالي القيام بعمليات من نفس العملة (مثلا تمويل القروض لعملة معينة باقتراضات لنفس العملة)، وإما باقتضائها لخيارات الصرف.

3-2-5. خطر السوق Risque de marché

لقد ارتفعت، في الوقت الراهن، مخاطر الصرف ومخاطر السيولة وأسعار الفائدة، وغيرها من المخاطر البنكية، نتيجة تطور وزيادة حجم التعاملات في الأسواق التقليدية والجديدة. أضف إلى ذلك التغيرات في أسعار البورصة وانخفاض بعض أشكال المراقبة في الأسواق، فكل ذلك يساهم في رفع من درجة الخطر في العمليات العادية للبنوك.

بحيث أن خطر السوق في الواقع يضم مجموعة مخاطر مرتبطة أصلا بأوضاع السوق، فهو أوسع من خطر الصرف وخطر معدل الفائدة، كما أنه خطر تواجهه البنوك الكبرى التي تحقق رقم أعمال معتبر من وراء ممارسة أعمال السوق أو التي تخصص جزء الكبير من خدماتها لتوظيف

الأموال في مساهمات أو شراء أسهم أو المضاربة بالشراء وإعادة البيع في عدة مجالات كالعقار البترول، المواد الأولية...، لحسابها أو لحساب عملائها.

وعموما فإن أخطار السوق التي تتعرض لها البنوك هي تلك الناتجة عن تذبذب العوائد معدلات الفائدة، أسعار الصرف أو قيم مختلف الأصول [BESSIS,1994, P : 18].

3-2-6. مخاطر فقدان الذمة Risque de patrimoine

يمكن النظر للبنوك كأنها صندوق ضخم يحتوي على: سيولة نقدية (معدنية، ورقية) ومجموعة من القيم في شكل أوراق (شيكات، سندات) أو في شكل أنظمة آلية للدفع (البطاقات البنكية). فمن المعلوم، أن البنوك هي موضع سرقة أو سطو أو احتيال، سواء كان ذلك من المحيط الداخلي أو الخارجي للبنك، حيث يبقى الاحتيال على وسائل الدفع الأكثر ضررا وخسارة، ولهذا فلابد أن يحرص البنك على المراقبة الصارمة والتأمين من كل المخاطر المحتملة.

3-2-7. المخاطر العملية أو التقنية

والتي يمكن تعريفها على أنها: مجموعة المخاطر التي بطبيعتها تعرقل وتعيق حسن سير العمل في المنشأة بصفة تمس بأهدافها ويترتب عنها أضرار يمكنها أن تؤثر في مرد وديتها أو صورتها أو سمعتها [JEMENEZ ET MERLIER, 2004,P : 17-18].

أما اتفاقية بازل (2) تعرفها أنها: " مخاطر الوقوع في الخسائر الناجمة عن فراغات أو اختلال يرجع إلى الإجراءات، المستخدمين أو النظام الداخلي أو لسبب آخر" [JEMENEZ, ET MERLIER, 2004, P :18].

فالبنك يضع في يد عماله وإطاراته مسؤوليات وصلاحيات ويمنحهم الثقة والاستقلالية اللازمة لممارستها، وذلك من أجل تسيير أعماله والقيام بالعمليات اللازمة وفقا لما تقتضيه المهنة ويمنحهم سلطة اتخاذ القرار إلا أنهم معرضين أثناء تأديتهم لأعمالهم للوقوع في أخطاء تنجز عنها خسائر تمس مباشرة بصافي الدخل أو مرد ودية البنك، ونذكر على سبيل المثال: الأخطاء التي قد ترتكب أثناء تنفيذ العمليات البنكية من سحب، تحويل، الأخطاء المحاسبية، خطأ في نظام الإعلام الآلي و أي خطأ متعلق بالاتصال وتبادل المعلومات [FADHEL, 2001, P : 14].

بالإضافة إلى الخطر النظامي [BESSIS. 1995. P. 20-21.] والمتمثل في مجموعة من القواعد فيمكن أن تؤدي إلى وقوع الأثر المعاكس، ومن بين هذه القواعد نذكر:

أ- تحديد النشاطات : تعد القوانين المحددة لمجال نشاط المؤسسات المالية في بعض الأحيان السبب في حدوث خطر أكثر ارتفاعا، والناتج عن غياب التنويع الكافي. فبعض القواعد المحددة للمجال الجغرافي أو القطاعي للنشاط البنكي لعرض البنوك إلى خطر مرتفع، و بعضها تشجع المؤسسات على تطوير بعض العمليات التي يمكن أن تكون لها نتائج مماثلة.

ب- تنظيم الودائع : إن وضع سقوف الأسعار الفائدة الدائنة بهدف ألعاب أي منافسة مدمرة، يمكن أن يؤدي إلى تضييق الحصة السوقية للبنوك في التعبئة وذلك برفع تكلفة هذه الأخيرة.

ج- تنظيم الأموال الخاصة : من المؤكد أن تنظيم الأموال الخاصة يضع عدة مشاكل، حيث أن تحديد الأموال الخاصة وطريقة إنشائها يمكن أن يؤدي بالمؤسسات المالية إلى القيام ببعض التجاوزات.

نجد كذلك من المخاطر العملية الخطر القانوني [LOUNI, 2002, P : 08]، والذي يتحقق مثلا بسبب وجود خطر عدم إمكانية مواجهة الأحكام الصادرة ضد البنك، بسبب إخفاقه في الحصول على أحكام لصالحه، أو إهمال الإجراءات الواجب إتباعها لدى الجهات القضائية، أو بسبب خطر عدم إمكانية مواجهة الأحكام الصادرة ضد البنك بسبب إخفاقه في الحصول على أحكام لصالحه، أو إهمال الإجراءات الواجب إتباعها لدى الجهات القضائية، أو بسبب خطر عدم إمكانية استرداد البنك لحقوقه

بسبب انتكاس وتخلف مدينيه عن الوفاء بالتزاماته أو لصعوبة التنفيذ على الضمانات العينية المقدمة (لكونها ضمانات متنازع عليها أصلا). وهو يتجسد في كل دعوى ترفع ضد البنك كشخص معنوي أو خطر صدور حكم على البنك بالإفلاس – وبصفة عامة فهو كل ماله علاقة بالعقود، الالتزامات، ولذا فنجد أن البنك يوكل عادة أفراد مختصين في القانون من أجل مراقبة هاته العقود والالتزامات وذلك لمحاولة تفادي الوقوع في هذا الخطر.

إن المخاطر العملية مهمة لذلك يتوجب على البنوك التجند لمواجهتها وإتباع كل مراحل وإجراءات العمليات البنكية من كل جوانبها (الجانب المالي، الجانب التقني، الجانب القانوني...)، والسهر على حصول المعلومة المحاسبية الشفافة لإدارة البنك بالإضافة إلى التأكد من تمتع إطارات البنك ومستخدميه بالكفاءة، الثقة والنزاهة المطلوبة لاتخاذ قرارات.

3-2-8. مخاطر المعلوماتية: *Risque informatique*

يعتبر التطور التكنولوجي للمعلوماتية وسيلة حقيقية لإنتاج في البنوك، فقد ساهمت الأنظمة المعلوماتية الفعالة في معالجة الكم الهائل من المعلومات وتوجيه القرار ورفع من مرد ودية البنوك كما ساعد التطور التقني إلى التكيف مع تغيرات المعقدة للمحيط. غير أن تكلفة تجديد التجهيزات والبرامج الآلية الملحقة لنظام المعلوماتية، تعتبر مرتفعة، لذلك فإن التحكم في مخاطرها هذا النظام لابد من أن يشغل اهتمام جميع البنوك[REVUE BANQUE N°558. 1995.P P. 37-39].

II - نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

تعتبر المحاسبة أحد المصادر الرئيسية للمعلومات في البنوك كونها تقدم القسم الأعظم من المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية، والجهات الخارجية، كما أنها تعالج كما هائلا من البيانات عبر طرق وأساليب متعددة، بالإضافة إلى علاقتها المتشابكة مع بقية أنظمة المعلومات ضمن المنشآت المالية، ويندرج ذلك في إطار وظيفتها الأساسية وهي إعادة عكس الواقع المالي في القطاع البنكي.

إن تصميم و بناء نظم المعلومات المحاسبية وفق الأسس العلمية الحديثة والمستخدمة في بناء النظم، واستخدام الحاسوب في معالجة المعلومات المحاسبية، غدا خطوة أساسية لتنظيم عملية إنتاج واستهلاك المعلومات في القطاع البنكي، فأثرت هذه البيئة الجديدة إيجابا في إعداد وتأهيل المحاسب، وأصبح المطلوب من المحاسب أن يكون أكثر فعالية في المساهمة في تصميم نظام المعلومات المحاسبية وتقديم المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات عوضا عن إضاعة الوقت في تسجيل القيود اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة والتقارير المالية يدويا[القاسم ، 1998 ، ص6].

ونتناول من خلال هذا المبحث ماهية نظام المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى الأهداف المتعلقة به و أهم مبادئ النظم المحاسبية في القطاع البنكي.

1 - ماهية نظام المعلومات المحاسبية

إن نظام المعلومات المحاسبية في القطاع البنكي هو أحد عناصر البنك الذي يقوم بتشغيل البيانات الخاصة بعملياته المالية بهدف إنتاج معلومات لمستخدمي هذه المعلومات سواء كانوا من داخل البنك أو خارجه لأغراض قياس أدائه وخدمة الإدارة في اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية.

1 1 - تعريف نظام المعلومات المحاسبية

لقد اختلف الاقتصاديون في تعريفاتهم لنظام المعلومات المحاسبية ، فمنهم من يعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه:"كينونة تتألف من اثنين أو أكثر من الوحدات (المركبات) وأنظمة فرعية متداخلة لتحقيق هدف معين" [الراوي ،1999 ، ص25]؛ و في هذا الصدد ذكرت العديد من التعاريف منها حيث ويعرف محمد القاسم النظام على أنه:"مجموعة من العناصر التي ترتبط مع بعضها بسلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف" [القاسم، 1998، ص17]؛ كما عرف الشيرازي النظام بأنه:"مجموعة من العناصر التي تعمل مجتمعة في سبيل تحقيق هدف معين" [الشيرازي، 1990 ، ص25]؛ عرف موسكوف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: " أحد عناصر المنظمة وذلك بجمع وتصنيف، ومعالجة وتحليل واتصال مالي موجه، واتخاذا القرارات والمعلومات للجهات الخارجية للشركة" وكمثال ص المستثمرون" وللجهات الداخلية " الإدارة بشكل أولي" [Moscove, 1997 P.70].

ونستدل من التعاريف أن عناصر النظام يمكن تحديدها فيما يلي: مدخلات عمليات مخرجات هذه المكونات الثلاثة ترتبط ببعضها البعض مع الهدف أو الأهداف المراد تحقيقها من النظام.

1 2. خصائص، بيئة وعناصر النظام المعلومات المحاسبية

إن نظام المعلومات المحاسبية في القطاع البنكي هو أحد عناصر البنك الذي يقوم بتشغيل البيانات الخاصة بعملياته المالية بهدف إنتاج معلومات لمستخدمي هذه المعلومات سواء كانوا من داخل البنك أو خارجه لأغراض قياس أدائه وخدمة الإدارة في اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية:

1-2-1. خصائص النظام المعلومات المحاسبية

بالإمكان لنا أن نستخلص أهم خصائص نظام المعلومات المحاسبية [قنديلي ، 1988 ، ص، 32-31] :

- التكامل بين عناصر النظام من خلال إيجاد تسلسل منطقي بين عناصره بدءا من المداخلات ومرورا بالمعالجة وانتهاء بالمخرجات وذلك تجنبا للازدواجية والتكرار في أثناء تطبيق النظام
- المرونة و البساطة وسهولة التطبيق إذ من الأفضل أن يكون النظام سهلا و مبسطا للمستفيدين منه بشكل يمكن من تفهمه وإدراك عمله وتطبيقاته
- استخدام الوسائل المتطورة في دراسة وتحليل البيانات وذلك بالاعتماد على الطرق والأساليب الإحصائية والرياضية إضافة إلى استخدام أحدث التقنيات في مجال المعلومات.

مما تقدم يمكن التوصل إلى تعريف النظام المحاسبي بأنه:"يمثل وحدة متكاملة، مكونة من عناصر عدة تعمل جميعا بصورة متكاملة ولا يمكن لأي عنصر فيها أن يعمل بمفرده دون العناصر الأخرى".

1-2-2. بيئة نظام المعلومات المحاسبية

تعرف بيئة النظام" بأنها: مجموعة من المحددات أو الإطار المحيط بذلك الشيء"، وتقسم بشكل عام إلى [الراوي، 1999، ص28]:

- البيئة الداخلية للنظام:Internal Environment
- البيئة الخارجية للنظام External Environment.

1-2-2-1. البيئة الداخلية للنظام

تعرف بأنها:" مجموعة من الإجراءات الداخلية المكونة للنظام".

وتبرز أهميتها من خلال التقارير الداخلية وتتأثر البيئة الداخلية للنظام بكثير من العوامل منها:

- العوامل الاقتصادية
- المعوقات المقبولة
- الموقف السوقي
- التقنيات الحديثة.

حيث أن المعلومات الخارجية ليست الوحيدة التي يعتمد عليها النظام بل هناك معلومات داخلية تلعب دورا كبيرا في إمداد النظام بالبيانات الضرورية مثل: المعلومات عن كلف الإنتاج – العاملة المستخدمة في الإنتاج- معلومات عن الخدمات الداخلية في العمليات الإنتاجية. ------

فان بيئة النظام من خلال ما تحتويه من أحداث وعمليات تمثل المادة الأولية للنظام وهي في نفس الوقت تعتبر المستفيد الأول من مخرجات هذا النظام.

1-2-2-2. البيئة الخارجية للنظام

تتكون البيئة الخارجية للنظام من العناصر التي توفر المعلومات التي تؤثر على اتخاذ القرارات كذلك الاهتمام في عملية البيانات وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- الزبائن: Customers

ويمثلون أهم المجموعات الخارجية بسب احتياجهم للمعلومات الإنتاجية مثل--الأسعار البضاعة سمعة المنتج دفع الأقساط فواتير البيع الدفعات الشهرية الأوراق البنكية جميع هذه المعلومات تكون ضمن نظام المعلومات.

حاملو الأسهم: Share holders

إن الهدف الرئيسي لحاملي الأسهم هو الحصول على تقيم للمنشأة في الماضي والحاضر ومعالم المستقبل. والحسابات المالية هي من أهم المؤشرات التي تعرض هذه المعلومات.

-العاملون : Employees

يهتم العاملون الخارجون بمعرفة المعلومات المالية مثل: معدل الأجر--الأرباح وكذلك هم بحاجة إلى المعلومات غير المالية مثل مستوى العمالة الإنتاجية وجمع هذه المعلومات يوفرها نظام المعلومات المحاسبية.

-المقرضون:Lenders

يتم الحصول على رأس المال بواسطة العديد من الشركات لأجل الاستثمار وهذه الشركات بحاجة إلى عوامل كثيرة منها: سمعة الشركة المقترضة--مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها نجاح إدارتها. مثل هذه المعلومات يوفرها نظام المعلومات المحاسبية للمقرضين.

-الحكومة:Government

هناك عدد من الدوائر في الحكومة تطلب المعلومات المحاسبية عن المنشأة مثل: الدوائر الضريبية--الدوائر العقارية مجالس البلدية أو المحافظات الضمان الاجتماعي. وتتمثل المعلومات المحاسبية التي تحتاجها مثل هذه الدوائر بالأرباح والاقتطاعات الضريبية المطلوبة دفعها للحكومة.

1-2-3. عناصر نظام المعلومات المحاسبية

تتكون العناصر الأساسية المكونة للنظام من ثلاثة أجزاء:

--المدخلات:Inputs

المعالجات:Processing

- المخرجات:Outputs.

1-2-3-1. المدخلات

تتمثل في القوة الدافعة، والوقود اللازم لتشغيل النظام، وهذه المداخلات يحددها النهائي للنظام، وقد تكون هذه المدخلات ممثلة في مواد أولية، رأس مال، أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة، أو من نظم أخرى ويجب التفرقة بين من نوعين من المدخلات:

-المدخلات المنتظمة: وهي المدخلات الدائمة التي يستلمها النظام من مصدر معين وبطريقة منتظمة مثل: القوى المحركة التي يستلمها قسم الإنتاج كنظام من قسم القوى المحركة كنظام أخر مستقل.[الدهراوي ، 1997، ص5].

-المدخلات العشوائية أو المداخلات المحتملة(Rendow inputs): وهذا النوع من المدخلات غير منتظم حيث يختار النظام واحدا فقط من عديد من البدائل المتاحة له من البيئة الخارجية ويختلف هذا النوع من المدخلات عن المدخلات المنتظمة في أنه لا يؤثر على عمليات النظام بقدر ما يؤثر في الكيفية أو الكفاءة التي ينجز بها النظام عملياته.

ويضيف الدهراوي نوع ثالث من المدخلات للنظام التي تأتي من النظام ذاته في صورة معلومات ناتجة من الأداء السابق للنظام حيث تستخدم هذه المدخلات في ضبط حركة النظام وضمان سيره في الطريق الصحيح والمخطط له. وتسمى هذه العملية بالتغذية العكسية(feed back).

1-2-3-2. المعالجة

تتمثل في مجموعة من الأفعال الآلية أو اليدوية التي بواسطتها يتم تحويل البيانات إلى بيانات أخرى، أو إلى معلومات أخرى.

1-2-3-3. المخرجات

وهي التي تمثل النتائج التي يسعى النظام إلى تحقيقها والتي يجب أن تتماشى مع الهدف أو(الأهداف) الأساسي من وجود النظام المعين فعلى سبيل المثال: سنجد أن مخرجات النظام المحاسبي ستمثل في القوائم أو التقارير المالية، التي تعد دوريا بغرض إظهار المركز المالي في لحظة معينة ونتيجة الأعمال خلال فترة زمنية معينة. [الصبان وآخرون، 2000 ، ص17].

1-3. أنواع أنظمة المعلومات المحاسبية

جرى الاتفاق على أن للنظام نوعين هما:

- النظام المفتوح (OPEN SYSTEM)
- النظام المغلق (CLOSE SYSTEM).

1-3-1. النظام المفتوح

"هو النظام الذي تتفاعل أجزاؤه دائما مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام" فمثلا- الوحدة الاقتصادية تشتري موادها الأولية من نظم أخرى خارج حدودها وتخضع للوائح وقوانين الحكومة التابعة لها، وتحصل على عناصر العمالة والبيانات أيضا من البيئة المحيطة والنظم الأخرى[الدهراوي،1997، ص1].

ويتميز هذا النظام بما يلي:

-يتفاعل مع البيئة الخارجية ويتأثر بها تأثرا فاعلا

يستمد كل مدخلا ته الأساسية اللازمة لاستمراره وقيامه بتأدية وظيفته من البيئة الخارجية

-تؤثر مخرجاته تأثيرا فاعلا على البيئة التي تحتويه.

ويؤخذ على هذا النظام من وجه نظر محاسبيه بأنه [الشيرازي، 1990، ص26] :

- يتعامل النظام المفتوح مع ظواهر اقتصادية واجتماعية متنوعة ومتشابكة وبالتالي من الصعب تحديد الظواهر التي يمكن اعتبارها أحداثا محاسبية
- تعدد وتنوع مستخدمي المعلومات المحاسبية التي ينتجها هذا النظام يترتب عليه اختلاف وتعدد في الأهداف التي يجب أن تخدمها القوائم المالية
- تعدد وتنوع نظريات التسجيل والقياس والتقويم و التوصيل الذي يستخدمها هذا النظام في تشغيل البيانات بهدف تحويلها إلى معلومات.

1-3-2. النظام المغلق

هو ذلك النظام الذي لا يتفاعل مع البيئة الخارجية ولا يؤثر فيها ولا يتأثر بها، ومن ثم فإنه ليس له مخرجات إليها أو مدخلات منها و يندر وجوده في الحياة، ومن أمثلة النظام المغلق: ساعة اليد تعتبر نظام مغلق لأنها منعزلة تماما عن البيئة المحيطة ويتميز هذا النظام بندرة وجوده في الحياة ويؤخذ عليه عدم ارتباطه وتأثره بالبيئة المحيطة وبالتالي عدم إفادته، واستفادته من هذه البيئة[الراوي، 1999، ص38].

حيث أن النظام المفتوح بما يتمتع به من ميزات متعددة، هو أكثر فعالية وتأثر بالبيئة المحيطة من النظام المغلق.

2-أهداف نظام المعلومات المحاسبية

يأخذ نظام المعلومات المحاسبية في القطاع البنكي طبيعة خاصة، حيث بأن نظام المعلومات المحاسبي الأمثل في القطاع البنكي يجب أن يتضمن الأصول المحاسبية الواجب أتباعها وهي على نوعين: [زهيري و بشير، 1964 ، ص62].

. تطبيق نظام المحاسبة المركزية للبنك

أي نظام محاسبي مركزي تتجمع فيها جميع العمليات الخاصة بالمركز الرئيسي وكذلك عمليات الفروع.

. تطبيق نظام المحاسبة الفرعية

أي أن يمسك كل فرع محاسبة خاصة به كما يجب أن يقرر النظام المحاسبي بوضوح العلاقة بين البنك وعملائه ومراسيله وذلك من وجه نظر المحاسبة فقط.

ويرى زكريا صيام أن المادة الأولية التي يتعامل بها البنك لها تأثير على نظام المحاسبي فالبنوك تتعامل في النقدية والمستندات المالية والكوبونات والأذونات والإشعارات والشيكات... وهذه المادة الأولية لها قيمة بالنسبة لوزنها وهي سهلة النقل، هذه المادة التي يتعامل معها البنك جعل النظام المحاسبي المتبع في مثل هذه القطاع المالي الواسع يختلف عن الأنظمة المستخدمة في القطاعات الأخرى كالصناعة مثلا، حيث يسعى النظام المعلومات المحاسبي في القطاع البنكي إلى تحقيق الأهداف التالية [صيام ، 2002 ،ص18] :

2-1. إنتاج التقارير المطلوبة

تعتبر التقارير بأنواعها المختلفة النتائج النهائية للنظام المحاسبي حيث تنقسم التقارير المطلوبة من النظام المحاسبي إلى:

2-1-1. التقارير المالية

وتتمثل في الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة المالية ولما كانت أعمال البنك متعددة ينشأ عنها قيود تسوية مختلفة كاحتساب الاستهلاكات، والاحتياطات المؤونات والنفقات والإيرادات التي تعود للسنة المالية والتي لم يجر تأديتها أو قبضها لذلك، يجب أن يوضح النظام كل من هذه النقاط وطريقة احتسابها كما يجب أن يتضمن حساب الأرباح والخسائر جميع إيرادات البنك ونفقاته العائدة للسنة المالية دون وجود أي تداخل بين السنوات السابقة أو السنوات اللاحقة، كما يجب أن يقرر شكل النظام شكل الميزانية وأصول اعتمادها من مفتشي حسابات البنك ومجلس الإدارة وطريقة نشرها على المساهمين. [زهيري و بشير، 1964، ص67].

2-1-2. تقارير بيانية وإحصائية

وتتمثل في كشوف الحركة الدورية لمختلف نشاط البنك، مثل كشوف الواردات النقدية... كشوف حسابات الزبائن حيث تهتم الإدارة بمثل هذه التقارير لأنها توضح لها خطوات سير عمل البنك، وكفاية أداء كل قسم من أقسامه.

2-1-3. تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية

وتمثل هذه التقارير بيانات عن سير العمل اليومي في البنك مقارنا بالأداء المعياري المحدد وذلك لتحديد الانحرافات عن المعايير الموضوعة وتحليل هذه الانحرافات لبيان أسبابها ووضع الحلول لمعالجتها، ويتم إعداد ملخصات أسبوعية عن هذه التقارير لرفعها إلى المستويات الرقابية المختصة.

2-2. الدقة في إعداد التقارير

ترتبط كفاءة النظام المحاسبي بجودة التقارير التي ينتجها ومن معايير الجودة في التقارير دقة البيانات الواردة فيها، ومعنى ذلك أن الدقة في إعداد التقارير وبياناتها تمثل هدفا هاما من الأهداف التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها. وتتحقق الدقة في التقارير المنتجة من خلال توافر عدة عناصر من

بينها التوازن المحاسبي ووجوده نظام محدد للتوجيه المحاسبي، وخطوات للمراجعة الداخلية تشمل التحقق من صحة القيد والترحيل وتلخيص العمليات المختلفة، ولعل هدف الدقة يعتبر من أهم أهداف النظام المحاسبي وذلك لأن عدم توفره قد يؤدي إلى اتخاذ البنك لقرارات خاطئة تقوده إلى الفشل في أداء المهام التي يسعى لإنجازها [دبيان وآخرون ، 1993، ص 12].

2-3. توقيت تقديم التقارير

ويقصد به توفر المعلومات في حينها، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على الحدث أو القرار معنى ذلك ، يجب توفر المعلومات المحاسبية قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار، ومن الطبيعي أن يختلف لتوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة، وقد يكون من المفيد أحيانا التضحية بشيء من الدقة ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب لذلك يجب على نظام المعلومات المحاسبية تحقيق ذلك [الشيرازي ، 1990، ص 201].

2-4. توفير وسائل الرقابة الداخلية

إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد نظام محاسبي ملائم يحدد سلسلة من العمليات تعالج المعاملات كوسيلة للحصول على القيود المالية ويتضمن هذا النظام عدة رقابات داخلية إلى حد يناسب حجم العمل والتأكد من أن المعلومات المحاسبية التي يجب تدوينها قد دونت فعلا وتم احتسابها وتصنيفها وترحيلها وتلخيصها وإعداد التقارير بنتائجها، وأن العناصر الإفرادية لأنظمة الرقابة الداخلية يشار إليها بعبارة (الرقابة الداخلية) كما حددته أدلة التدقيق الدولية، ويجب أن يقرر النظام المحاسبي الأصول الواجب إتباعها في مراحل الرقابة الداخلية من حيث تدقيق الكشوف المحاسبية ومستنداتها وأوراقها الثبوتية وفحصها والتأكد من سلامة العمليات وإذا ما اكتشفت الرقابة الداخلية أخطاء في التنفيذ أو في القيد المحاسبي أو تباينا في الكشوف والوثائق، عمدت إلى إعلام القسم المختص لإجراء المختص لإجراء التصحيحات اللازمة واستدراك الأخطاء [زهيري و بشير ، 1964، ص 64].

2-5. تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه

يعتبر تحقيق التوازن بين التكاليف المترتبة على تنفيذ النظام المحاسبي والأهداف الموجودة منه أمرا هاما يجب أن يوليه مصمم النظام عنايته الخاصة، ويعني ذلك أن دراسة التكاليف المترتبة على تطبيق النظام ومقارنتها بالأهداف المتوقعة منه وقدرة البنك على استيعابها تعتبر من العوامل التي قد يترتب عليها إعادة النظر في إدخال النظام الجديد [دبيان وآخرون، 1993، ص 16].

حيث يرى الشيرازي أن المعلومات المحاسبية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكاليفها حكمها في ذلك حكم أي خدمة اقتصادية [الشيرازي و مهدي، 1990، ص 208].

3- مبادئ نظام المعلومات المحاسبية في القطاع البنكي

إن أي نظام محاسبي لبنك تجاري كبير ذي فروع متعددة يجب أن يحقق أهداف البنك وأن يتفق مع طبيعة عملياته وتنظيماته الإدارية، كما يجب أن يتضمن المبادئ الرئيسية التالية [زهيري وبشير ، 1964، ص 61]:

3-1. الأصول المحاسبية

إن النظام المحاسبي الأمثل يجب أن يتضمن الأصول المحاسبية الواجب إتباعها وهي على نوعين:

3-1-1. تطبيق نظام المحاسبة المركزي للبنك

أي وجود محاسبة واحدة تتجمع فيها جميع العمليات الخاصة بالمركز الرئيسي وكذلك عمليات الفروع يوما بيوم أو خلال فترة زمنية معينة وهو أسلوب مطبق لدى معظم البنوك.

3-1-2. تطبيق نظام المحاسبة الفرعية

أي أن يمسك كل فرع محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة يسجل فيها عملياته.

3-2. الجداول المحاسبية و دليل الحسابات

تعتبر كل من الجداول المحاسبية من النواتج النهائية للعمليات المحاسبية خلال فترة معينة أما دليل الحسابات هو بمثابة دليل تسجيل مختلف العمليات المحاسبية في الحسابات الخاصة بها حيث يمكن حصر مفهوم كل منهما فيما يلي:

3-2-1. الجداول المحاسبية

قصد بالجداول المحاسبية، الكشوف والأوراق اليومية، التي تعدها الأقسام والدوائر وترسلها في نهاية اليوم إلى المحاسبة لقيدها في حسابات البنك.

3-2-2. دليل الحسابات

يتضمن المنهاج المحاسبي للبنك أسماء جميع الحسابات الفرعية والحسابات النظامية ويقرر النظام المحاسبي من قبل إدارة البنك ولا يجوز تعديل أي حساب رئيسي أو إلغاؤه، أو إضافة حسابات جديدة إلا بقرار من الإدارة أيضا.

3-3. محاسبة و تمويل الفروع والوكالات

هي عبارة عن تسجيل لكل العمليات المحاسبية و الكشوف اليومية من خلال تمويل الإدارة المركزية بالمعلومات اللازمة و ذلك لنقل الأموال بين الإدارة المركزية و الأقسام، أي أن:

3-3-1. محاسبة الفروع والوكالات

يجب أن يقرر النظام الأصول الواجب إتباعها في محاسبة الفروع، فيما إذا أخذنا بمبدأ تنظيم محاسبة خاصة لكل فرع من حيث تسجيل العمليات وتنظيم الكشوف اليومية والأوراق الثبوتية الواجب إرفاقها بهذه الكشوف والسجلات الواجب مسكها والعلاقات بين محاسبة الفروع ومحاسبة الإدارة المركزية.

3-3-2. تمويل عمليات الفروع والقيود الخاصة بها

تضع إدارة البنك خطة ثابتة لتمويل عمليات الفروع وذلك بتخصيص جزء من رأسمال البنك أو بمنحه قروضا لتنفيذ عمليات خاصة، وكلما كانت هذه الخطة مرنة كلما أدت إلى حركة سريعة في نقل الأموال بين الإدارة المركزية والفروع أو بالعكس دون وقوع أي اضطراب في أعمال الفروع أو تعطيلا للأموال بدون مبرر، يجب أن يتضمن نظام المحاسبة الأصول الواجب إتباعها من أجل استلام وتسليم الأموال بين الفروع وكذلك الوثائق الواجب تنظيمها والقيود المحاسبية الواجب إجراؤها، وتتولى عادة مراقبة حركة الأموال بين الفروع دائرة خاصة في الإدارة العامة المركزية وهي التي تعطي الأوامر بإرسال الأموال عند الحاجة وتحديد جهة الإرسال ومقدار المبالغ الواجب إرسالها ويراقب وصولها إلى الجهات المخصصة لها.

3-4. الرقابة الداخلية القيود الخاصة بها

أصبحت الحاجة ماسة إلى تطوير نظام الرقابة الداخلية و إدخال أساليب رقابية جديدة خاصة في السنوات الأخيرة كنتيجة للتطور الاقتصادي الهائل بصفة عامة وتطور الخدمات بصفة خاصة، حيث أن الرقابة الداخلية هي كما يلي:

3-4-1. الرقابة الداخلية

تشكل الرقابة الداخلية دعامة كبيرة في التنظيم البنكي ويتوقف على الرقابة الداخلية حسن تطبيق النظام المحاسبي. حيث تؤدي المبادئ التي يقوم عليها نظام المعلومات المحاسبي إلى تدعيم، وزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية ويضطلع قسم الرقابة الداخلية في البنك بالتأكد من الأمور التالية:

- صحة العمليات المسجلة من الوجهة المحاسبية ولا سيما التقيد بالحسابات المنصوص عليها في المنهاج المحاسبي
- إن حسابات الزبائن أو العملاء تسمح بتنفيذ العمليات وتسجيلها في حساباتهم

- إن الأوراق الثبوتية مبررة للقيود ومستكملة لجميع الشروط القانونية المنصوص عليها في أنظمة البنك وتعليماته والقوانين النافذة.

3-4-2. القيود الخاصة بالمحاسبة المركزية

يجب أن يوضح النظام الأصول الخاصة بالقيود الواجب التقيد بها من أجل تثبيت العمليات في المحاسبة المركزية وطريقة توحيد العمليات الواردة في مختلف الفروع أو الأقسام والتي تعود لحساب إجمالي واحد ثم أصول تسجيل القيود في اليومية العامة للبنك ودفتر الأستاذ العام الواجب إتباعها لمطابقة القيود المركزية مع القيود المثبتة لدى الفروع.

3-5. الأوضاع والبيانات الدورية وكيفية تنظيمها

تعتبر الأوضاع والبيانات الدورية من أهم المصادر التي تعتمد عليها إدارة البنك لتقرير سياستها العامة ولاسيما في حقل التوظيف والاستثمار لذلك أن يقرر نظام المحاسبة نوع هذه الأوضاع وأشكالها وتاريخ تنظيمها والمعلومات التي يجب أن تتضمنها والدوائر والأقسام التي تعدها من أجل أن تكون وافية بالغرض ويصدر بعض هذه الأوضاع، والبيانات الدورية عن الأقسام المختصة كما يصدر بعضها الأخر عن المحاسبة لدى الفرع . وفي كلتا الحالتين، يجب أن تخضع هذه الأوضاع إلى تدقيق عميق قبل إرسالها إلى إدارة البنك، أو إلى المراجع التي تطلبها كيلا تتضمن معلومات مغايرة للحقيقة. وتختلف هذه الأوضاع من بنك لأخر طبقا لطريقة محاسبته من جهة والغاية التي تستخدم من أجلها هذه البيانات من جهة أخرى.

3-6. الجرد السنوي و الميزانية العامة

عند كل نهاية السنة المالية يقوم المحاسب بالجرد السنوي و إعداد الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر و يمكن تعريف كل منهما كما يلي:

3-6-1. الجرد السنوي

يجب أن يتضمن النظام، الأصول الواجب إتباعها من أجل جرد أموال البنك والقيم التي بحوزته في نهاية السنة المالية وأصول تنظيم قوائم الجرد، والهيئات التي تشرف عليه، ومهمتها وطريقة عملها وتدقيقها، وكثيرا ما يحدد للجرد فترة محددة كما يجب أن تتضمن النظام. أصول تنظيم محاضر الجرد ومعالجة الفر وقات التي تنشأ عنه في حال الجرد المستمر من وجهة نظر المحاسبة وأصول تسويتها، ويجب أن تدون نتائج الجرد بصورة مفصلة في سجل خاص يبقى رهن المتابعة والتدقيق.

3-6-2. الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر

يجب أن يتضمن النظام المحاسبي أصول تنظيم الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر التي تعد عادة في نهاية الدورة المالية والمعلومات الواجب توفرها لتنظيمها بشكل صحيح، كما يجب أن يوضح نظام المعلومات في البنك كل ما يتعلق بالاستهلاكات والاحتياطات المؤونات والنفقات والواردات التي تعود للسنة المالية والتي لم يجر تأديتها أو قبضها، زمن أجل قياس النتيجة الصافية لنشاط البنك يجب أن يتضمن حساب الأرباح والخسائر جميع ورادات البنك ونفقاته العائدة للسنة المالية الجارية دون وجود أي تداخل بين السنوات السابقة أو اللاحقة كما يجب أن يقرر النظام شكل الميزانية العامة وأصول اعتمادها من مفتشي حسابات البنك ومجلس الإدارة وطريقة نشرها على المساهمين [إسماعيل، 2001 ، ص243].

3-7. حفظ وتصنيف وثائق المحاسبة

تعتبر وثائق المحاسبة وسجلاتها من أهم الوثائق التي يمتلكها البنك وتعتبر مرجعا أساسيا يعتمد عليه في تبرير قيوده وعملياته المنفذة إزاء الغير، لذلك يجب أن يتضمن النظام أصول حفظ هذه الوثائق أو طريقة تصنيفها، بغية الوصول إليها بكل سهولة، وقد حظرت معظم الأنظمة الحديثة سحب أية وثيقة

من الأضابير العائدة لها إلا بعلم الإدارة وموافقتها كيلا يكون ذلك سببا في استعمالها ثانية، كما أخضعت الوثائق إلى تفتيش مستمر للتأكد من وجودها وسلامتها.

3-8. أقسام مديرية المحاسبة

يجب أن يبين النظام المحاسبي، الأجهزة الواجب توفرها لتطبيقه وتحديد اختصاصاتها، بغية تأمين حسن سير العمل وإعطاء النتائج بالسرعة الكلية، وتتكون هذه الأجهزة عادة من قسمين رئيسيين: الأول الحسابات، والثاني قسم المراقبة ويحدد نظام الرقابة الداخلية اختصاص كل منها.

4- خصائص نظام المعلومات المحاسبية في القطاع البنكي

يقوم البنك بإعداد مجموعة من التقارير والقوائم الإحصائية، و إن عامل السرعة في إعداد تلك التقارير والقوائم والدقة الواجب توفرها فيها يعتبران من الأركان الهامة التي يرتكز عليها النظام المحاسبي في البنك، ولتحقيق ذلك يتوجب توفر خصائص معينة يجب أن يتسم بها النظام و المتمثلة فيما يلي [المليخي و آخرون، ص198] :

4-1. القدرة على موافاة إدارة البنك والسلطة الرقابية بالمعلومات الضرورية

إن القدرة على موافاة إدارة البنك وكذلك سلطات الرقابة على البنوك بالمعلومات الضرورية لصياغة السياسات المختلفة على أن تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب كما يجب أن تتضمن التفصيلات المطلوبة وبصفة خاصة:

- تحليل أصول البنك وفقا لمعيار القدرة على تحويلها إلى نقدية بسرعة وبسهولة
- -تحليل حسابات الودائع حسب مصدر الوديعة (أفراد شركات – جهات حكومية)
- تحليل حسابات الاحتياطات المختلفة لتحديد الغرض من تكوين تلك الاحتياطات
- -تحليل الإيرادات وفقا لمصدر كل منها، كما يجب تحليل المصروفات وفقا لأقسام المختلفة وتقسيمها وفقا لطبيعتها (مرتبات أجور إيجارات)...

4-2. توفر نظام محكم للضبط الداخلي

ويتوقف ذلك على طريقة تشغيل النظام وبصفة عامة يجب أن تكون الحسابات العامة بدفتر الأستاذ بالعدد المطلوب والكافي لتحقيق أقصى قدر ممكن من الرقابة.

4-3. القدرة على موافاة الإدارة بتحليل للتكاليف وتوزيعها

إن القدرة على موافاة الإدارة بتحليل للتكاليف وتوزيعها على الأقسام وذلك للأغراض الإدارية المختلفة حتى يمكن تحديد التكلفة المتعلقة بالخدمات البنكية التي يؤديها.

4-4. القدرة على توفير المعلومات اللازمة لإعداد الإقرارات الضريبية

فانه لا يقتصر ذلك على إقرار الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وإنما يمتد أيضا إلى أنواع الضرائب التي يقوم البنك بتحصيلها نيابة عن الخزانة العامة وتمشيا مع الخصائص السابقة فإن النظام المحاسبي في البنوك التجارية يقوم على مبدأ تقسيم البنك إلى مجموعة من الأقسام بحيث يقوم كل قسم منها بإثبات عملياته في مجموعة من السجلات والدفاتر البيانية ، ويمكن أن نبين العلاقة بين النظم الفرعية المختلفة التي يتضمنها النظام في الشكل التالي:

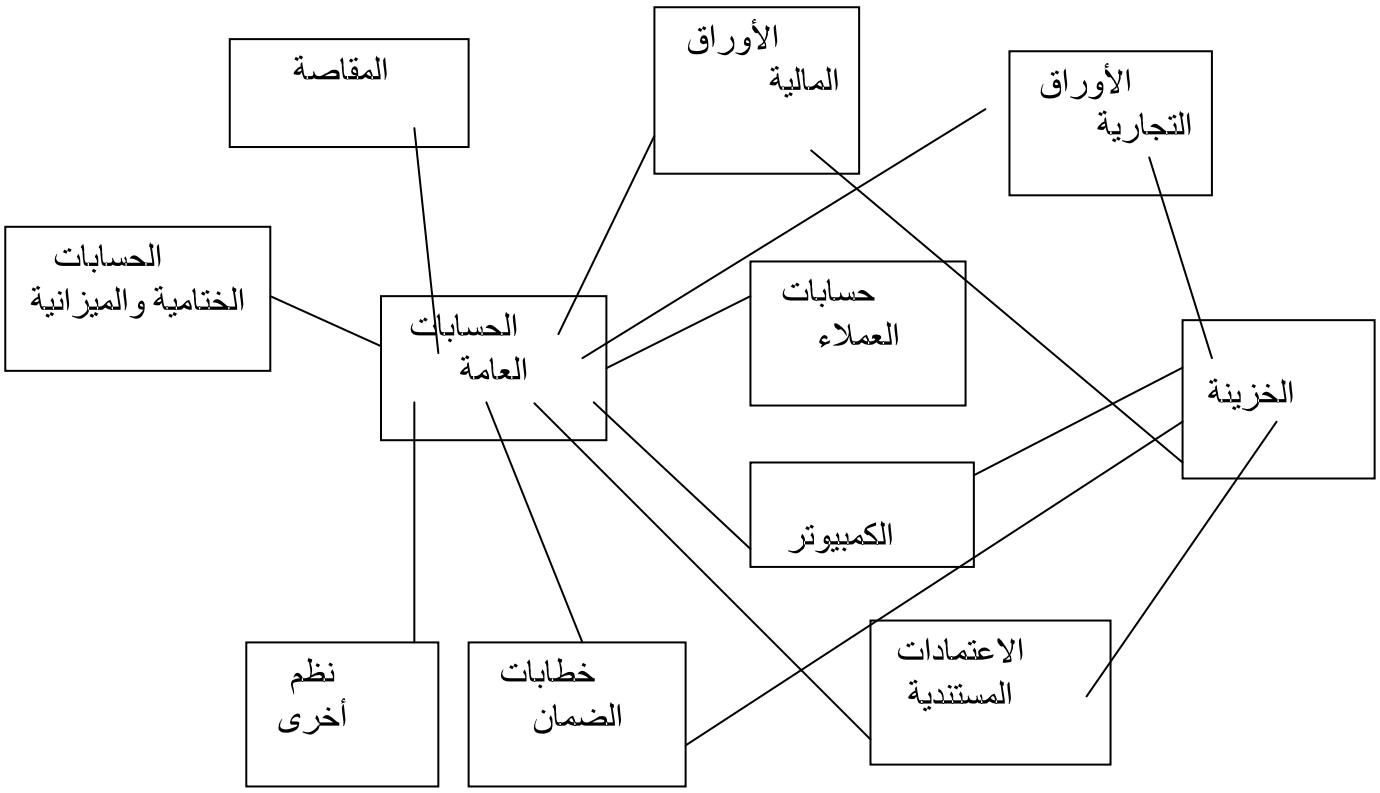

شكل رقم (1-1) نموذج مبسط لهيكل نظام المعلومات المحاسبية في بنك تجاري

المصدر : [المليخي و آخرون، ص198].

يعني أن النظام المحاسبي للبنك التجاري يتكون من مجموعة من النظم الفرعية كل منها يخص أحد أقسامه، وتصب هذه النظم الفرعية في قسم الحسابات العامة والذي يتولى إجراء قيود اليومية العامة والترحيل للأستاذ العام وإعداد التقارير المختلفة.

5- إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيه

تتم عملية بناء نظام المعلومات المحاسبية من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات التي تختلف من مشروع إلى أخر تبعا لطبيعة وظروف المشروعات، لذلك فإن إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبية في القطاع البنكي تختلف عن تلك المتعة في بناء النظام في مشروعات أخرى – كالصناعة مثلا- وبما أن مهنة تصميم الأنظمة المحاسبية ما زالت حديثة العهد مما يؤدي إلى عدم وجود إجراءات وقواعد ثابتة يمكن أن يكون لها قبولا عاما في التطبيق. ومع ذلك فإنه يمكن تصور إجراءات وقواعد عامة تصلح كنقاط استرشاد لمصمم النظام المحاسبي، وله أن يضيف إليها أو يختصر منها ما لا يراه مناسبا تبعا لظروف المشروع الذي يرتبط بتصميم أو معالجة نظامه المحاسبي، وقبل التعرف على الإجراءات التي يجب على مصمم النظام القيام بها لدراسة نظام المعلومات المحاسبية القائم في البنك لابد من إعطاء فكرة عن الخطوات الأساسية التي يتبعها مصمم النظام في حال كون البنك تم إنشاؤه حديثا ويحتاج إلى نظام محاسبي جديد وهذه الخطوات كما يلي [دبيان وآخرون ، 1993، ص42] :

1-5. إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبية

تختلف إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبية في البنوك من بنك حديث النشأة إلى بنك ذو نشاط قائم، حيث نجد الاختلاف واضح و نميز كل منهما في ما يلي :

1-1-5. الإجراءات الخاصة ببنك حديث النشأة

هناك مجموعة من الإجراءات من تسجيل للعمليات وتبويبها وإنتاج التقارير المالية سنتطرق لكل منها في النقاط التالية:

1-1-1-5. إجراءات تسجيل العمليات المالية

تعتبر عملية التسجيل المحاسبي بمثابة نقطة البدء في طريق المحاسب نحو خلق نظام محاسبي يحقق للبنك إنتاج ملائما من المعلومات والبيانات اللازمة لتسيير نشاط على الوجه الأكمل كما تعتبر هذه العملية أداة المحاسب الأول نحو تحقيق وظيفته الأساسية وهي قياس ومتابعة نتيجة أعمال البنك ومركزه المالي، وبصدد مهمة التسجيل المحاسبي يحتاج المحاسب في هذا المجال إلى وجود سجلات ومستندات مصممة بصورة تحقق لعملية التسجيل المناخ الملائم لتحقيقها بصورة دقيقة وملائمة وبتكلفة تتناسب مع حجم المشروع وتعدد عملياته.

2-1-1-5. تبويب العمليات المالية

إن تحقق التسجيل المحاسبي للعمليات بصورة دقيقة ومناسبة يعجز بدون التبويب عن خلق إنتاج مقبول من البيانات في وقت مناسب وبجهد وتكلفه أقل، لذلك فإن التبويب المحاسبي للعلميات المالية يعتبر الخطوة الثانية في طريق المحاسب نحو إنتاج البيانات، وإذا كان تصميم دفاتر التسجيل الأولى للبيانات والمستندات المرتبطة بها يعتبر أمرا حيويا لخلق المناخ الملائم لعملية التسجيل، فإن هذا الأمر يعتبر أيضا نقطة هامة بالنسبة لعملية التبويب، مضافا إليه وضوح المفهوم المحاسبي بالنسبة للقائمين بعملية التبويب بهدف خلق أسس ثابتة وموحدة بصدد تبويب العمليات المالية ويهدف ذلك بالطبع إلى تفادي احتمالات حدوث أخطاء في إنتاج البيانات بصورة يحدث معها عدم تناسب في نوعية البيانات المبوبة على الفترات المحاسبية المتعاقبة.

3-1-1-5. إنتاج التقارير الدورية وقياس النتائج

تعتبر التقارير المحاسبية بمثابة النتائج النهائي للنظام المحاسبي ويمثل إعدادها الخطوة التالية لتبويب البيانات، وتحتاج الإدارة لهذه التقارير بصورة دورية للتعرف على خطوات سير العمل بالبنك، كذلك يحتاج المحاسب إلى نوعين خاصة من التقارير الدورية التي تسهل له مهمته في قياس نتائج أعمال البنك ومركزه المالي، ونتيجة لذلك فإن إعداد هذه التقارير بأنواعها المتكررة وغير المتكررة يستلزم بالضرورة دقة في التسجيل والتبويب المحاسبي للعمليات المالية وأيضا سهولة في توفير البيانات اللازمة لإعداد أنواع التقارير المطلوبة.

أما بصدد مهمة قياس النتائج فإن هذه العملية تتطلب في البداية وجود أسس وقواعد ومفاهيم متفق عليها، وبحيث يتحقق لمهمة القياس الدقة الملائمة على مدى الفترة الواحدة وسهولة المقارنة على مدار الفترات المتتالية، ويعني ذلك وجود أسس موحدة لمعالجة أنواع المصروفات والإيرادات المختلفة وتحميلها لحسابات النتيجة، وكذلك وجود أسس وقواعد موحدة لمعالجة الإهتلاكات وتقيم الأصول المختلفة في البنك.

4-1-1-5. تحليل النتائج وعرضها

تعتبر عملية تحليل النتائج وعرضها جزءا هاما من مهمة المحاسب في إنتاج التقارير أيضا ولكنها تختلف عن سابقتها في أنها تتميز بالدورية من ناحية، كما أنها بقواعد محاسبية يجب الالتزام بها من ناحية أخرى، علاوة على ذلك فإن تحليل النتائج خاتمة عمل المحاسب في نهاية الفترة المالية وإذا كان عرض التقارير المحاسبية على طول الفترة المالية يرتبط إلى حد ما بالغرض من هذه التقارير سواء أكانت دورية ومتكررة أم غير متكررة، فإن تقارير تحليل النتائج تهدف في الأساس إلى عرض صورة عامة لنشاط البنك وموقفه المالي واحتمالاته المستقبلة، وحتى يتحقق لمصمم النظام المحاسبي

فرصة أداء مهامه السابقة فإن الأمر يتطلب وجود النظام المحاسبي المتكامل الذي يتيح له إنتاج البيانات والتقارير وبصورة دقيقة في الوقت المناسب وبالتكلفة المقبولة.

5-1-2. الإجراءات الخاصة ببنك ذو نشاط قائم

وبعد التعرف على الخطوات الأساسية الواجب اتخاذها في حالة كون البنك حديث العهد ويحتاج إلى نظام محاسبي جديد لابد من توضيح الإجراءات التي يتبعها مصمم النظام في القطاع البنك قائم له نظام محاسبي متكامل وهي كما يلي:

5-1-2-1. دراسة طبيعة البنك وهيكله الوظيفي واحتياجاته من البيانات

تعتبر أولى مهام مصمم النظام التعرف على المناخ والبيئة التي يعمل البنك في إطارها ويتحقق هذا الأمر من خلال تجميع بيانات عن ملكية البنك وشكله القانوني وطبيعة نشاطه ونوعية الخدمات التي يؤديها، والهيكل التنظيمي للبنك موضحا به إداراته الرئيسية وما يتبعها من أقسام ومهام هذه الإدارات والأقسام والعلاقات القائمة بينها.

ويمكن لمصمم النظام أن يقوم بإعداد خريطة تنظيمية للبنك أو يستخدم الخريطة التي حصل عليها ليضيف إليها تصوره الخاص فيما يتعلق بالبيانات والتقارير وتسلسل العمليات المالية بين أقسام البنك وإداراته معتمدا بذلك على خبرته السابقة.

5-1-2-2. دراسة النظام المحاسبي القائم

بعد أن يتحقق لمصمم النظام التعرف على جوانب العمل في البنك موضع الدراسة وبناء التصور العام لما يجب أن يكون عليه العمل داخل أقسامه، وإداراته تبدأ مهمته الأساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم للتعرف على درجة كفاية ما به من تفصيلات للوفاء باحتياجات البنك من البيانات ونقاط الضعف والقوة في النظام وتتحقق لمصمم النظام مهمة دراسة النظام الحالي من خلال المراجعة الدقيقة للإجراءات المطبقة على أهداف النظام وتفاصيله ويمكن أن تتم هذه المهمة من خلال الخطوات التالية:

أ- الحصول على صور من التقارير والقوائم المالية الخاصة بالبنك بالإضافة إلى التقارير الداخلية وبدراسة هذه التقارير والقوائم المالية والتعرف على محتوياتها من بيانات وطرق إعدادها والتعرف على الجوانب المتعلقة بها من حيث دوريتها وسرعة إعدادها ومدى كفاية ما بها من بيانات للوفاء باحتياجات البنك يمكنه أن يضيف لمعلوماته شيئا جديدا بالنسبة للنظام

ب- التعرف على جميع حسابات البنك الرئيسي والفرعية وذلك بالحصول على قائمة تضم هذه الحسابات موضحا بها طرق الترحيل إليها، وتفيد هذه القائمة في معرفة مدى تكرار القيد والترحيل والجهود التي تبذل في ذلك، ويتطلب ذلك من خبير التصميم إجراء المزيد من المناقشات مع المسئولين عن عمليات القيد والترحيل للحكم على مدى كفاءة عمليات التسجيل في الدفاتر ومقدار التفاصيل الواردة بها ومدى وفائها باحتياجات الإدارة من البيانات

ج- الحصول على نسخ بيضاء من دفاتر اليومية المختلفة للتعرف على درجة التفاصيل الواردة في بيانها وكيفية إجراء عملية التسجيل بها كذلك فإنه في حالة ارتباط البنك بدليل محاسبي يوضح إجراءات التسجيل في دفاتر اليومية فإنه من الضروري الحصول على نسخ من هذا الدليل ودراسته بدقة للحكم على مدى كفاية الإجراءات المحاسبية المطبقة

د- بالحصول على المعلومات السابقة ودراستها بعناية يمكن لمصمم النظام القيام بإعداد توصيف خاص به لإجراءات العمل في النظام المحاسبي القائم.

5-1-2-3. التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء نظام جديد

عند انتهاء المرحلة السابقة يكون خبير التصميم في وضع يمكنه من الانتقال إلى مرحلة إجراء التغير المطلوب ولا يستطيع مصمم النظام تحديد شكل التغيير الممكن بمفرده بل عليه التعرف على احتياجات إدارات البنك وبلورتها في عدة اقتراحات بديلة، ومن خلال عرض هذه الاقتراحات على إدارة البنك يمكن التعرف على الاقتراح المقبول منها والذي عليه أن يبدأ بتنفيذه ويستطيع خبير التصميم اجتياز هذه المرحلة من خلال الخطوات التالية:

أ- يقوم مصمم النظام بعقد عدة مؤتمرات بمعاونة مساعديه مع كافة المستويات الإدارية بالبنك ويتم في هذه المؤتمرات عرض آراء خبير التصميم عن نقاط الضعف في النظام القائم واقتراحاته البديلة لعلاجها من خلال المناقشات التي تتم بين كافة المستويات الإدارية يستطيع خبير التصميم أن يضيف لمعلوماته أشياء جديدة عن الاحتياجات الإدارية من البيانات والحلول التي يرى إداري البنك تطبيقها، وينبغي عليه في هذه المناقشة أن يلتزم بالأهداف الواجب توافرها في النظام المحاسبي من حيث الدقة والسرعة والرقابة الداخلية والتكلفة ذلك بحجم البنك، ويعني ذلك ضرورة تحقيق التوازن بين هذه الاعتبارات، فقد يقترح البعض خلال المناقشة إدخال تجهيزات آلية متقدمة إلى عمل البنك في حين يكون حجم البنك واحتياجاته غير قادر على استخدام هذه التجهيزات بصورة اقتصادية، أو قد يرى البعض الآخر تغير النظام القائم بأكمله بالرغم من وجود بعض نقاط ضعف خفيفة يمكن إجراء معالجة لها بسهولة وبصفة عامة سوف يواجه خبير التصميم في هذه الحالة مجموعة من الآراء المتعارضة وقد تكون هذه الآراء والمقترحات وليدة اعتبارات شخصية من المستويات الإدارية في البنك ويؤدي ذلك في أحيان كثيرة إلى وجود بعض الغموض في الاحتياجات المعروضة والمقترحات المقدمة من الإدارة لتنفيذها وتكون مهمته عند ئد هي بلورة هذه الاحتياجات والمقترحات في صورة مجموعة من الحلول البديلة التي يعرضها على إدارة البنك لاختيار الاقتراح المناسب منها

ب- عند الوصول إلى الاقتراح المتفق عليه يقوم خبير التصميم يوضع التفاصيل المتعلقة بهذا الاقتراح وتشمل هذه التفاصيل بيان بالمستندات المتعلقة بكل عملية من عمليات البنك وإجراءات إعداد كل مستند وعدد صور كل مستند ونوعية البيانات الواردة به ودورته بين إدارات البنك وأقسامه، كذلك تتضمن بيان بأنواع السجلات المستخدمة والحسابات والبيانات الواردة بها وعلاقتها ببعضها البعض، علاوة على ذلك فإن هذه التفصيلات يجب أن تتضمن أساسيات الدليل المحاسبي الذي يمكن تطبيقه، والتجهيزات الآلية المقترحة استخدامها لتشغيل النظام الجديد وعلى خبير التصميم أن يضع هذه التفاصيل بصورتها المتكاملة إذا كان بصدد تغير النظام القائم بأكمله، أما في حالة إجراء التعديلات في بعض أجزاء النظام الحالي فإن عليه توضيح علاقة هذه التفاصيل بباقي أجزاء النظام والتحقق من تكامل النظام بعد وضع التفاصيل الجديدة حتى لا يتعرض النظام لوجود نقاط تعارض واختناق بين أجزائه الجديدة والقديمة.

5-1-2-4. تصميم نماذج وإجراءات النظام الجديد

وتمثل هذه المراحل إعداد وكتابة التقرير النهائي لعمل خبير التصميم، ولإجراء ذلك قوم خبير التصميم بوضع الأشكال النهائية لنماذج المستندات والسجلات والتقارير التي يتكون منها النظام الجديد والدورة المستندية المقترحة ونوعيتها التجهيزات الآلية الواجب تدبيرها وما إلى ذلك.

ويعد مصمم النظام بموجب ذلك تقريرا يحتو على مقدمة توضح طبيعة نشاط البنك وهيكله التنظيمي واحتياجاته من البيانات كذلك يتضمن التقرير وصفا موجزا للنظام القائم مبينا نقاط القصور والضعف التي اهتم النظام الجديد بمعالجتها، وينتقل التقرير بعد ذلك وصف تفصيلي للنظام الجديد موضحا به الأشكال والنماذج التي استقر رأيه عليها بشأن المستندات والسجلات اليومية وحسابات الأستاذ والتقارير التي يمكن إنتاجها من خلال النظام وصادر بياناتها والدورية المطلوبة في إعدادها وخطوط الاتصال التي يتم توجيه هذه التقارير خلالها.

وفي نهاية تقريره يضع صورة تفصيلية للدليل المحاسبي المرتبط بهذا النظام موضحا به تفاصيل الحسابات التي يمكن استخدامها من خلال هذا الدليل.

5-1-2-5. إجراءات تنفيذ النظام الجديد

بعد أن يقدم خبير التصميم تقرير عن النظام الجديد وموافقة الإدارة على الاقتراحات الواردة عليه تبدأ مرحلة تنفيذ النظام المقترح وتعتبر هذه الرحلة من أدق المراحل التي تواجه مصمم النظام وذلك بسبب أنه الوحيد الذي يفهم تفاصيل هذا النظام وخطوط سير العمل به ويتم في هذه المرحلة طبع نسخ من التقرير المقدم وتوزيعه على إدارة البنك وأقسامه المسئولة عن تنفيذ النظام الجديد ونظرا لسرية بعض التفاصيل الواردة بالنظام فإنه قد يكتفي بتوزيع على مديري الإدارات أو قد يتم طبعه في أجزاء منفصلة يوزع كل جزء منها على الجهات المسئولة عن تنفيذ ما ورد بهذه الأجزاء، وبصفة عامة تتم إجراءات التنفيذ بعد ذلك في خطوتين هما:

أ-الإعداد لتنفيذ النظام

وتتمثل هذه الخطوة في عقد دورات تدريبية للعاملين بالبنك حول النظام وإجراءات تطبيقه

ب- إنشاء النظام وتنفيذه

ويتم في هذه الخطوة الانتقال إلى النظام الجديد وفي هذه الحالة يبدأ البنك بطبع نماذج المستندات والتقارير والسجلات تبعا لحاجة عملياته، ويتم الانتقال للنظام الجديد من خلال تشغيله أولا لفترة محددة بجانب تشغيل النظام القديم ومراجعة نتائج تطبيق كلا النظامين أول بأول واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحه للنظام الجديد حتى تستقر الأمور ويكتمل تفهم العاملين لتفاصيل هذا النظام.

ونشير هنا إلى: إنه لابد من إخضاع العاملين في القطاع البنكي لدورات تأهيل وتدريب على استخدام النظام الجديد، لأنه كما هو معروف لا يمكن الاستفادة من النظام الجديد مهما كانت كفاءته وإمكانياته ما لم تكن هناك يد عاملة قادرة على استيعابه ووضعه موضوع التنفيذ لذلك لابد من إدخال بند إضافي إلى إجراءات تصميم النظام وهو إعداد وتأهيل اليد العاملة لاستخدام النظام الجديد.

5-2. العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية

أدى التطور والتقدم في أنظمة البنوك المعاصرة إلى خلق صعوبات أمام المحاسب في تأديته لوظيفة تزويد الجهات المختلفة بالمعلومات الملائمة، ومن أجل مواجهة هذا التحدي أصبح من الضروري على المحاسب أن يلم بمجالات المعرفة المختلفة بجانب الموضوعات التقليدية في المحاسبة ومن مجالات المعرفة التي يجب أن يكون المحاسب ملما بها التحليل السلوكي والأساليب الكمية والحاسب الالكتروني [موسكوف وآخرون، 1989 ، ص 54-52].

5-2-1. التحليل السلوكي

يجب أن يأخذ مصمم النظام بعين الاعتبار العوامل السلوكية (النفسية) التي يواجهها الأفراد أثناء أداء عملهم، سواء أكان في محاسبة التكاليف أو في إعداد الموازنات أو في دراسة النظم فليست العبرة بتصميم نظم سليمة وصحيحة، بل بمدى قبولها بواسطة العاملين في البنك عند تطبيقها ولا يلزم هنا أن يكون المحاسب محللا نفسيا بل يكفي أن يكون ملما وعلى فهم بسبل تشجيع الأفراد نحو تحقيق أهداف البنك ويجب الاعتراف عند عمل تعديلات في نظم المعلومات بأن بعض الأفراد سيرفضون تلك التعديلات بالرغم من أنها ستؤدي إلى تحقيق أهداف البنك ككل، فقد يؤدي التعديل في النظام المستخدم حاليا إلى حمل بعض الأفراد على التعديل من طريقة أدائهم لمهام وظائفهم، مما يسبب في وجود حالة من عدم الرضا، ومن أجل التغلب على تلك المصاعب يجب على المحاسب تشجيع الموظفين على المشاركة في خطوات دراسة النظام بحيث لا يقتصر على تزويدهم بمعلومات عن التعديلات المقترحة بل تمتد إلى مطالبتهم بتقديم مقترحاتهم فيما يتعلق باختصاصاتهم ومسؤوليات عملهم، وبذلك يكون من السهل تنفيذ تلك التعديلات التي ساهم في إحداثها هؤلاء المسؤولون عن تنفيذها، ولأن وظيفة المحاسب هي توصيل المعلومات المناسبة إلى أطراف متعددة ومختلفة، لذلك يجب أن يكون على وعي بما تدركه هذه الأطراف عن المعلومات وطريقة استخدامها في اتخاذ القرارات فقد تصل معلومات متماثلة إلى شخصين ويدرك أحدهما مدلولاتها بطريقة مختلفة عن الآخر، وذلك بسبب اختلاف خلفية كل منها

ولذلك يجب أن يكون المحاسب على علم كاف بالخصائص السيكولوجية الرئيسية لمتخذي القرارات حتى يمكنه تصميم النظام الملائم لتوصيل المعلومات المناسبة لاتخاذ أفضل قرارات ممكنة.

5-2-2. الأساليب الكمية

تتضمن الأساليب الكمية عددا من الطرق التحليلية التي تستخدمها الإدارة في اتخاذ القرارات، ومنها التحليل الإحصائي والبرمجة الخطية والمحاكاة وما إلى ذلك، ويقوم مصمم النظام باستخدام الأساليب الكمية للمساهمة في زيادة منفعة المعلومات التي يزود بها الإدارة، فقد يساهم المحاسب في قرار توسعات في البنك القائم أو بناء فروع أخرى جديدة بهدف مواجهة الزيادة المطردة على خدمات البنك، من خلال تقدير النفقات والمنافع المتوقعة تحت كل من البديلين والتي على أساسها يقدم مقترحاته، وقد يستخدم مصمم نظرية الاحتمالات الإحصائية لعمل التقديرات اللازمة في ذلك.

5-2-3. الحساب الآلي

أدى استخدام نظم معالجة البيانات الكترونيا إلى تغيير ملموس في وظيفة المحاسب أدت إلى انخفاض مقدار الوقت والعمل الروتيني الذي كان يقضيه يوميا في عمليات التسجيل اليدوي للمعاملات الاقتصادية ويتم الآن إنجاز معظم هذه العمليات بواسطة الحساب، مما أدى إلى توفير الوقت الذي يمكن استثماره استثمارا جيدا بواسطة المحاسب بالاشتراك في تحليل المعلومات واتخاذ القرارات الإدارية وقد ساهم الانتشار في استخدام الحاسب في حفظ السجلات المحاسبية إلى تطور وظيفة المحاسب الإداري، وخاصة فيما يتعلق بمسئولياته في دراسة النظم ووضع الموازنات وعمل التوصيات المتعددة التي تؤثر على القرارات الإدارية المتنوعة لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة بالبنك.

III- نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بنظام المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها البنوك من أجل توفير الحماية لأصولها وحصولها على دقة بيانات دقيقة وقدرتها على اتخاذ قرارات سليمة، وقابلة للتطبيق وسنتناول من خلال هذا المبحث دراسة تطور مفهوم نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي وعلاقته بنظام المعلومات المحاسبية الذي يمده بالبيانات اللازمة لقيامه بالمهام الموكلة إليه.

1- ماهية نظام الرقابة الداخلية

ترتب على اتساع الوحدات البنكية أفقيا وعموديا انتهاج الإدارة العليا فيها أسلوب الإدارة اللامركزية، والتي ترتب عليها تفويض كبير للسلطات وتحديد دقيق للواجبات وتوضيح للمسؤوليات ولكي تضمن الإدارة نجاح أسلوب اللامركزية في إدارة تلك الوحدات البنكية فإنه لابد لها من القيام بإجراءات رقابية فعالة على الذين فوضت لهم سلطاتهم وبما أن الإدارة العليا في مثل هذه الحالات لا تستطيع ممارسة كامل العملية الرقابية بنفسها، فقد كان من الضروري أن توظف متخصصين في الرقابة الداخلية تعهد إليهم بمهمة مراجعة العمليات المالية والإدارية والتشغيلية للتأكد من سلامتها واتفاقها مع القوانين والأنظمة والسياسات المرسومة لها[توفيق، 1996، ص23].

مما سبق نرى أنه قد ترسخت القناعة لدى معظم الإدارات العليا في كافة المؤسسات البنكية بضرورة الاعتماد على عملية الرقابة الداخلية كإحدى الوسائل لتحقيق الأهداف المرسومة لتلك المؤسسات الأمر الذي دفع بها إلى إنشاء وحدات إدارية خاصة تقوم بعملية الرقابة الداخلية من خلال مهنيين على درجة عالية من التأهيل في مختلف التخصصات المالية والإدارية والتشغيلية، وحرصت تلك الإدارات على ضمان استقلالية تلك الوحدات حفاظا على استقلالية العاملين فيها وحياديتهم وموضوعيتهم.

1-1. مفهوم الرقابة الداخلية

إن مصطلح رقابة داخلية بحد ذاته يبقى حتى في أيامنا، مفهوم غامض وغير محدد حتى من قبل المهنيين المختصين والمتمرسين، إن هذا الغموض ينتج عنه أحيانا سوء فهم من قبل الموظفين والدليل على ذلك هو أنه بالرغم من تداول هذا المصطلح على واجهة الساحة الدولية إلا أنه يحيط به غموض حول معناه الحقيقي.

و نميز بين:

1-1-1 - غموض لغوي

حيث أن مصطلح الرقابة في القاموس يتضمن معنيين2004 DICTIONNAIRE LAROUSSE

المعنى الأول:

رقابة (فحص) أي القدرة على القيام بعملية رقابة على شيء من اجل الحكم عليه.

رقابة(فحص) مقارنة ما هو موجود بما يجب أن يكون.

أي الرقابة هي الفعل الذي نقوم به من أجل الخروج بحكم حول المطابقة مع القواعد أو المعايير:أي الفحص الدقيق لصحة عملية مثلا:

مثال:في عمليات التجارة الخارجية:البنك يقوم بمقارنة المستندات المبعوثة من قبل المورد الأجنبي مع المستندات المشار إليها في سند الشحن connaissement maritime =إذن هي عملية فحص.

المعنى الثاني:

الرقابة=تحكم= امتلاك القدرة على التحكم في شيء أو في وضعية ما.

في هذه الحالة الرقابة الداخلية تمكن من المعرفة والدفاع عن المؤسسة وتجعلها قادرة على التأقلم في الوسط الذي تنشط فيه.

إذن الرقابة الداخلية هي تحكم أكثر مما هي فحص وتسمح للبنك بالتعرف و الدفاع عن نفسه بالإضافة إلى التأقلم مع الوسط الذي ينشط فيه [J. SIRUGUET :K.KOSSLER ,1998 ,p:27]

1-1-2. غموض أو تداخل في الأداء

البعض يرى أن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات الإدارية تهدف إلى تسهيل التحكم في النشاطات في البنك. وهو إجراء مانع، أما البعض الآخر يرى أن الرقابة الداخلية هو حدث معزول عن النشاط ،أما الفئة الثالثة فترى أن الرقابة الداخلية هي أداة أو وسيلة تستعمل من أجل التسيير الحسن، أوهي نشاط إضافي مفروض من قبل الجهات الوصية .[BACHOUCHE, 6eme promotion, P 28]

كما ينظر للرقابة الداخلية على أنها نظام موازي داخلي، وأن إدخالها داخل النشاط يسمح بتحقيق الأهداف.

إن القراءة الجيدة لهذه التداخلات في مفهوم الرقابة الداخلية يمكننا من تحديد إطار الرقابة الداخلية و المتمثل عموما فيما يلي:

-إجراء حمائي أكثر منه تطفلي
إجراء وقائي أكثر من صاد
-إجراء مانع أكثر من معاقب.

بعد شرح الغموض مما سبق يمكن القول بأنه ليس للرقابة الداخلية تعريف معياري معروف ، إذن التعاريف تتعدد لأنّ كل ميدان أوكل نشاط له تعريف للرقابة الداخلية خاصة به ، لقد قمنا بجمع تعاريف مختلفة للرقابة الداخلية الأكثر انتشارا ونعرضها فيما يلي:

- حسب **القاموس العالمي للمالية**: dictionnaire encyclopédique de la finance هو مجموعة من النظم dispositifs المحاسبية أو غيرها، مطبقة من قبل إدارة المؤسسة،وتسمح بالتأكد من أن مستوى معين من الكفاءة محقق دائما في الميادين الإستراتيجية والاقتصادية، ومن أن كافة العمليات المسجلة تحقق دقة الحسابات السنوية، هذه النظم تطبق في مختلف المراكز في المؤسسة، وتخص كذلك تسيير الموارد وغيرها من الوظائف.

- و عرفها **المعهد الفرنسي للمراجعين والمستشارين الداخليين** [*](I.F.A.C.I) كما يلي:

الرقابة الداخلية هي سيرورة مطبقة من قبل المسؤولين (المدراء) و الموظفين في أي منظمة و في أي مستوى تمكن من ضمان :

- سلامة ونزاهة وكمال المعلومات
- احترام السياسات والمخططات والإجراءات والقوانين والتنظيمات
- حماية موجودات المؤسسة
- الاستعمال الاقتصادي والفعال للموارد
- تنفيذ الأهداف والأغراض الممنوحة لكل نشاط أو برنامج" [L.COLLINS & G.VALIN, 1994, p: 36].

إن هذا التعريف في الحقيقة هو ترجمة للتعريف المقدم من قبل المعهد الدولي للمراجعة 1988 IIA Institute of Internal Auditors .

- و عرفها معهد الخبراء المحاسبين الأمريكيين (A.I.C.P.A) سنة 1984 "الرقابة الداخلية بأنها تشمل خطط التنظيم وكل الأساليب، الطرق والإجراءات المنسقة والمستخدمة داخل المؤسسة قصد المحافظة على أصولها، ضمان دقة وسلامة المعلومات المحاسبية، تفعيل النجاعة العملياتية، واحترام السياسات المسطرة من طرف الإدارة العليا للمؤسسة ". [L.COLLINS & G.VALIN, , 1994, p: 37]

– حسب المرجع *le référentiel COSO :*

Committee of Sponsoring Organization of the Tread way Commission

تعرف لجنة **COSO** المنبثقة عن لجنة WAY TREAD الرقابة الداخلية بأنها « جميع السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة في التأكد إلى الحد العملي المناسب من أداء الأعمال بكفاءة عالية بما في ذلك تنفيذ السياسات الإدارية و حماية الأصول، ومنع الغش و الخطأ أو اكتشافه، ودقة اكتمال السجلات و الدفاتر المحاسبية و إعداد معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب»..

إن الرقابة الداخلية هي فكرة أو تصرف عقلي ذهنيétat d'esprit عندما يرسخ في أذهان الموظفين في المؤسسة يمكن من تحقيق أهداف هذه الأخيرة؛ هذا التصرف أو الأداء الذهني تسطره الإدارة العامة، وهي التي تلعب الدور الأكبر في نشره بواسطة تبني الوسائل المتوفرة والمتاحة في المؤسسة.

1-2. تعريف نظام الرقابة الداخلية

من خلال التعاريف السالفة الذكر، يمكننا تعريف نظام الرقابة الداخلية بأنه مجموع الممارسات والطرق والمقاييس والإجراءات المحددة أو المقررة من طرف مجلس الإدارة والمسؤولين عن قيادة المؤسسة وهذا لضمان الغرض القانوني لنشاطات المؤسسة، أما بالنسبة للمقاييس المنظمة للرقابة الداخلية فإنها مدمجة ضمن مسار عمل المؤسسة، إذن فالرقابة الداخلية لا تحتوي فقط على النشاطات المتعلقة بالرقابة في حد ذاتها، ولكن أيضا مع تلك التي لها علاقة مع التسيير والتخطيط، لذا فالرقابة الداخلية ليست وظيفة وإنما نظام أو مجموعة من الإجراءات.

أما خالد أمين عبد الله فقد عرف نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي: بأنه " مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل- داخل البنك تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات البنك، وفي التحقق من إتباع موظفي البنك للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات جميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازمة إدخالها وذلك حتى يصل البنك إلى درجة الكفاية القصوى" [خالد أمين، 1986 ، ص 125].

ويلاحظ من هذا التعريف أنه جاء شاملا لجميع الأهداف التقليدية لنظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى الإجراءات والأساليب التي يأخذها نظام الرقابة الداخلية بعين الاعتبار حيث ركز هذا التعريف على ما يلي:

- أن يكون شاملا لكافة الأسس والإجراءات والأهداف التي يجب أن يبني عليها نظام الرقابة الداخلية الناجح
- أن يبرر أهمية وجود رقابة داخلية على القرار الإداري للتأكد من صحته وقابليته للتطبيق
- أن يركز على الاهتمام بالعنصر الإنساني باعتباره أساس كل تقدم
- أن يكون شاملا للأهداف التقليدية لنظام الرقابة الداخلية.

1-3. خصائص نظام الرقابة الداخلية

يتميز نظام الرقابة الداخلية الفعال بعدد من الخصائص الأساسية التي يحدد وجودها كلها، أو بعضها مدى جودة ومواطن قوة أساليب الرقابة الداخلية وهي كما يلي : [توماس و آخرون، 1991 ، ص 374- 373].

1-3-1. الفصل بين المسؤوليات

يجب على البنوك أن تفصل بين مسؤوليات العاملين فيها حتى تقلل من احتمال الغش، أو حدوث أخطاء غير متعمدة في البيانات المحاسبية، وذلك بافتراض عدم التواطؤ بين موظفين،أو أكثر في تنفيذ التلاعب، أو إخفاء أي أخطاء غير متعمدة أن الفصل بين مسؤوليات العاملين يعتمد على الفصل بين الوظائف التالية:

- الاحتفاظ بالأصل أو حيازته
- الإثبات في السجلات
- سلطة التصديق.

1-3-2. تحديد السلطات وكيفية إتمام تسجيل العمليات

ينبغي لنظام الرقابة الداخلية أن يمكن من تحديد السلطات وتوضيح كيفية إتمام تسجيل العمليات بحيث يكون من الممكن تحقيق رقابة محاسبية على الأصول والالتزامات أو الإيرادات والمصروفات، فحيث يتم تفويض السلطات للغير فإنه يجب التحقق من أن الأعمال تتم بطريقة صحيحة [الصبان ،2000، ص 218].

1-3-3. كفاءة الموظفين

تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة العاملين بالبنك، والذين تقع عليهم مسؤولية تنفيذه وعلى الرغم من وضوح خطوط السلطة والمسؤولية، وتوزيع الوظائف طبقا لنظام الرقابة الداخلية إلا أن هذا النظام قد لا ينجح في تحقيق أهدافه نظرا لعدم كفاءة العاملين بالبنك في تأدية المسؤوليات الموكلة لهم، ومن ناحية أخرى قد يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا بفضل الموظفين المؤهلين حتى لو لم يتضمن النظام تحديدا مفصلا لمواصفات سلطات ومسؤوليات الوظائف، بناء عليه يجب أن يتبع البنك سياسة سليمة في تعيين موظفين جدد أو ترقية موظفيه الحاليين آخذ بعين الاعتبار متطلبات الوظيفة من المؤهلات.

1-3-4. سلامة السجلات وإجراءات التصديق على العمليات

يمكن الحصول على المعلومات عن الإنجازات المحققة والتي تستخدم لمحاسبة المسؤولين بالبنك من السجلات والدفاتر المحاسبية ويفضل أن تنظم هذه المعلومات طبقا لخطوط السلطة والمسؤولية وغالبا ما تستخدم اصطلاح " محاسبة المسؤولية " للإشارة إلى نظام الإثبات بالسجلات المحاسبية وإعداد التقارير المالية التي توضح مدى النجاح في تحقيق المسؤوليات، فقائمة الدخل تعكس أداء مديري الإدارة وقائمة المركز المالي توضح صافي الموارد المتاحة لهم وتقارير تكاليف الأقسام التشغيلية بالبنك تعكس أداء رؤساء هذه الأقسام ، وتعتبر إجراءات التصديق واعتماد العمليات ذات أهمية في تقسيم مسؤوليات تنفيذ خطوات عملية ما على عدد من الأفراد.

1-3-5. حماية أصول البنك وسجلاته

يجب أن تتوفر لدى البنك الإمكانيات اللازمة لحماية ووقاية كل من الأصول والسجلات من التلف والضياع فمثلا يتبع سياسة سليمة لصيانة الأدوات والمعدات التي يستخدمها في أداء خدماته لتفادي فقدان منفعتها في وقت مبكر وبالنسبة للسجلات يجب أن يحتفظ بسجلات حسابات العملاء اليدوية في خزينة في نهاية العام ...

1-3-6. متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية

لن تحقق الخصائص السابقة أي منافع إذا لم يلتزم العاملون بالبنك بإتباع تعليمات ومبادئ الرقابة الداخلية ولذلك يحرص البنك على وضع وتنفيذ إجراءات يمكن من خلالها التحقق من مدى التزام موظفيه بتعليمات ومواصفات نظام الرقابة الداخلية ففي البنوك الضخمة ذات الفروع المتعددة يتطلب الأمر وجود هيئة مستقلة للمراجعة الداخلية تقوم بهذه المهمة.

2 - أهداف، أهمية و أسس نظام الرقابة الداخلية

إن للرقابة الداخلية أهمية بالغة،و هذا بالنظر للدور الذي تلعبه في الحفاظ على سلامة البنك،و من أجل التطبيق السليم لها يتعين وضع مجموعة من الأسس :

1-2. أهداف نظام الرقابة الداخلية

بالنظر إلى أهداف نظام الرقابة الداخلية يتضح أن هدفه الرئيسي هو الإقلال من حالات الغش والخطأ بالبنك وتسهيل اكتشافها في حالة وقوعها وعليه فإن هذا النظام يهدف إلى ما يلي [الهنيدي، 1986، ص 272] :

- توفير الوسائل اللازمة لحماية موجودات البنك
- التحقق من صحة ودقة المعلومات والبيانات وتوقيتها
- اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب
- تحسين وتطوير الكفاية الإنتاجية للعاملين بالبنك
- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية والقوانين والأنظمة
- التقييم الدوري لشتى نشاطات البنك والتأكد من مطبقتها للسياسات المرسومة والخطط المعتمدة والأنظمة المعمول بها وأيضا القيود المحاسبية والسجلات التفصيلية [شادر وتيودر، 1986 ، ص20]
- تقديم التقارير والتحاليل والإحصاءات والمعلومات والتوصيات والمنشورة إلى المدير العام أو إلى مجلس الإدارة
- تمكين الجمعية العمومية من إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من إدارتهم لشؤون البنك خلال السنة المالية عن طريق ضمان صحة وسلامة الأوضاع المالية السنوية للبنك وذلك إضافة لتقرير مراجعي الحسابات المعتمدين من الجمعية العمومية.

ومما سبق يتضح أن هذه الأهداف جاءت معبرة عن مصالح مجموعة من الأطراف (الإدارة- المستثمرون ومستخدمو القوائم المالية) إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الصالح العام المتمثل في أن يكون لنظام الرقابة الداخلية أهداف اجتماعية تتمثل بمراقبة مدى قيام البنك بدوره الاجتماعي.

2-2. أهمية نظام الرقابة الداخلية

لقد حظي نظام الرقابة الداخلية باهتمام المؤسسات البنكية والإنتاجية والخدمية وكثير من المفكرين والكتاب وكذلك باهتمام المراجعين والمحاسبين وذلك للعديد من الأسباب نذكر منها على سبيل الذكر، لا الحصر ما يلي:

2-2-1. كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها

إن النمو الضخم في حجم الشركات والمؤسسات البنكية وتنوع أعمالها وخدماتها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي، جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على العامل الشخصي في إدارة هذه الشركات والمؤسسات فأدى ذلك إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والموازنة وتقسيم العمل وغيرها.

2-2-2. التغلب على الصعوبات التي تترتب عن الظروف الاقتصادية

وذلك عن طريق تسليط الأضواء على الطريقة التي يتم بها إنجاز الأنشطة والعمليات داخل البنك فإنها بذلك تصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة. [توفيق ، 1996، ص24].

2-2-3. انتهاج أسلوب اللامركزية الإدارية

لقد ترتب على انتهاج أسلوب اللامركزية الإدارية في المؤسسات البنكية الضخمة ضرورة قيام الإدارة العليا لتلك المؤسسات بالتأكد من مدى التزام الإدارات القطاعية التابعة لها بما وضعته من خطط وسياسات عامة، وإن تلك الإدارات تحقق العائد المتوقع منها على رأسمال المستثمر وتستخدم مواردها بكفاءة وتحقق نتائج فعالة ما لم تلجأ بين لحين والآخر إلى تقييم أداء تلك الإدارات وفقا " لمعايير أداء موحدة عهدت بها إلى دائرة الرقابة الداخلية للتأكد مما يلي:

- التحقق من مدى التزام إدارات القطاعات بالخطط والسياسات العامة
- تقييم الأداء بهدف إرسال التحسينات على أساليب تنفيذ الخطط والسياسات
- تقديم التوصيات الأزمة لتعديل المعايير المعتمدة أو رفع كفاءة القائمين على التنفيذ من خلال زيادة عددهم أو تدريبهم لزيادة مهاراتهم[خالد أمين، 1986، ص162].

2-2-4. انتقال المراجعة من مراجعة تفصيلية شاملة لكافة السجلات والدفاتر والحسابات إلى مراجعة اختيارية

تقوم على اختيار عينات عشوائية من العمليات والقيود أوجب على كل مراجعي الحسابات المستقلين والمؤسسات البنكية وأصحاب المنشآت والقائمين على إدارتها تدعيم نظام الرقابة الداخلية وتحسين مردوده [الأرشم ، 1988، ص3].

2-2-5. توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها

تزداد الحاجة إلى بيانات موثوق بها عندما تستخدم هذه البيانات لاتخاذ القرارات الإدارية سيما تلك القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة وفي الغالب فإن الإدارة العليا تحصل على المعلومات من مصدرين هما [توفيق ، 1996، ص24] :

- بيانات ومعلومات تدققها الإدارة التنفيذية
- بيانات ومعلومات واردة في تقارير مراجعي الحسابات الخارجين.

هذا ولما كانت الجهة الأولى غير محايدة فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات اللازمة لتقييم ممارسة الإدارية وحيث إن تقارير المراجعين الخارجين غالبا ما تتعلق بالنواحي المالية وعليه تبقى المعلومات الصادرة عن دائرة الرقابة الداخلية أكثر موضوعية.

حيث يرى الكاتب أن هناك أسبابا أخرى هامة زادت من أهمية نظام الرقابة الداخلية والاهتمام بهذا النظام وخاصة في الفترة الحالية وذلك لأسباب التالية:

- سعي الإدارة للحصول على ثقة أصحاب الأموال وتجنب أي سوء تفاهم قد ينشأ بينهم دفعها إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تعطي الاطمئنان لأصحاب الأموال وعلى رأس هذه الإجراءات الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية

- المخاطر الناجمة عن اتخاذ قرارات إدارية سلبية قد يترتب عليها مخاطر على الأطراف الأخرى دفع هذه الأطراف إلى الضغط على إدارات المؤسسات البنكية والمنشآت الأخرى للاهتمام بنظام الرقابة الداخلية

- كما أن فرض الضرائب من قبل الدولة على المشروعات الخاصة بالإضافة إلى القيود المفروضة على المؤسسات البنكية دفع هذه المؤسسات والمشروعات إلى الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية للتأكد من صحة تقاريرها وقوائمها المالية حتى تفي بالتزاماتها اتجاه دوائر الضرائب والجهات الوصائية

- زيادة الأعباء الملقاة على عاتق إدارة المؤسسات البنكية والمشروعات نتيجة تطور وتوسع هذه المؤسسات والمشروعات حيث أصبح لها فروع منتشرة في بقاع المعمورة أضطر الإدارة إلى تفويض جزء من سلطاتها ومسئولياتها إلى المستويات الدنيا.

وحتى تطمئن على أداء هذه المستويات ومدى تقيدها بالمسئوليات الموكلة إليها أخذت الإدارة تهتم بنظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى كل الأسباب السابقة والتي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية فقد جاء في ورقة العمل التي قدمت في اجتماع لجنة الرقابة البنكية العربية التابعة لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في دولة الإمارات عدد من النقاط التي تؤكد على أهمية هذا النظام في القطاع البنكي وهي كما يلي [لجنة الرقابة البنكية العربية، 2001 ، ص67] :

- ضرورة وجود وحدة رقابة داخلية مستقلة تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر

--لابد من وضع ضوابط فعالة وحازمة في جميع الدوائر بالبنك، ومن هذه الضوابط على سبيل المثال لا لحصر أسلوب التوافق الدوري بين الحسابات، والفاصل بين الوظائف والمهمات والتحقق من سير المعاملات والأسعار، وضوابط إنهاء المعاملات الحسابية، ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات، ووضع إجراءات تعزيزيه للموافقة على تحركات وتنقل وصرف الأموال والأمانات، وغيرها من الضوابط اللازمة لجميع الدوائر كما يجب العمل بمثل هذه الضوابط بالاستقلالية عن الدائرة التجارية المعنية في البنك

- لابد من وضع ضوابط آمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية للبنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات، كما يجب وضع أنظمة مساندة تمكن من العمل في وضع سوي لضمان الاستمرارية في العمل ويجب اختبار فعالياتها من حين إلى آخر، ولمزيد من الأمان يجب مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص
- يجب وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، وموافقا عليها ومعروفة جيدا من قبل المسئولين ذوي العلاقة وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في هذه الأنظمة أو أجهزة الاتصالات وبحد أدنى من الارتباك ويجب أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

2-3. أسس نظام الرقابة الداخلية

يبنى نظام الرقابة الداخلية الجيد على أسس تمثل مقوماته وركائزه وذلك لضمان أن يكون هذا النظام فعالا ويمكن تفصيل هذه المقومات والركائز كما يلي [أحمد حلمي، 2000، ص 83] :

- خطة تنظيمية جيدة
- نظام محاسبي سليم
- نظام مستندي دقيق
- إجراءات اعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على الأصول
- نظام متكامل للتقارير
- نظام فعال للحوافز.

2-3-1. الخطة التنظيمية الإدارية الجيدة

يجب أن تكون الخطة التنظيمية الإدارية جيدة وذلك من خلال توافر بعض الصفات والشروط منها على سبيل الذكر لا الحصر ،ما يلي:

- أن تمثل الخطة التنظيمية المجموعة الإدارية التي تقوم بتحقيق أهداف البنك والأهداف القومية وأن يكون هذا التمثيل واضحا ومحددا بطريقة علمية ودقيقة
- ضرورة الترابط والتنسيق بين الأهداف الرئيسية والفرعية ويتم ذلك من خلال إعداد الدراسات التفصيلية للطاقات الخدمية والبيعية (بيع أوراق مالية) والربط بينها في ضوء الطاقة المستغلة والأهداف المحددة والموارد المتاحة (البشرية – المادية – الطبيعية)
- وضوح خطوط السلطات والمسئوليات والبعد عن التعقيد والقضاء على التضارب والاحتكاكات بين العملين مما يترتب عليه تحديد مواطن الضعف والإشراف بشكل فوري ودقيق
- المرونة والبساطة مع الثبات النسبي وذلك لأن كثرة التعديلات تؤدي إلى خلخلة خطوط السلطة والمسؤوليات وبالتالي عدم القضاء على احتمالات الغش أو التلاعب أو تحقيق المصالح الذاتية
- تحديد مستوى معين من القرارات لكل مستوى (استراتيجي– تكتيكي--تنفيذي إداري) لضمان محاسبة المسؤولية والرقابة الفعالة على كل مستوى إداري
- وجود شبكة اتصالات قوية ومنظمة ودائمة وفي جميع الاتجاهات (الاتصال الشبكي) لتكون أساسا لتبادل ونقل البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الرقابة الداخلية والتنسيق بين الإدارات وأقسام البنك.

2-3-2. نظام محاسبي سليم

لتحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتسم النظام المحاسبي بما يلي:

- أن يقوم على مفاهيم ومبادئ تتسم بالوضوح والثبات وعدم الجمود لتحكم عملية التوجيه المحاسبي
- أن يتضمن طرق وأساليب وإجراءات فنية للتحقق من أن العمليات قد تمت فعلا

- أن يكون مشتملا على مجموعة مستندية (داخلية – خارجية) محددة للدورات المستندية لكل عملية من عمليات البنك
- أن يتم قيد العمليات المحاسبية أولا بأول ويتطلب ذلك ضرورة وجود مجموعة دفترية مناسبة لحجم البنك وطبيعة عمله
- أن يعتمد مبدأ تقسيم العمل حتى يتاح للفرد مراجعة عمل من يسبقه للقضاء على احتمالات الخطأ والغش، وسرعة كشفها حال وقوعها
- أن يعتمد على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية (تاريخية-جارية مستقبلية)
- أن يكون مفيدا وخاليا من التعقيدات، مع عدم الإخلال بالوظائف الرئيسية للنظام.

2-3-3. نظام مستندي دقيق

لتحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتميز النظام المستندي بالخصائص التالية:
- التنسيق والترابط بين التنظيم المستندي والمحاسبي والإداري حتى يسهل حصر المسئوليات ومتابعة تنفيذ الإجراءات من الناحية الشكلية والموضوعية وفي الوقت المناسب
- أن يتضمن طرق وأساليب وإجراءات فنية للتحقق من أن العمليات قد تمت فعلا
- أن يكون مشتملا على مجموعة مستندية (داخلية- خارجية) محددة للدورات المستندية لكل عملية من عمليات البنك
- أن يتم قيد العمليات المحاسبية أولا بأول ويتطلب ذلك ضرورة وجود مجموعة دفترية مناسبة لحجم البنك وطبيعة عمله
- أن يعتمد مبدأ تقسيم العمل حتى يتاح للفرد مراجعة عمل من يسبقه للقضاء على احتمالات الخطأ والغش، وسرعة كشفها حال وقوعه
- أن يعتمد على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية (تاريخية-جارية مستقبلية)
- أن يكون مفيدا وخاليا من التعقيدات، مع الإخلال بالوظائف الرئيسية للنظام.

2-3-5. إجراءات اعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على الأصول

حيث تهدف إجراءات الاعتماد والتسجيل إلى المحافظة على الأصول وحماية الأموال من الاستغلال غير المشروع " سواء بحسن نية أو سوء نية" وإن المصروفات التي يتم صرفها لابد اعتماد من الجهة الإدارية المختصة، وقد صرفت هذه المبالغ في مواضيعها وعموما لتحقيق هذه الأهداف يجب استخدام ما يسمى بأنظمة الضبط الداخلي وهو ما يعني (أن لكل موظف عملا يكمله كموظف آخر بحيث يضمن صحته بمعنى أن لا ينفرد موظف واحد بكل العمليات) .

2-3-6. نظام متكامل للتقارير

مما يدعم نظام الرقابة الداخلية بالبنك وجود نظام سليم ومتكامل للتقارير يبين تتابع عملية الرقابة والمراجعة، حيث إن إعداد هذه التقارير بطريقة سليمة يحقق النواحي التالية:
- يوفر الأساس اللازم لمعرفة مدى فعالية الأعمال والأنشطة بكفاءة وفعالية
- تعتبر أداة من الأدوات التي يمكن استخدامها لتقييم الأداء عن طريق إعدادها ما يعرف بتقارير الأداء
- تعتبر التقارير بمثابة وسيلة اتصال لإبلاغ النتائج إلى المستويات الإدارية الأعلى
- تعتبر هذه التقارير وسيلة لتعرف على كيفية تنفيذ هذه الأعمال والأنشطة بكفاءة وفعالية.

حيث أن هذه الأسس تعتبر أساسية لأي نظام رقابي متكامل إلا أن مثل هذا النظام يعتبر مثاليا من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فإن مقومات وركائز النظام تتوقف على طبيعة النشاط الذي يمارسه البنك وعلى حجمه واتساع نطاقه فمثلا: في فروع البنك الصغير أو المنشآت الصغيرة لا نجد مثل هذا النظام المتكامل، ونظام الرقابة الداخلية فيها لا يتجاوز بعض الإجراءات البسيطة التي يقوم بها

المالك كما أن هذا النظام لا يتوفر بهذا المستوى مؤسستنا البنكية ومنشأتنا الأخرى نظرا للازدواج في الاختصاصات والمسؤوليات بالإضافة إلى ذلك فإن نظام الرقابة الداخلية مهما كان متكاملا ولا يوجد فيه نواقص فإن ذلك لا يمنع حدوث الخطأ والانحراف وإنما يمكن أن يقلل منها إلى حد كبير وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ضرورة إضافة مفهوم جديد إلى المقومات السابقة تتمثل في ضرورة أن تكون هناك رقابة على القرار الإداري.

3 - عناصر و أساليب نظام الرقابة الداخلية

النظام من مجموعة من العناصر و المقومات التي ترتبط و تتناسق مع بعضها البعض لتحقيق أهداف معينة وذلك لتحويل مدخلات النظام إلى مخرجات و خلق رقابة كافية و الوصول إلى تاكيد معقول بأن الأهداف الموضوعة سوف تتحقق بكفاءة وفاعلية،و يمكن عرض عناصر و أساليب نظام الرقابة الداخلية على النحو التالي:

3-1. عناصر نظام الرقابة الداخلية

بشكل عام يمكن تقسيم نظام الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أنظمة فرعية متكاملة ومتبادلة التأثير كما يلي:

- نظام الرقابة الإدارية
- نظام الرقابة المحاسبية
- نظام الضبط الداخلي.

3-1-1. نظام الرقابة الإدارية

لقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (A.I.C.P.A) الرقابة الإدارية " بأنها تشمل على--ولكنها ليست قاصر الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات والتي تقود إلى الترخيص الإداري للعمليات وهذا الترخيص يكون وظيفته إدارية ترتبط على نحو مباشر بالمسؤولية عن تحقيق أهداف البنك وتكون هي نقطة البدء لوضع وإنشاء الرقابة المحاسبية على العمليات " [جمعة ،2000 ،ص 88] ومن الأساليب التي يستخدمها البنك لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية ما يلي:

3-1-1-1. الموازنات التخطيطية

تعد الموازنات التخطيطية من بين أهم الوسائل الضرورية لممارسة وظيفتي التخطيط والرقابة وتشكل بذلك أحد الأركان الرئيسية للمحاسبة الإدارية، حيث إن التخطيط بدون رقابة يصبح عديم الجدوى وتشمل وظيفة الرقابة مقارنة النتائج المحققة بنهاية الفترة بالأهداف المحددة في خطة البنك وتحليل نتائج المقارنات في سبيل التحقق من العوامل المختلفة التي لها أثر في اختلاف النتائج المحققة عن الأهداف المخططة، ووضع الحلول اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات في المستقبل ولتحقيق ذلك يجب العمل على ما يلي: [فلوح، 1991 ، ص209]

-تحليل النتائج الفعلية وتفسيرها وتهيئة التقارير اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية بشأن هذه النتائج

مقارنة الأرقام الفعلية مع الأرقام المقدرة في الموازنة التخطيطية

-تحديد الانحرافات بين أرقام النشاط الفعلي والأرقام المقدرة في الموازنة والبحث عن أسباب هذه الانحرافات ومعالجتها بالسرعة الممكنة.

3-1-1-2. التكاليف المعيارية

لقد اتسع نطاق استخدام محاسبة التكاليف لتصبح أداة للمراقبة ورسم السياسات الإدارية وهكذا تركز البحث العلمي لإيجاد أساليب تكفل الرقابة المستمرة على عناصر التكلفة، وتستدعي تحديد الانحرافات الطارئة بين التكلفة المعيارية المحددة مقدما، والتكلفة والرقابة الفعلية على التكاليف تتطلب تجزئة العمليات الإنتاجية إلى مراكز مسؤولية مما يسمح بالكشف عن عدم الكفاءة عند مصادرها كما أن فاعلية الرقابة الداخلية تتحدد بنوعية المعايير المستخدمة مما يتطلب الدقة عند وضع المعايير حيث

أن التكاليف المعيارية تساعد المراجع الداخلي في قيامه بعملية ، وبذلك تعتبر أداة هامة من أدوات الرقابة الداخلية [حلوة وآخرون ، 1964، ص 104].

3-1-1-3. نظام محاسبة المسؤولية

ويقصد بها ربط نظام الرقابة المحاسبية بوحدات الإشراف والمسؤولية بالمديرين والملاحظين والمسؤولين في التنظيم بالإضافة إلى هذه الأساليب هناك أساليب أخرى أهمها : تقارير الكفاءة الإدارية – نظام تقييم الأداء – دراسات الحركة والزمن – الرقابة على الجودة – الرسوم البيانية والكشوف الإحصائية [عمشاوي وآخرون ، 1971 ، ص 53].

3-1-2. الرقابة المحاسبية

وتهدف الرقابة المحاسبية بشكل عام إلى المحافظة على الأصول والتأكد من صحة بيانات الرقابة الداخلية.

يتضمن هذا الجانب رقابة البيانات المحاسبية وسجلات الأصول المختلفة ومراجعة القيود التي تم تسجيلها في دفاتر الأستاذ وفحص الإجراءات والقواعد والطرق المحاسبية وأساليب حماية الأصول من التلف والضياع أو الإشراف وتقييم مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

لذا يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين (A.I.C.P.A) الرقابة المحاسبية بأنها : " نظام للمراقبات كاف وفعال مصمم لتوفير توكيدات معقولة ومناسبة "[الصحن وآخرون ، 1981 ، ص 155].

ومن الأدوات الهامة في هذا المجال :

-للمراجعة المستندية : وتتركز في تدقيق النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية للمستندات المؤيدة للعمليات التجارية بما في ذلك تدقيق البيانات الحسابية المحتواة في تلك المستندات من حيث العمليات الأربع :جمع طرح – ضرب – قسمة

- المراجعة الفنية : وتتركز في البحث حول قيام البنك أو عدم قيامه بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

- تحديد المسؤوليات بين جميع العاملين في البنك من خلال وجود خريطة تنظيمية واضحة

- الرقابة المالية على جميع العمليات والبيانات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية في البنك

– إتباع نظام محاسبي سليم ومتكامل، الخ.

3-1-3. الضبط الداخلي

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى حماية أصول البنك من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال . ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات [أمين ، 1986 ، ص 164].

3-1-3-1. أهداف الضبط الداخلي

تسعى أنظمة الضبط الداخلي المرتبطة بالنظام المحاسبي إلى تحقيق الأهداف التالية [اتحاد المحاسبين الدولي،بدون سنة ،ص 64] :

- تنفيذ العمليات في ضوء الإقرار الإداري العام والخاص الصادر بشأنها

- تسجيل كافة العمليات بالسرعة المناسبة والقيمة الصحيحة وفي الحسابات المناسبة في الفترة المحاسبية التي تمت فيها هذه العمليات بحيث يسهل إعداد المعلومات بحيث يسهل إعداد المعلومات المالية ضمن إطار سياسات محاسبية معترف بها وبطريقة تسمح بتحديد المسؤولية المحاسبية للموجودات

- تقيد التصرف بالموجودات بموجب قرار من الإدارة

- المطابقة الدولية بين الموجودات المسجلة في الدفاتر وتلك التي تم جردها، واتخاذ التدابير المناسبة في حالة وجود أي اختلاف بينهما.

3-1-3-2. إجراءات الضبط الداخلي

تتضمن إجراءات الضبط الداخلي التي تحقق مثل هذه الأهداف فحص الدقة الحسابية للسجلات، وإجراء التسويات والفحص الروتيني وحسابات الرقابة، وموازين المراجعة، والموافقة على المستندات وضبطها ، والمقارنة مع معلومات خارجية، ومقارنة الجرد الفعلي للنقدية والأوراق المالية مع أرصدتها الدفترية ، ومقارنة النتائج مع الموازنات، والحد من إمكانية الوصول المباشر للموجودات والسجلات

* إجراءات التقييم لأنظمة الضبط الداخلي

أ- يجب على المراجع الخارجي أن يراجع النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي حتى يتفهمها ويتعرف على الإجراءات الخاصة بها، وبذلك يتمكن من إجراء تقييم أولي لتحديد أنظمة الضبط الداخلي التي يمكن الاعتماد عليها لزيادة كفاءة وفعالية المراجعة

ب- تتم مراجعة الضبط الداخلي بالاستفسار من الموظفين العالمين في المستويات الوظيفية المختلفة في البنك

ج- قد يكون من المناسب تتبع بعض العمليات في النظام المحاسبي لتفهمه والإحاطة بأنظمة الضبط المرتبطة به

د- يجب على المراجع أن يستفسر عما إذا كانت الضوابط التي ينوي الاعتماد عليها قائمة خلال الفترة

و- يمكن استعمال أساليب متعددة يحددها المراجع بحكمته واجتهاده لتوثيق المعلومات الخاصة بنظام الضبط الداخلي

هـ- يجب أن يتم التقييم الأولي لأنظمة الضبط الداخلي في ضوء التطبيق الفعال لما يتم تصحيحه فعلا طوال الفترة المنوي الاعتماد فيها على تلك الأنظمة

ي- قد يقرر المراجع في بعض الأحيان الاعتماد على إجراءات ضبط محددة ومن أسباب ذلك :

* عدم سلامة تصميم أنظمة الضبط الداخلي بحيث لا تعطي القناعة الكافية بدقة واكتمال المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي

* زيادة جهود المراجعة اللازمة لاختبارات الالتزام بأنظمة الضبط عن النقص المتوقع توفيره في الجهد نتيجة الاعتماد على تلك الأنظمة

يجب على المراجع في أثناء دراسته وتقيمه لنظام الضبط الداخلي أن يبلغ الإدارة كتابيا عن كل ضعف أو قصور في هذا النظام وذلك في أقرب فرصة ممكنة، وأن يركز في خطابه بأنه يشير إلى نقاط الضعف التي استرعت انتباهه أثناء المراجعة وبأنه لم يصمم اختبارات المراجعة بهدف تحديد مدى ملائمة الضبط الداخلي لأغراض الإدارة ويرى كل من ألفين "Alvin" وجميس "James" [Alivn A. Arens. Jamesk. Loebbeck Pp294] إن نظام الرقابة الداخلية يتضمن خمس فئات "عناصر " من الرقابة التي تصممها الإدارة ووسائلها لتعطي الضمان المعقول للإدارة للتحكم بالظروف التي يمكن أن تواجهها، وهذا ما يدعي بعناصر الرقابة الداخلية والتي تتألف من بيئة الرقابة، تقييم الأخطار، الرقابة على الأنشطة، المعلومات ووسائل الاتصال، الرقابة التحذيرية " كما هو موضح في الشكل التالي:

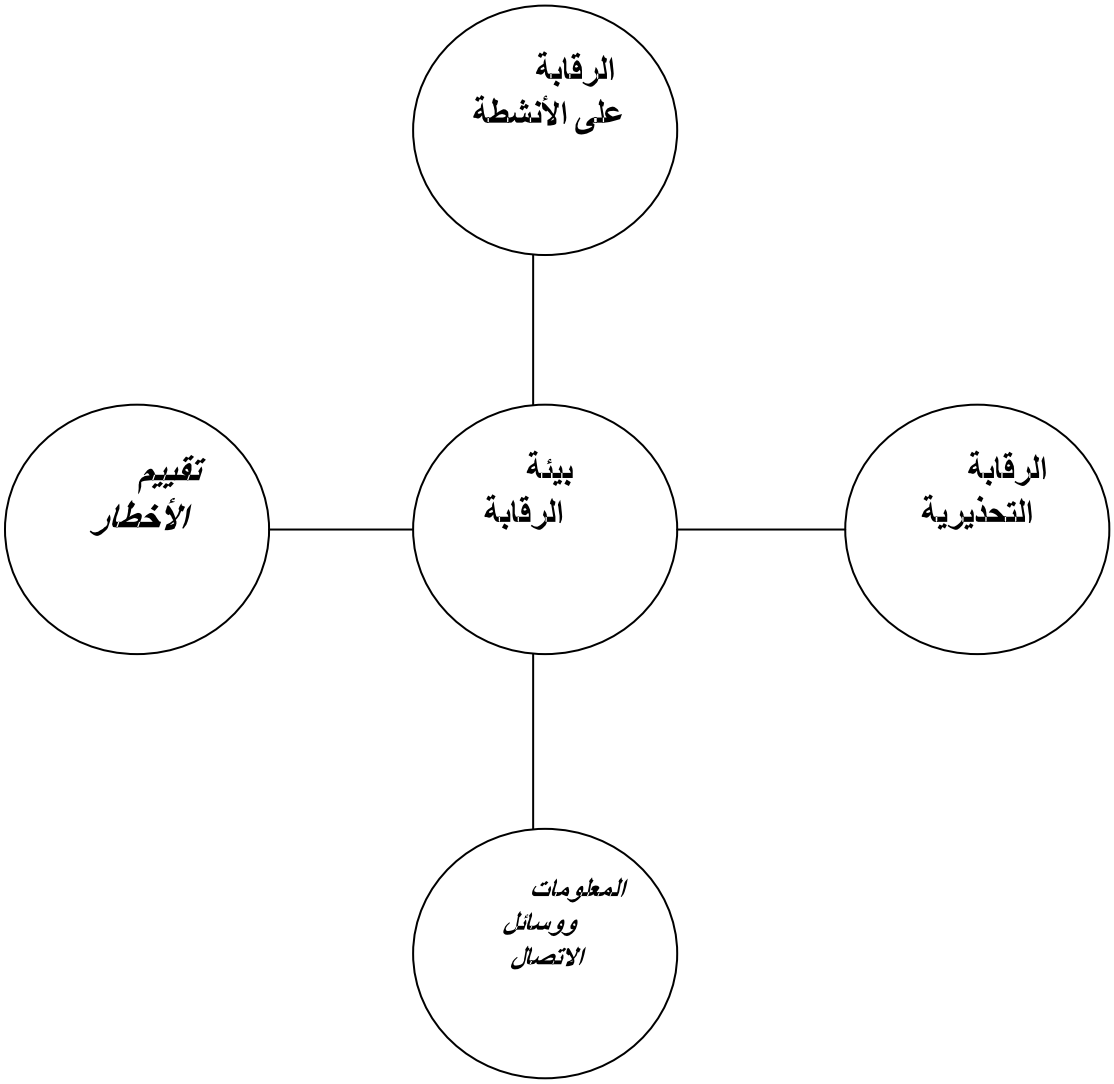

الشكل رقم (1-2) عناصر الرقابة الداخلية

المصدر[: Alivn A. Arens. Jamesk. Loebbeck P 294]

ويظهر الشكل السابق بيئة الرقابة الداخلية على شكل دائرة مركزية للعناصر الأخرى، وعموما فإن نظام الرقابة الداخلية في البنك هو كل متكامل لا يمكن تجزئته إنما تمت تجزئته إلى رقابة إدارية ورقابة محاسبية وضبط داخلي، باعتبار هذه الأقسام تمثل مهام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي وذلك بهدف التبسيط وفصل الاختصاصات، حيث أن الذي يقوم بالرقابة الإدارية كفاءته العملية تختلف عن الذي يقوم بالرقابة على الأعمال المحاسبية، وتطبيق خاصية التخصص والاستفادة منها لذلك يمكن تجزئة كل من الرقابة الإدارية والمحاسبية على الشكل التالي:

ا- الرقابة الإدارية وتقسم إلى ما يلي:

- رقابة على الخطة التنظيمية
- رقابة على القرار الإداري
- رقابة على مدى الكفاءة في تحقيق وأداء الأعمال "رقابة تشغيلية ".

ب- الرقابة المحاسبية ويمكن تقسيمها إلى العناصر التالية:
- رقابة على البيانات المحاسبية
- رقابة على تشغيل البيانات
- رقابة على الأصول والخصوم الموجودة في البنك وما يرتبط بها
- رقابة على مدى التقييد بالقواعد والمعايير المحاسبية.

3-2. أساليب نظام الرقابة الداخلية

تتألف أساليب الرقابة الداخلية من ثلاثة عناصر أهمها: [هنيدي ، 1986 ، ص 272].

3-2-1. التفتيش الداخلي

يكون عادة مرتبطا بالإدارات العليا في البنك ويقدم تقارير إلى هذه الإدارات، ويقوم جهاز التفتيش الداخلي بزيارات ميدانية إلى جميع فروع البنك وغالبا ما تكون هذه الزيارات فجائية، ويعتمد الجهاز المذكور أسلوب العنايات في تدقيقه.

3-2-2. المراجعة الداخلية

لكي تحقق الرقابة الداخلية الأهداف المرجوة منها لا بد من أن تكون هناك أدوات رقابية يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، وتأتي المراجعة الداخلية في طليعة الأساليب التي يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية لتحقيق أهدافه، وتعرف المراجعة الداخلية بأنها: " نشاط مستقل تقوم به إدارة أو قسم في البنك مهمته مراجعة وفحص المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية وتقييم أداء إدارته ولذلك فهي فرع من الرقابة الإدارية " [موفق ، 1998 ، ص 289].

حيث إن وظيفة المراجع الداخلي ليست وظيفة تنفيذية ولكنها غالبا ما تتبع مباشرة الإدارة العليا فيه وعلى الرغم من كونها مراجعة داخلية بالنسبة للبنك ككل إلا أنها تعتبر كما لو كانت مراجعة خارجية بالنسبة لفروعه وإدارته ووظائفه التنفيذية المختلفة وبذلك يتم الحفاظ على الموضوعية والاعتبارات المهنية اللازمة للقيام بوظائف المراجعة إلى حد كبير .

وتهدف المراجعة الداخلية إلى التحقق من مدى إتباع موظفيه لسياسات وإجراءات الأداء الداخلية، مثل استخدام النماذج الخاصة بإعداد كشوف الرواتب والأجور وأوامر الشراء أو تقارير الأداء . فالمراجعة الداخلية لا تهدف إلى معاقبة أو تهديد الموظفين وإنما إلى التحقق من سلامة تنفيذ سياسات وإجراءات البنك التشغيلية، وأن هذه السياسات والإجراءات ملائمة وكافية لتحقيق فعالية التشغيل وشمولية معالجة البيانات، ومن أسهل السبل لاستيفاء احتياجات المراجع الداخلي أن يقدم الموظف الدليل على أدائه لوظيفته طبقا لمتطلبات البنك.

3-2-3. أسلوب الكشوفات والبيانات الشهرية

تقوم الفروع بناء على طلب الإدارات العليا بتزويدها بكشوفات وبيانات عن إعمال الفرع خلال الشهر الواحد لتدقيق ومراجعة الكشوفات من قبل أجهزة الإدارة العليا.

4- معايير الرقابة والتدقيق الداخلي

يحكم مجالات التدقيق والرقابة الداخلية معايير " قواعد أو مستويات أداء " محددة كما أقرها المعهد الأمريكي للمدققين الداخلين عام 1978 وهذه المعايير هي كما يلي: [شدرفان و تيودور ، 1986 ، ص 22].

4-1. حرية العمل وحرية الرأي

وهذا يعني :
- ارتباط جهاز الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي بالمدير العام أو بمجلس الإدارة
- السماح لعناصر جهاز الرقابة والتدقيق الاتصال المباشر بعملاء البنك من مدينين وموزعين وموردين

- أن تكون رتبة رئيس جهاز الرقابة والتدقيق ومعاونيه من مستوى يسمح لهم ممارسة السلطة التي يتمتعون بها إزاء جميع العاملين في البنك
- أن يكون راتب رئيس جهاز الرقابة والتدقيق ومعاونيه من مستوى رواتب المدراء ومعاونيهم ذلك بغية عدم تعرض هذا الجهاز وعناصره لأي نوع من الضغوط
- عدم السماح لعناصر جهاز التدقيق القيام بأي عمل إداري أو تنفيذي في البنك باستثناء تنظيم المطابقات والمساهمة في صياغة النظام المحاسبي وأنظمة تسيير العمل وأنظمة الرقابة الداخلية
- عدم وجود صلة قرابة أو نسب مع أي عنصر يعمل في البنك يكون جهاز الرقابة والتدقيق مكلفا بتدقيق نشاطه
--عدم تدقيق أي عمل كان عنصر جهاز التدقيق مسؤولا عنه قبل التحاقه بجهاز التدقيق واختيار عناصر جهاز التدقيق من قبل مدير جهاز التدقيق بالاتفاق مع المدير العام أو مجلس الإدارة.

4 2. القناعة الشخصية والموضوعية والتجرد في الرأي

وهذا يعني أن يكون التقرير موضوعيا وبعيدا عن التحيز والتأثر من أي جهة وهذا يتطلب أن لا يرد في تقرير جهاز الرقابة والتدقيق أية عبارة تنفيذ أن رأيه، أو توصياته أو مقترحاته أو الأعمال التي قام بها إنما أوصى بها فلان أو فلان من مدراء البنك أو رؤساء الدوائر أو خلاف ذلك إنما عليه أن يبدي رأيه بكل صراحة ووضوح بناء على قناعته الشخصية وتجرده المطلق.

بالإضافة إلى عدم السماح للمدقق بتدقيق دائرة، أو فرع مرتين متتاليتين وضرورة استبدال المدقق بين الحين والآخر بغية عدم أداء مهمة التدقيق لفترة طويلة والإفادة من خبرته في التدقيق للقيام بأعباء ومسؤوليات أخرى.

4-3. الثقافة التقنية المهنية المطلوبة

إن وظيفة الرقابة والتدقيق تتطلب فضلا عن المستوى الثقافي العام والمعلومات الأكاديمية ومعرفة اللغات الأجنبية خبرة فنية تقنية بنكية عن طريق الممارسة لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات وعن طريق التدريب المتواصل، كما ينبغي أن تكون ثقافة وخبرة عناصر جهاز التدقيق والرقابة الداخلية شاملة لعلوم المحاسبة والاقتصاد، والنقود والبنوك والإحصاء والكمبيوتر والضرائب والحقوق وأن يستعين من خارج الجهاز عند الضرورة بخبراء في الاختصاصات غير المتوفرة في عناصر الجهاز.

4-4. العلاقة الحسنة مع الرؤساء والمرؤوسين والزملاء والغير

لما كانت طبيعة عمل جهاز الرقابة والتدقيق الداخلي إنما تقوم على الاتصال المباشر مع جميع العناصر العاملة في البنك ومع عملاء البنك عند الضرورة ولما كان هؤلاء الناس ينتمون إلى الفئات متنوعة من رؤساء ومرؤوسين وزملاء ومتعاملين فلابد لكل عنصر في جهاز الرقابة والتدقيقي أن يلتزم بآداب المجتمع والأخلاق المثالية والعلاقات الحسنة مع الجميع.

4-5. التدريب المتواصل وأهمية تأهيل عناصر جهاز الرقابة والتدقيق

إن الحاجة للتدريب المتواصل لعناصر جهاز الرقابة والتدقيق وتأهيلهم للقيام بوظيفتهم على أحسن وجه أمر لا ينكره أحد، والمسؤولية الأولى في تدريب عناصر الجهاز تقع على عاتق رئيسهم المباشر وخاصة على عاتق مدير جهاز التدقيق، فهو الذي بإمكانه أن يحصر مواطن الضعف في كل عنصر وأن يرشده إلى الوسائل التي بإمكانه اعتمادها لتحسن خبرته.

ومن الوسائل المعتمدة لتأهيل عناصر التدقيق، نذكر ما يلي:

- حثهم على مطالعة المجالات والكتب التي تعني بالشؤون البنكية بصورة عامة وبشؤون التدقيق بصورة خاصة وتوفيرها لهم في مكتبة البنك
- إيفاد عناصر جهاز الرقابة والتدقيق في دورات تدريبية لدى مؤسسات بنكية متقدمة تقنيا لاستنباط أساليب تدقيق متطورة واعتمادها في البنك

-عقد دورات داخل البنك لمناقشة مواضيع التجديد والتحديث في أساليب العمل المتبعة وتحليل مختلف المقترحات التي ترد من جميع عناصر البنك، أو التي تتضمن حلولا لمختلف الأشكال التي تعترضهم خلال ممارستهم للعمل البنكي

- إيفاد عناصر التدريب لحضور الدورات التي تعقد بين الحين والآخر لمعالجة مختلف الشؤون البنكية

- منح عناصر جهاز الرقابة والتدقيق المكافآت التشجيعية لحثهم على زيادة خبرتهم.

5 – العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية أحد أركان نظم المعلومات المحاسبية وتظهر هذه العلاقة جليا من خلال الوسائل التي يستخدمها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه، وتتلخص هذه الوسائل في ما يلي [قاسم ،1998، ص 164]:

- فيما يتعلق بضرورة وجود خريطة تنظيمية سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات داخل البنك نجد أن أولى مهام مصمم النظام المحاسبي عند البدء في بناء النظام هي دراسة طبيعة البنك والهيكل التنظيمي الخاص به ذلك لأن فصل وتقسيم عمليات البنك يعتبر الركن الأساسي لتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة، فالرقابة الداخلية تهدف إلى حماية أصول البنك وممتلكاته ولن يتحقق هذا الهدف إذا كان المسؤول عن عملية إنفاق الأموال وتحصيلها مسؤولا أيضا عن عمليات التسجيل المحاسبي لأوجه الإنفاق والتحصيل وعلى ذلك فإن أبسط مبادئ تحقيق الرقابة الداخلية تقضي فصل عمليات التسجيل في الدفاتر عن باقي عمليات البنك، وعن عمليات الصرف والتحصيل النقد وكذلك فإن تقسيم العمل يساعد على دعم هدف الدقة في إعداد البيانات والمستندات فتداول البيانات، والمستندات بين أقسام البنك والعاملين به نتيجة لتقسيم العمل يجعل هذه البيانات عرضة للمراجعة من الأشخاص المتداولين لها، وهذا يحقق توافر شرط أن كل عمل يتم لا بد وأن يخضع لمراجعة الأعمال التالية له ومثل هذه المراجعة تحقيق الدقة في إنتاج البيانات فضلا عن تحقيقها لحماية أموال البنك .

ذلك لأن الأخطاء المتعمدة سوف يتم اكتشافها إلا إذا حدث اتفاق بين مجموعة الأفراد المتداولة للبيانات موضع الخطأ، ومن الجدير بالذكر في هذا المجال إيضاح أن ارتباط النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بمبدأ تقسيم العمل لا يعني بناء حواجز بين أقسام البنك ومهامها المختلفة، وذلك لأن الهدف من النظام في هذا المجال تحقيق إمكانية حماية أموال البنك وإنتاج بيانات دقيقة كما أن تكامل عمليات البنك وأقسامه يحول دون خلق مثل هذه الحواجز حيث أن مصمم النظام المحاسبي يجب أن ينظر لأقسام البنك ومهامها بصورة متكاملة كما أن عليه أن يتحقق من سلامة ودقة البيانات والمعلومات من خلال خطوط اتصال محددة بين أقسام البنك.

أما من ناحية ضرورة توافر نظم ثابتة لتحديد السلطات والمسؤوليات، وطرق إثبات وتسجيل العمليات المالية فإن توفر هذا الشرط يحقق فعالية النظام المحاسبي والرقابة الداخلية ويقع على عاتق مصمم النظام مهمة التحقق من وجود أسس ثابتة لتحديد المسؤولية خصوصا بما يتعلق بالأصول المتداولة، ويحقق مصمم النظام توافر شرط تحديد المسؤولية عن طريق وضع الإجراءات الواجب استخدامها في هذا الصدد في شكل بيانات، وتعليمات كتابية تمثل دليل عمل كل قسم من الأقسام، ويستعين في ذلك بالخرائط والرسوم الإيضاحية مثل مخططات الوظائف ومخططات تدفق المستندات إذا أمكن ويفيد دليل العمل المكتوب في حصر وتحديد مهام أقسام البنك المختلفة كما يوضح علاقات هذه الأقسام ببعضها البعض علاوة على ذلك فإنه يساعد مصمم النظام في التعريف على هيكل تدفق البيانات والمعلومات بين أقسام البنك باستخدام مخططات تدفق البيانات.

ويحقق هذا الدليل أيضا توفر شرط وجود قواعد ثابتة لأداء المهام والوظائف المختلفة داخل وحدات التنظيم من خلال تضمين الدليل ما يلي:

أ- دليل محاسبي يتضمن كل الحسابات الموجودة في دفتر الأستاذ العام والأستاذ المساعد مع تعريف للغاية من كل حساب

ب- وصف شامل لأنواع المستندات المستخدمة كأساس في عملية التسجيل المحاسبي والإجراءات الصحيحة لإعداد واعتماد البيانات الواردة في هذه المستندات.

وبخصوص ضرورة وجود هيئة من العمال والموظفين على درجة من الكفاية تمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم نجد أن هذا الشرط يعتبر ذا فعالية كبيرة في تحقيق نجاح النظام فالنظام ليس مجرد تعليمات مكتوبة ومستندات وسجلات فقط بل أن العنصر البشري له دور هام في إنجاح النظام ويتم تحقيق دور العنصر البشري في إنجاح النظام من خلال نقطتين هامتين:

أ- خلق الاقتناع الكامل لدى العمال والموظفين بالنظام وفعاليته وأهدافه فمن المسلم به أن انجاز الأعمال دون اقتناع سوف يترك مجالا كبيرا لعدم الاهتمام بالنقاط التفصيلية التي تؤدي إلى انهيار النظام.

ب- رفع كفاية العاملين على تشغيل النظام من خلال البرامج التدريبية اللازمة لتفسير نقاط الجدل في النظام ووضع التفسيرات المحددة والواضحة لها وينتج ذلك السرعة في إنجاز مهام النظام وإنتاج البيانات بالدقة والسرعة المطلوبين وبأقل تكلفة.

كما أن المراجعة الداخلية تعتبر إحدى الأدوات والوسائل الأساسية في تحقيق أنظمة الرقابة الداخلية، حيث يختلف عمل المراجعة داخل البنك عن النشاطات الأخرى بأنه عمل رقابي يقوم تلك الأعمال ويقيس فعالية أساليب الرقابة الأخرى، ويلعب وجود قسم للرقابة الداخلية دورا هاما عند عملية أعداد نظم المعلومات المحاسبية إذ أنه يفيد مصمم النظام في تحديد العمليات والمستندات التي يرى أنها من الضروري أن تصل إلى قسم المراجعة الداخلية والمطابقات والمقارنات التي يجب أن تتم علينا من أجل الوصول إلى دورة مستندية تضمن ضبط الأعمال والرقابة عليها بصورة محكمة.

إذن إن العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية هي علاقة وطيدة ، حيث يعتمد نظام الرقابة الداخلية بشكل أساسي في تحقيق المهام الموكلة إليه على ما يمده به نظام المعلومات المحاسبية من بيانات وخرائط تدفق وبالتالي فإن أي تغير في هذا النظام يترتب عليه بالتبعية في وسائل وأدوات الرقابة الداخلية.

خلاصة

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الحياة الاقتصادية، ونظرا لتطور وظائفها فإنها تتعرض لمجموعة من المخاطر التي تؤثر على أداءها ومردوديتها، وبالتالي توجب على البنوك التجارية أن تتوفر لديها أنظمة محاسبية وأنظمة رقابة داخلية فعالة تمكنها من السيطرة والحد من هذه المخاطر وكذلك اكتشافها في الوقت المناسب. فالعلاقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة وبشكل خاص في القطاع البنكي علاقة قوية وتستند إلى مجموعة من الإجراءات يجب إتباعها عند مراجعة نظام الرقابة الداخلية لكل عنصر من عناصر المركز المالي للبنك هذا بالإضافة إلى اعتماد المراجع وبشكل أساسي على نظام الرقابة الداخلية في تحديد إجراءاتها وحجم و نوعية فريق العمل الذي سيقوم بعملية الرقابة وتحديد حجم الاختيارات التي يتوجب على المراجع القيام بها.

ونظرا لكون عمل البنوك التجارية قد تعدى نطاق الدولة الواحدة فقد أصبح من الضروري وضع معايير دولية للرقابة والمراجعة الداخلية بالبنوك من أجل جعل هذه العمليات أكثر فعالية، فيا ترى ما هي هذه المعايير الدولية للرقابة والمراجعة الداخلية بالبنوك؟ ومن المسؤول عن وضع هذه المعايير؟ هذا ما سنتعرف عليه في الفصل الموالي.

تمهيد

لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من قبل المؤسسات في مختلف الدول بمسألة الرقابة والمراجعة الداخلية وأصبحت عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة. ويعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية، يمتاز بالكفاءة والفاعلية، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة، يشكل حماية للبنك من المخاطر التي تواجهها، ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن.

هذا وقد أولت الجهات التشريعية والهيئات الدولية موضوع الرقابة الداخلية اهتمامًا بالغًا، وسيتم التعرض من خلال هذا الفصل إلى المعايير الدولية للرقابة و المراجعة الداخلية في البنوك التجارية،حيث سيتم تسليط الضوء على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجعة في البنوك من خلال تقديم تعاريف المراجعة والعلاقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة في القطاع البنكي في المطلب الأول ثم سنتطرق في المطلب الثاني إلى المعايير الدولية للرقابة الداخلية أي المعايير التي أوصى مجمع المحاسبين الأمريكيين وأخذ بها الاتحاد الدولي للمحاسبين وأهمية نظام الرقابة الداخلية في ظل هذه المعايير، على أن يتم في المطلب الثالث والأخير طرح فكرة ملائمة هذه المعايير لأوضاع الأجهزة البنكية من خلال تقييم فعالية الرقابة الداخلية في الجهاز البنكي.

I - العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجعة في البنوك التجارية

يرتبط كل من نظام الرقابة الداخلية والمراجعة ارتباطا وثيقا، فالمراجع يعتمد على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم اختبارات المراجعة وطريقتها ووضع برنامج المراجعة وسنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية المراجعة، وبعدها سنسلط الضوء على نظام الرقابة الداخلية وارتباطه مع المراجعة في البنوك، على أن يتم التطرق في الأخير إلى دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك بواسطة المراجع.

1 - ماهية المراجعة

تعرف المراجعة بأنها تلك العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق مراجع مؤهل وحيادي للتحقق من صحة معلومات تتعلق بأنشطة وأحداث مالية، ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع معايير محاسبية مقررة، عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات المراجعة، مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستعمالها في اتخاذ قراراتها، و جاءت الكثير من الاجتهادات والاهتمامات بمهنة المراجعة من أجل تطويرها وحاولت التقليل من جميع الصعوبات التي تواجه المهنيين أثناء أدائهم لعمليات المراجعة كما أنهم قد وضعوا لهذه المهنة المعايير التي تعمل على زيادة تحكيمها وترشيدها هذا من جهة، ومن جهة أخرى توجه وتعطي الإطار الذي ينشط فيه المراجع، وينفذ فيه مهمته [بوتين ،2005 ، ص 9].

1-1. تعريف وأهمية المراجعة

فالمراجعة كما عرفها توماس وهنكي بأنها: "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة " [أمرسون ، 1991، ص 27-26.]

ويلاحظ من هذا التعريف أنه قد جاء عاما لدرجة أنه يشمل كافة أنواع المراجعة المختلفة كالمراجعة الداخلية التي يقوم بها العاملون بالوحدات الاقتصادية، أو مراجعة الوحدات الحكومية والتي يقوم بها العاملون بمكاتب أو أجهزة المراجعة الحكومية، والمراجعة الحيادية التي يقوم بها المحاسب القانوني .

كما أن هذا التعريف وصف المراجعة بأنها عملية منهجية منظمة تتضمن مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمخططة جيدا يحكمها إطار ثابت، يتمثل في مجموعة من الأهداف والمعايير المتفق عليها، كما أنه يبين طبيعة أو جوهر عملية المراجعة الأساسي ويبين أن عملية المراجعة لا تقتصر على فحص المعلومات المقدمة بالقوائم المالية فحسب، وإنما تتضمن أيضا فحص النظام المحاسبي الذي ينتج عنه مثل هذه المعلومات المالية.

أما خالد أمين فعرفها بأنها : " هي فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالوحدة الاقتصادية / مصرف / تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك البنك في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة " [عبد الله و أمين، 1986، ص 7].

وبتأمل هذا التعريف نجد أنه جاء معبرا عن طبيعة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجعة من خلال تركيزه على دور نظام الرقابة الداخلية في حصول المراجع على رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي في البنك في نهاية فترة زمنية معلومة.

كما عرفت لجنة المفاهيم الأساسية التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة في بيان أصدرته عاما (1971) المراجعة بأنها : " عملية منظمة للحصول بصورة موضوعية على وسائل الإثبات وتقييمها بغية توفير التأكيدات اللازمة حول العمليات والأحداث الاقتصادية للتحقق من مدى الانسجام ما بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعة ثم إيصال النتائج إلى الجهات المستفيدة " [لشرد و نوري، 1992 ، ص 5].

إن التعريف السابق جاء عاما لا يتضمن تحديدا دقيقا لماهية مهنة المراجعة إلا أنه يوفر مقومات أساسية يمكن تلخيصها على الشكل الآتي:

- إن المراجعة عملية منظمة، ينفذها شخص ممتهن وفق طريقة منهجية وليس كيفما كان
- تتضمن عملية المراجعة الحصول على أدلة وقرائن الإثبات اللازمة للمراجع لاتخاذ رأي موضوعي، وتقويمها للتأكد من كفايتها
- كما تتضمن توفير التأكيدات حول العمليات والأحداث الاقتصادية
- تنتهي عملية المراجع بإيصال تقرير المراجع الذي يتضمن ملاحظاته ورأيه إلى فئات المستفيدين.

وتعود أهمية المراجعة إلى كونها وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها. ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات طائفة المديرين، والمستثمرين الحاليين، والمستقبليين، والبنوك ورجال المال والاقتصاد والهيئات الحكومية المختلفة، ونقابات العمال وغيرها [أمين ، 1986 ، ص 10].

إن الإدارة تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع ومراقبة وتقييم التنفيذ والأداء ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة. كذلك نجد طائفة المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة. أما البنوك التجارية والصناعية فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمركز المالي للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها.

كذلك نجد أن رجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقديرهم الدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي. أما الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة فتعتمد القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب، وتحديد الأسعار، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات...كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه.

1-2. أهداف المراجعة

يستطيع الباحث في التطوير التاريخي لأهداف المراجعة ومضمونها المهني أن يلاحظ التغيير الهائل الذي طرأ على هذه الأهداف وبالتالي على المضمون، فقديما كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير، ولكن هذه النظرية لعملية المراجعة تغيرت عندما قرر القضاء الانجليزي صراحة عام 1897 أن اكتشاف الغش والخطأ ليس هدفا من أهداف عملية المراجعة وأنه ليس مفروضا في المراجع أن يكون جاسوسا أو بوليسيا ، ويجب على المراجع أن لا يبدأ عملية وهو يشك فيما يقدم إليه من بيانات.

ويمكن تقسيم أهداف المراجعة إلى مجموعتين [القصي وآخرون ، ص 18-15] :

1-2-1. أهداف تقليدية

هناك مجموعة الأهداف التقليدية للمراجعة و التي يمكن إدراجها فيما يلي:

- التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها
- إبداء رأي فني استنادا إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات المحاسبية من أخطاء وغش
- التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة
- مساعدة الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة
- مساعدة الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي
- مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني .

ويمكن حصر الأهداف التقليدية المراجعة الحسابات في الشكل التالي:

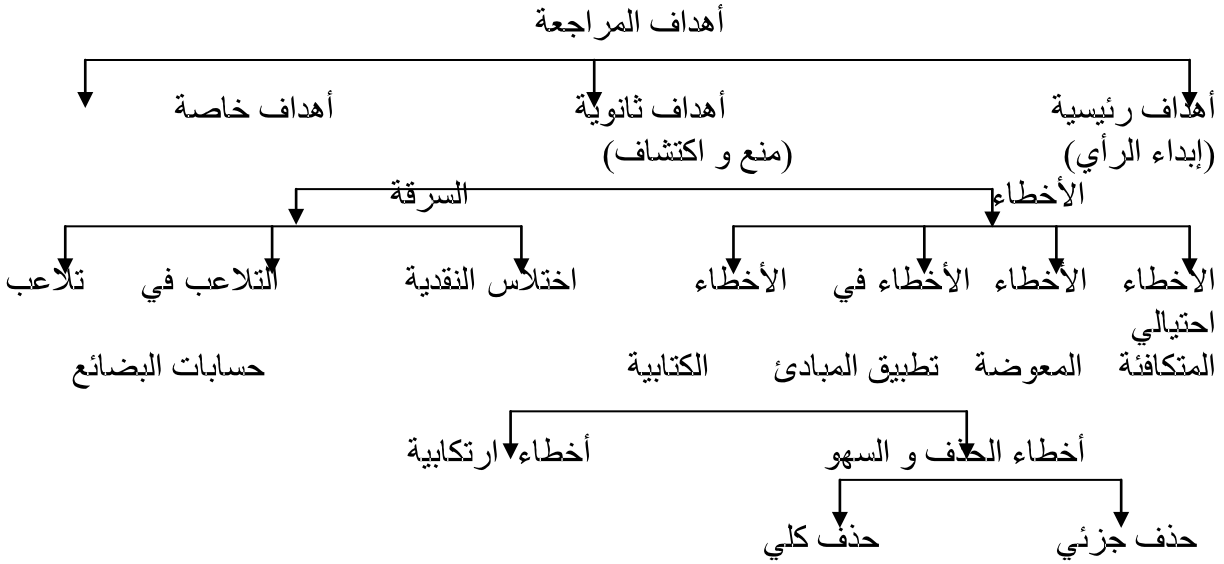

الشكل رقم (2-1):الأهداف التقليدية المراجعة

المصدر: المطارنة، 2006، ص18.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الأهداف التقليدية للمراجعة تمثل جزء من الأهداف الكلية للمؤسسة ومنه فإذا نجحت المراجعة في تحقيق أهدافها فهي تسهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة، هذا وتمثل هذه الأهداف وغيرها حلقة الوصل بين معايير المراجعة و إجراءاتها فهي الوسيلة التي تتحول بها المعايير إلى إجراءات.

1-2-2. أهداف حديثة

ويدرج تحتها:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتحديد انحرافاتها وأسبابها
- تقييم الأداء بالنسبة للوحدات الاقتصادية
- تحقيق أقصى كفاية اقتصادية
- -تحقيق أقصى رفاهية لجميع أفراد المجتمع.

1 3. أنواع المراجعة

يوجد أنواع متعددة من المراجعة (التدقيق) كل نوع ينظر للموضوع من زاوية مختلفة، حيث نميز ما يلي:

1-3-1. من حيث القائم بعملية المراجعة

من هذه الزاوية تقسم المراجعة إلى نوعين:

- مراجعة خارجية: وهي التي تتم بواسطة طرف من خارج الوحدة الاقتصادية (البنك) حيث تكون مستقلة عن إدارة الوحدة

- مراجعة داخلية: وهي التي تتم بواسطة طرف من داخل الوحدة الاقتصادية (البنك) وتهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة وتمثل أحد فروع الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة بهدف اكتشاف ومنع الأخطاء والتلاعب والانحراف عن السياسات المرسومة.

1-3-2. من حيث الالتزام في تنفيذ المراجعة

تقسم المراجعة من حيث الالتزام القانوني إلى:

- **مراجعة إجبارية**: وهي المراجعة التي يلتزم القانون القيام بها، حيث ألزم القانون عددا كبيرا من البنوك بمراجعة حساباتها.
- **مراجعة اختيارية:** وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها وإنما تطلبها الوحدة الاقتصادية.

1-3-3. من حيث نطاق المراجعة

تقسيم المراجعة من حيث النطاق إلى:

- **مراجعة كاملة:** وهي التي تخول المراجع إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الإدارة أية قيود على نطاق أو مجال العمل الذي يقوم به المراجع، وفيها يستخدم المراجع رأيه الشخصي في تحديد درجة التفاصيل فيما يقوم به من عمل .
- **مراجعة جزئية:** وهي المراجعة التي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المعنية، أو هي بمثابة ذلك النوع من المراجعة التي توضح فيها بعض القيود على نطاق فحص بأي صورة من الصور وتحدد الجهة التي تعين المراجع تلك العمليات.

1-3-4 . من حيث حجم الاختبارات

تقسم المراجعة من حيث حجم الاختبارات إلى:

- ***مراجعة شاملة:*** ويقصد بها أن يقوم المراجع بفحص كل العمليات وهذا النوع من المراجعة يصلح لفروع البنك صغيرة الحجم، يكون حجم وعدد عملياتها قليل نسبيا.
- ***مراجعة اختيارية:*** هي مراجعة عينة من العمليات تمثل المجتمع الذي تم اختيارها منها.

1-3-5. من حيث توقيت المراجعة

تقسم إلى:

- ***مراجعة نهائية:*** وهي المراجعة التي تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات الختامية والميزانية.
- **مراجعة مستمرة:** وهي المراجعة التي تتم على مدار السنة المالية وغالبا ما تتم وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا. مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الحسابات للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد التقارير المالية المنتهية. ويصنف جيمس (James) عمليات المراجعة في المجموعات التالية [James، 1971، p 11] :

- **مراجعة مالية :** هي مراجعة البيانات المنفذة على الكشوفات المالية المنفذة وبناء على ذلك يجب إجراء هذا النوع الخاص من المراجعة بالتوافق مع معايير المراجعة المقبولة عموما ولا تعد عملية المراجعة المالية مراجعة تفصيلية بأي شكل من الإشكال بل هي اختبار للمحاسبة والسجلات الأخرى ذات الصلة بها، ويقوم المراجع بتحديد مجال هذه الاختبارات بناء على حكمته وتجربته الخاصة، ويمكن القيام بمثل هذا النوع من المراجعة من قبل المراقبين الداخليين أو الحكوميين ولكن بدرجة أقل من الاستقلالية.

مراجعة تشغيلية: وهي مراجعة المجال ما أو عملية لا تكون عادة تحت سلطة مراقب داخلي أو أمين صندوق في مصرف تجاري أو وحدة حكومية. ولقد بين المراقب الداخلي السيد فريدرك مينتس (Frédéric E.Mints) قائلا بهذا الصدد: وهكذا عندما استخدم " مصطلح المراجعة التشغيلية " أو ربما

مصطلح " مراجعة العمليات الأخرى " فإنك ستفهم بشكل أساسي بمجالات أو نوع الفعاليات التي سيتم تدقيقها وبأنني أنوي الإشارة إلى عمليات مراجعة الفعاليات غير تلك التي عادة ما تكون تحت سلطة مراقب داخلي أو أمين صندوق البنك"

ويستطرد Mints موضحا : "إنني لأقترح في الحديث عن المراجعة التشغيلية بأن يحاول المراجع القيام بتقييم المهارات الفنية لدى العاملين، بل إن ما أعنيه هو أنه يجب عليه تقييم الطرقة التي تتم بها إدارة عملية أو فعالية معينة ".

- **مراجعة توافقية:** هي المراجعة المخصصة لتحديد فيما إذا كان قد تم الالتزام باتفاقات تعاقدية معينة، وتسعى المراجعة التوافقية إلى تحديد فيما إذا أنه كان قد تم الحفاظ على بنود العقد.

- **مراجعة أدائية :** وهي المراجعة التي لا تمت بصلة للعقود المكتوبة ويعنى معظم عمل المراقب الداخلي بتدقيق الأداء، ولكي يتم إنجاز عملية رقابة داخلية فعالة في أي مصرف فإنه ينبغي على العديد من الأشخاص أداء فعاليات رقابة محددة أن مراجعة الأداء تعني تحديد الكيفية التي تم بها تنفيذ فعاليات الرقابة على أكمل وجه، فعلى سبيل المثال، تعد مقارنة طلب الشراء، والفاتورة وتقرير الاستلام جوهرية بالنسبة للرقابة المناسبة على إنفاقات النقد، وإن مراجعة أداء هذه الفعالية هو عملية مراجعة أداء ملائمة .

- **مراجعات خاصة:** إن المراجعة الخاصة هي قطاع متنوع يتضمن عمليات المراجعة التي لا تعد على أنها عمليات مراجعة مالية وتشغيلية، أو عمليات مراجعة للتوافق أو الأداء.

4-1 . أساسيات مهنة المراجعة

سنتناول في هذا المبحث تعريف المراجع،الآداب وسلوك المهنة، المسؤولية التي تقع على عاتق المراجع كما سنتطرق إلى فجوة التوقعات التي يواجهها المراجع.

1-4-1. تعريف المراجع و أنواعه

لكل مهنة شخص يقوم بممارستها، فالمراجعة يقوم بها شخص يطلق عليه اسم "المراجع"، وهذا الشخص يجب أن يتحلى بمجموعة من الخصائص والمميزات حتى يتمكن من ممارسة هذه المهنة المعقدة و الصعبة، و التي تتطلب مسؤولية كبيرة.

1-1-4-1. تعريف المراجع

يمكن تعريف المراجع على أنه ذلك الشخص المستقل، المحترف و المحايد عند قيامه بعملية المراجعة و إبداء رأيه عن صحة القوائم المالية و العمليات المحاسبية بكل شفافية و موضوعية لمن يطلب خدماته من مؤسسات، شركات...

2-1-4-1. أنواع المراجعين

يمكن تقسيم القائم بعملية المراجعة إلى نوعين [الفيومي و عوض، 1998، ص55]:

- المراجع الخارجي

يكون غير موظف بالمؤسسة الطالبة لخدماته، و التي تخضع وثائقها المحاسبية للمراجعة، فهو يقدم خدماته بصفة مستقلة لحسابه الشخصي على أسس تعاقدية، و يقوم بإبداء رأيه المهني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية و السجلات المحاسبية، وتماشيها مع المبادئ المحاسبية، مع تقديم في نهاية العملية تقريرا يحوي رأيه.

- المراجع الداخلي

هو موظف بالمؤسسة محل المراجعة، كما أنه لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة كالتي يتمتع بها المراجع الخارجي، إذ أن علاقته بالإدارة تبعية مهنية إلا أنه هناك بعض الإجراءات تهدف لمنح المراجع الداخلي درجة من الاستقلالية.

وفيما يلي سنتعرض إلى آداب و سلوك مهنة المراجعة باعتبار أن المراجع إنسان قبل كل شيء.

1-4-2. آداب و سلوك المهنة

من أهم الأمور التي تميز أي مهنة هو التزام أعضائها بقواعد ومبادئ سلوكية تحكم تصرفا تهم المهنية وذلك اعترافا منهم بأهمية الدور الذي يلعبونه ومسؤوليتهم نحو جمهور الموظفين والمستفيدين من هذه المهنة.

و تعرف الآداب والسلوك (أو الأخلاقيات) بوجه عام على أنها مجموعة من المبادئ أو القيم وتتمثل أمثلة هذه المبادئ أو القيم في القوانين، القواعد التنظيمية:المواعظ الدينية, مواثيق العمل للجماعات المهنية مثل المحاسبين و مواثيق السلوك في المنظمات المختلفة [أرينز, 2005 ،ص102].

وتنطوي الآداب والسلوك ضمنيا على اختيار الذات لمعايير الخطأ والصواب ،وتعني كلمتي الخطأ والصواب أن محور الأخلاقيات يتركز في وضع قواعد أو مقاييس أو معايير الصواب، وبالتالي يمكن التعرف على التصرفات الخاطئة؛ ويحدد القانون المدني أبعاد الخطأ والصواب في المجتمعات وفي نطاق هذه الأبعاد يضع الأفراد دليل أخلاق مكتوب أو غير مكتوب يلزم أعضاء مجموعة معينة على إتباع معايير تتفوق على تلك التي ينص عليها القانون المدني، وعلى المراجع أن يبذل القدر الكافي من العناية المهنية أثناء أدائه لواجبه، وتتناول هذه الأدلة سلوك التعامل مع الآخرين وطرق كبح الرغبات الأنانية، لذلك تمثل أدلة آداب وسلوك المهنة قيود تفرضها المهنة على نفسها وتلزم أعضاءها بإتباعها، وتمثل أساسا لتوقعات الآخرين (من هم خارج المهنة) لتصرفات المهنيين وقد يضع كل عضو من أعضاء المهنة لنفسه معايير خلقية و سلوكات تتفوق على المعايير التي وضعتها المهنة لأعضائها، إلا أن هذه المعايير الأخيرة تكون بمثابة الحد الأدنى لمستوى السلوك والتصرفات التي يجب أن يلتزم بها أعضاء المهنة.

ويتمثل السبب الرئيسي وراء السلوك المهني رفيع المستوى في أي مهنة في أهمية توافر ثقة الرأي العام في جودة الخدمة المؤداة من خلال المهنة بغض النظر عن الفرد الذي يقدمها.

وباعتبار أن المراجع القانوني مسؤول أمام الجمهور وعميله فعليه أن يلتزم بمعايير السلوك التالية:

ا-الحياد

حيث يجب أن يكون العضو الذي يعمل في مجال الممارسة العامة محايدا أثناء تقديم الخدمات المهنية، ويعني الحياد في المراجعة وجود وجهة نظر غير متحيزة خلال أداء اختبارات المراجعة، تقييم النتائج وإصدار التقرير.

حيث يرجع السبب في رغبة عملاء متنوعين في الاعتماد على تقارير المراجعين الخاصة بعدالة القوائم المالية إلى توقعاتهم بأن هذه التقارير تقدم وجهة نظر غير متحيزة، ومن ثم فليس من المستغرب أن يتم التأكيد على الحياد في كل من معايير المراجعة ومبادئ المحاسبة وقواعد السلوك.

ب-الاستقامة والموضوعية

حيث يجب أن يحافظ العضو على الاستقامة و الموضوعية وأن يكون متحررا من صراع المصالح وأن لا يحرف الحقائق عن عمد وأن لا يتأثر حكمه المهني بالآخرين بحيث نعني بالموضوعية التجرد في أداء كافة الخدمات.

ج الالتزام بالمعايير الفنية

يجب على العضو أن يلتزم بالمعايير التالية:

-**الأهلية المهنية**: القيام بأداء الخدمات المهنية التي يستطيع العضو أو مؤسسة المحاسبة القيام بها على نحو يتفق مع الأهلية المهنية فقط.

-**العناية المعتادة**: يجب أن يتم ممارسة العناية المعتادة عند أداء الخدمات المهنية.

التخطيط والإشراف: يجب أن يتم تخطيط والإشراف على أداء الخدمات المهنية على نحو ملائم.

-**البيانات الكافية المناسبة**: يجب عند أداء أية خدمة مهنية أن تتوافر البيانات الكافية المناسبة لتوفير أساس معقول للتوصل إلى النتائج أو التوصيات.

د-السرية

حيث يجب على المراجع أن يحافظ على السرية خلال أدائه لمهمته ولتحقيق ذلك عادة لا يمكن إعطاء أوراق العمل الخاصة بالمراجع إلى شخص آخر دون الحصول على ترخيص من العميل.

وهناك ستة مبادئ يجب على المراجع احترامها هي [المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ص24]:

-**المسؤولية:** يعتبر المراجع مسؤولا اتجاه الجهات المستفيدة من خدماته واتجاه المجتمع ككل.

-**مصلحة المجتمع:**يجب على المراجع عند أداء عمله المحافظة على مصلحة المجتمع.

-**الأمانة والاستقامة:** حيث يجب أن يكون المراجع نزيها وعفيفا وصادقا بما لا يتعارض مع سرية المعلومات الخاصة بعملائه وعدم الإخلال بمصلحة المجتمع لأغراض شخصية.

-**الموضوعية والاستقلال.**

-**العناية المهنية الواجبة**: ينبغي على المراجع أن يبذل قصارى جهده لأداء مسؤوليته المهنية بكفاءة وإخلاص من خلال التزامه بمعايير المهنة الفنية والأخلاقية.

نطاق وطبيعة الخدمات:حيث يجب على المراجع أن يلتزم بقواعد سلوك وآداب المهنة عند تحديد نطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها لعملائه.

وتخضع سلوكيات وآداب مهنة المحاسبة والمراجع القانوني لعدد من المعايير التي يصدرها عدد من الجهات المهنية وغيرها، فمثلا وفي الجمهورية الجزائرية حدد المرسوم 107/69والمؤرخ في 31 ديسمبر/ 1969 ما يلي:

أ - الوزير المكلف بالمالية والتخطيط يعين محافظي الحسابات في المؤسسات الوطنية والعمومية ذات الصفة الصناعية أو التجارية من أجل ضمان الصحة والمصداقية وتحليل وضعية أصولها وخصومها ثم بعد ذلك إنشاء مجلس المحاسبة سنة 1980 إضافة إلى المفتشية العامة للمالية اللتان تضمان المراجعة القانونية.

ب --وفي 15 أفريل 1996 تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 136/96، المادة السادسة والذي يتعلق بأخلاقيات المهنة لكل من الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد. وفي24 مارس 1999 تم إصدار مرسوم أخر يتضمن الموافقة على الايجازات والشهادات وشروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنه الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد [الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المادة (6) القانون96 136، المؤرخ في 1996/4/15، الخاص العمل المهني، انظر قانون المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1970].

1-4-3. مسؤولية المراجع

مازالت مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش والتقرير عنها من القضايا الأكثر إثارة للجدل، والتي تواجه مهنة المراجعة بل ويمكن القول بأنها تعتبر أحد الأسباب التي تسهم في حدوث ما يسمى بفجوة توقعات المراجعة، أي الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع و الجمهور العام من المراجعين وما يقوم به المراجعون بالفعل طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها.

ونشير هنا إلى أن المهتمين بتقرير المراجعة يتوقعون أن يكتشف المراجعون الأخطاء والغش، إلا أن المعايير المهنية قد أكدت أن مسؤولية المراجعين في هذا الشأن لا تنحصر في المقام الأول لاكتشاف الغش فحسب، رغم أن بداية عهد المراجعة كانت وظيفة المراجع الخارجي تنصب على ذلك ثم تطورت إلى إبداء الرأي الحيادي عن عدالة وصدق القوائم المالية.

إلا أن الاهتمام بمسؤولية المراجعين في ميدان اكتشاف الغش قد نشط في بداية الثمانينات نتيجة لفشل المشروعات و إفلاسها و الانهيارات غير المتوقعة للعديد من الشركات في أسواق رأسمال، زيادة على تطور الوعي والاهتمام السياسي والعام للجمهور بفداحة حجم الغش في الكثير من المؤسسات.

وكما سبق وأن عرفنا، فإن المراجعة هي تلك العملية المنظمة التي تؤدى عن طريق مراجع مؤهل وحيادي للتحقق من صحة المعلومات المتعلقة بأنشطة وأحداث مالية، وعلى ضوء هذا فإن المسؤولية الأساسية للمراجع الحيادي تتمثل في أن يوضح المراجع في تقريره رأيه للأطراف المستخدمة للمعلومات

المحاسبية عما إذا كانت القوائم المالية التي تتضمن مزاعم الإدارة قد عرضت بشكل صادق وعادل أم لا [السيد ، 2005 ، ص3].

ويجدر الإشارة إلى أن عملية المراجعة لا توفر ضمانا كاملا لاكتشاف كافة المخالفات، لأنها ببساطة ليست عملية مثالية حيث يوجد احتمال لعدم اكتشاف بعض الأخطاء أو المخالفات حتى في ظل أفضل أداء ممكن لإجراءات المراجع التي تتطلبها معايير المراجعة المهنية، حيث إذا حاول اكتشاف كافة الممارسات الخاطئة تصبح تكلفة المراجعة غير مقبولة وبالتالي فهو يركز جهده في المجالات التي توجد بها مخاطر كبيرة لحدوث المخالفات و الأخطاء الجوهرية.

و بالرغم من أن رأي المراجع يعزز من مصداقية القوائم المالية إلا أن المستخدم لا يمكن أن يفترض أن ذلك الرأي هو ضمان وتأكيد على استمرار الشركة في المستقبل أو أنه يؤكد فعالية وكفاءة أداء الإدارة لأمور وأعمال المؤسسة.ولذا ينبغي على المراجع التزام بقواعد السلوك المهني و إبداء العناية المهنية الواجبة والمعتادة كما تحدثت عنها المعايير الدولية للمراجعة والعناية المهنية المعتادة تفسرها وعلى النحو التالي[أرينز ،2005، ص65]:

"يفترض في كل رجل يؤدي خدماته للآخرين في إطار تعاقدي، أن يؤدي واجبه في ظل هذا التعاقد ومن خلال استخدام مهارته وبذل العناية والاجتهاد المناسبين، وفي مثل هذه التعاقدات التي تشترط وجود المهارة كمتطلب أساسي، حتى يستطيع تقديم الخدمة، يجب على الفرد أن يعلم أن الرأي العام يعتقد أنه يمتلك درجة المهارة المعتاد توافرها في الأفراد الآخرين الذين يقومون بمثل العمل الذي تعاقد على أدائه، فإذا ثبت عكس ذلك، يكون قد ارتكب عملا من أعمال الغش تجاه أي شخص تعاقد معه لثقته في المهنة التي يعمل بها واعتماده عليها بوجه عام. ولكن لا يجب الظن بأن كل فرد يتمتع بالمهارة أو لا يتمتع بها، وقام بمباشرة مثل هذا العمل، أن يؤديه بنجاح دون أخطاء."

وتعد المسؤولية بين المراجع وعميله، والمراجع والأطراف الأخرى مسؤولية مدنية تعطي الحق للطرف المتضرر من عمل المراجع الحق في الحصول على تعويض يتناسب مع الضرر الذي لحق به؛ أما المسؤولية الجنائية فلا تنحصر في الطرف الذي اعتمد على عمل المراجع لتتعداه إلى المجتمع، ومن الضروري تحديد مجال الملاحقة الجنائية للمراجع والتي نصت عليها قوانين العقوبات وقانون الشركات وقانون تنظيم مهنة التدقيق وذلك من أجل المحافظة على ثقة جمهور المستفيدين من عمل المراجع.

1-5. إجراءات المراجعة في البنوك

إن تنظيم وضبط أعمال المراجعة في البنك تتطلب ما يلي [أبو شقر و وائل، 1989، ص 29]:

- إرسال كتاب إلى إدارة البنك حول المبادئ والشروط العامة لقبول مهمة المراجعة وتحديد أهدافها ومهامها

إعداد تقدير تفصيلي للأوقات اللازمة لتنفيذ أعمال المراجعة

- تنظيم عملية المراجعة وتوزيع العمل والإشراف على التنفيذ
- دراسة تقارير المراجعة المختلفة حول حسابات وأعمال السنة السابقة وملاحظة النقاط الهامة الواردة فيها
- التحقق من صحة حفظ ملف المراجعة الدائم حسب الأصول المتبعة

مراجعة أوراق العمل من قبل المراجع الرئيسي

إقفال النقاط الناتجة عن مراجعة أوراق العمل من قبل المدير والشريك المسؤول

تحضير بيان بالنقاط التي يجب بحثها مع إدارة البنك

تحضير مسودة مختلف تقارير المراجعة المطلوبة مع الأخذ بالاعتبار المتطلبات القانونية بهذا الشأن

بحث مسودة تقارير المراجعة المختلفة مع إدارة البنك

-الحصول على كتاب تمثيل من البنك، يتضمن تصريحات الإدارة بشأن أعمال البنك وبياناته الحسابية و أمور متفرقة

طباعة التقارير والتحقق من صحة تحضيرها وتسليمها للبنك بشكلها النهائي وإرسال نسخة عن كل منها إلى حاكم البنك ورئيس لجنة الرقابة على البنك.

وهناك مجموعة من الإجراءات المتفرقة يمكن ذكرها كما يلي:

- فتح ملفات أوراق العمل للسنة قيد المراجعة على نسق أوراق عمل السنة السابقة وحسب الأصول المتبعة يجب مراعاة تصنيف الحسابات في أوراق العمل لتتناسب مع أبواب الوضعية المعدة للنشر أو التبليغ المفروضة على البنوك من قبل البنك المركزي
- مراجعة الأرصدة الافتتاحية لحسابات الأستاذ العام للسنة الحالية مع الأرصدة النهائية في الأستاذ العام والبيانات الحسابية للسنة السابقة كما هي ظاهرة في أوراق العمل الرئيسية للسنة الحالية تحت عمود خاص بأرصدة السنوات السابقة
- اختبار صحة تدوير الأرصدة التفصيلية في السجلات المساعدة من السنة السابقة إلى السنة قيد المراجعة
- الطلب خطيا من البنك تحضير مختلف المعلومات والمستندات والجداول اللازمة للمراجعة وملاحقة الحصول عليها
- الحصول على ميزان مراجعة تفصيلي لحسابات الأستاذ العام في نهاية السنة
- مراجعة ميزان المراجعة التفصيلي مع الحسابات المختصة في الأستاذ
- الحصول على البيانات الحسابية للبنك للسنة قيد المراجعة (الوضعية المعدة للنشر والتبليغ) ومطابقتها مع ميزان المراجعة والسجلات
- نقل الأرصدة الواردة في ميزان المراجعة إلى أوراق العمل الرئيسية حسب التصنيف المعتمد للوضعية لمعدة للنشر والتبليغ
- التحقيق من أن البنك يحفظ دفتر الجرد والموازنة حسب الأصول والمتطلبات القانونية بشأنه
- التحقيق من أن البنك يحفظ دفتر اليومية حسب الأصول والمتطلبات القانونية.

2 -نظام الرقابة الداخلية وارتباطه مع المراجعة في البنوك

يهتم المراجع بصفة خاصة بمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في حماية أصول البنك وتوفير بيانات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها، كما يود أن يعرف ما إذا كان في استطاعته التأكد بدرجة معقولة من إمكانيات أساليب الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف حدوث أخطاء جوهرية أو تلاعب في القوائم المالية ويعتمد المراجع على مبدأ (التأكد بدرجة معقولة) (Raisonnable Assurance) اعترافا منه بعدم معقولية زيادة تكلفة نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه البنك، وكذلك نتائج اختبارات الالتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعة، للتأكد بدرجة معقولة من أمانة عرض أرصدة القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك نظرا لارتفاع تكلفة إجراء الاختبارات الأساسية للمراجعة لكافة العمليات المالية التي يقوم بها البنك، ونظرا لاعتماد المراجع على نظام الرقابة الداخلية تصبح دراسة وتقييم ذلك النظام من أهم مسؤوليات المراجع.

أ- تهتم مرحلة الفحص المبدئي لوسائل الرقابة الداخلية بتزويد المراجع بخلفية كافية عن الرقابة الداخلية وتدفق العمليات في النظام المحاسبي، وبالطبع فإنه يجب التمييز بين كل من نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي، فالنظام المحاسبي يتكون من عدة وظائف يتم من خلالها تبادل أو تحويل أو أستخدم الأصول والخدمات بين البنك والأطراف الخارجية عنه، حيث يتم جمع بيانات تلك العمليات (بوساطة المستندات) ومعالجتها وتحليلها والتقرير عنها في النظام المحاسبي، ومن خلال معرفته بالبيئة الرقابية يمكنه، أن يلم بالهيكل الإداري للبنك العميل وطرق الاتصالات وتوزيع المسؤوليات والسلطات وطرق الإشراف وإدارة نظام الرقابة الداخلية متضمنا وظائف المراجعة الداخلية.

ب- يمكن أن يستنتج المراجع واحدا من استنتاجين بعد انتهائه من الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية وهما:

- لا جدوى من دراسة وتقييم النظام أكثر من هذا، بهدف تحديد نطاق الاختبارات الأساسية للمراجعة

- تزيد نفقات أي دراسة أو تقييم اضافي للنظام، متضمنا اختبار الالتزام بتطبيقية، عن المنافع المتوقعة من هذا الفحص.

ج- إذا قرر المراجع بعد الانتهاء من مرحلة الفحص المبدئي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية فعليه الاستمرار في فحص النظام لتحديد كفاية أساليب الرقابة الداخلية في تزويده بدرجة معقولة من التأكد بعدم وجود أخطاء ومخالفات جوهرية، وفي هذه الحالة تركز هذه الفحوص على أساليب رقابية معينة تم وضعها للوقاية من أخطاء ومخالفات محددة أو اكتشافها. وتتضمن هذه الفحوص الاستفسار من موظفي البنك وفحص المستندات المكتوبة (اختبارات الالتزام بالسيارات وملاحظة إجراءات معالجة العمليات وتداول الأصول)

د- يقوم المراجع بعمل تقييمه النهائي لنظام الرقابة الداخلية على ضوء تقييمه المبدئي للنظام ونتائج اختبارات الالتزام بالإجراءات والسياسات الرقابية وبناء على هذا التقييم النهائي يتم:

- تحديد مقدار أدلة الإثبات المتعلقة بأرصدة القوائم المالية واللازم الحصول عليها ويكون هذا القرار أهمية رئيسية لعملية المراجعة

- تحديد مواطن ضعف النظام وإبلاغها لإدارة البنك (والتي تعتبر من أحد مسؤوليات المراجع طبقا لنشرة معايير المراجعة رقم 20) ويعتبر هذا قرارا عرضيا لعملية اختبار نظام الرقابة الداخلية وإذا ما اكتشف المراجع مواطن ضعف جوهرية يجب عليه تبليغ هذه الحقائق كتابة إلى البنك، وغالبا يقدم المراجع بعض التوصيات لإزالة مواطن الضعف، هذا علما بأن ذلك الإجراء لم ينص علية أي من معايير المراجعة .

ويمكن إعطاء بعض الأمثلة على أوجهه العلاقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة في البنك وذلك بالتطبيق على بعض عناصر المركز المالي للبنك كما يلي [أبو شقرا و وائل، 1989 ،ص 76] :

2-1. إجراءات مراجعة نظام الرقابة الداخلية على حسابات البنك

إن إجراءات مراجعة نظام الرقابة الداخلية على حسابات البنك تتطلب التحقق مما يلي:

- اعتماد أنظمة محددة مكتوبة بالنسبة للحسابات والعمليات مع البنوك الأخرى وقيام الإدارة دوريا بإعادة النظر في هذه الأنظمة المتبعة للتحقق من كفايتها على ضوء التغيرات المستجدة

- تحديد الأشخاص المسؤولين عن مراقبة الأرصدة والتحقق من تطبيق الأنظمة المقررة

- تحديد الأشخاص المفوضين للتوقيع على الشيكات الصادرة والأشخاص المفوضين لإجراء التحولات فيما بين حسابات البنوك وتعيين الحدود القصوى لصلاحياتهم

- إن الموافقة على جميع القيود تتم من قبل أشخاص مسؤولين .

2 2. كشوف الموافقة

إن إجراءات مراجعة نظام الرقابة الداخلية على كشوف الموافقة الخاصة بحسابات البنوك تتطلب التحقق من التالي:

- تحضير كشوف موافقة بشكل دوري لحسابات البنوك مرة واحدة على الأقل كل شهر للتوفيق بين الأرصدة الدفترية والأرصدة الظاهرة في كشوف الحسابات المستلمة من البنوك

- قيام موظف مسؤول بمراجعة كشوف الموافقة والقيود العالقة وبيان تواريخها وشروحاتها الوافية.

- إن الأشخاص الذين يتعاطون بكشوف الحسابات المستلمة من البنوك قبل تحضير الموافقات مستقلون عن الأشخاص الذين يقومون بالمهام التالية:

أ- إصدار الشيكات وتحضير وترحيل القيود العائدة لها

ب- التعاطي بالصندوق وترحيل وتحضير القيود العائدة لها.

- إن الأشخاص الذين يحضرون كشوف الموافقة مستقلون عن الأشخاص الذين يقومون بالمهام التالية:

أ- إصدار الشيكات

ب- التعاطي بالصندوق.

- استقصاء أمر الإيداعات في الطريق والشيكات والتحويلات المتأخرة بصورة غير عادية

- حفظ المراسلات والمذكرات المتعلقة بالقيود العالقة التي جرت متابعتها بسبب التأخير في تصفيتها وقيام الموظف المسؤولية بإبلاغ الجهة المختصة عن الملاحظة والتصفية أو التعديل

- حفظ سجل أو ملف دائم لكشوف الموافقة واعتماد رقابة عليه منعا " لإجراء أية تحويلات فيه.

2-3. الشيكات الصادرة

إن إجراءات مراجعة نظام الرقابة الداخلية على الشيكات الصادرة تتطلب التحقق مما يلي :

حفظ مخزون مطبوعات الشيكات الصادرة غير المستعملة تحت مراقبة مزدوجة

-للشيكات المعدة للإصدار تحمل أرقاما " متسلسلة مطبوعة عليها مسبقا"؛

استلام البنك كشفا من المطبعة أو الجهة التي زودته بالشيكات في كل مرة يستلم فيها كمية جديدة وذلك لضبط كميتها وأرقامها

-يعود-سجل لمخزون الشيكات المعدة للإصدار يبين كمياتها وأرقامه

وجود إجراءات تدقيق داخلي لجرد الشيكات غير المستعملة دوريا " ومطابقتها مع السجلات الخاصة بها

توقيع الشيكات من قبل أشخاص مفوضين بالتوقيع

تعديل جداول الأشخاص المفوضين بالتوقيع عن البنك

حظر توقيع الشيكات مسبقا " قبل أن يتم تحضيرها بالكامل

وجود رقابة وافية على آلات توقيع الشيكات في حال استعمالها لمنع استعمالها بشكل غير نظامي

في حال استعادة الشيكات الصادرة من البنك الدافع يجب مراجعة وفحص هذه الشيكات مع القيود الدفترية لكشف أية معالم غير عادية فيها [كأن يكون اسم المستفيد غير منطبق مع الاسم المدون في سجلات البنك أو وجود تحريفات في النصوص أو أن التواقيع هي لغير الأشخاص المفوضين بالتوقيع.

2-4. الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي

حيث يهدف نظام الرقابة الداخلية على الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي إلى التحقق مما يلي :

-تحديد موظف ليتولى مسؤولية ومهام مراقبة الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي

-مراقبة رصيد الاحتياطي الإلزامي يوميا للتحقق من كفايته

مراجعة المبالغ المصرح عنها للبنك المركزي والتي تستعمل لاحتساب قيمة الاحتياطي الإلزامي للتحقق من صحتها.

يتضح مم سبق أن العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجعة وبشكل خاص في القطاع البنكي علاقة قوية. وتستند إلى مجموعة من الإجراءات يجب إتباعها عند مراجعة نظام الرقابة الداخلية لكل عنصر من عناصر المركز المالي للبنك هذا بالإضافة إلى اعتماد المراجع وبشكل أساسي على نظام الرقابة الداخلية في تحديد إجراءات المراجعة ومداها وحجم ونوعية فريق العمل الذي سيقوم بعمليات المرجعية وتحديد حجم الاختيارات التي يتوجب على المراجع القيام بها.

3 -دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك بواسطة المراجع

بعد انتهاء المراجع من فحص واختبار نظام الرقابة الداخلية، يجب علية إجراء تقييم نهائي لما توصل إليه نظرا لان جزء كبير من المراحل الباقية تعتمد على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية [القاضي و آخرون ، 1999،ص2].

3-1. فهم وتوثيق نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك لغرض تخطيط المراجعة

يستخدم المراجع المعلومات التي يحصل عليها من خلال محاولته فهم نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأغراض الآتية :

من خلال تحديد أنواع البيانات التي يتوقع أن تحتوي على غش أو أخطاء هامة، دراسة العوامل التي تؤثر على مخاطر وجود غش أو أخطاء هامة، تصميم اختبارات التحقق التفصيلية للعمليات والأرصدة واختبارات المراجعة التحليلية.وقد تضمن مشروع معيار الرقابة الداخلية لغرض المراجعة معلومات عن مستوى الفهم الضروري لكل مكونات نظام الرقابة الداخلية الخمس، ويمكن اختصار ذلك فيما يلي:

3-1-1. البيئة الرقابية

يجب أن يركز المراجع جهده على جوهر تصميم وتنفيذ الإجراءات الرقابية وليس على شكلها فقط، وأن يأخذ في الاعتبار الأثر الكلي لعوامل القوة والضعف البيئية المختلفة على البيئة الرقابية.

3-1-2. تقدير المخاطر

يجب على المراجع أن يفهم كيفية تحديد الإدارة لهذه المخاطر ليفهم المراجع كيف تأخذ المنشأة في الاعتبار المخاطر المتعلقة بأهداف التقارير المالية، وقراراتها لمواجهة تلك المخاطر.

3-1-3-الأنشطة الرقابية

يجب على المراجع فهم الأنشطة الرقابية المرتبطة بتخطيط عملية المراجعة، والمعرفة بوجود أو غياب أنشطة رقابية لتحديد ما إذا كان من الضروري القيام بإجراءات إضافية للحصول على فهم للأنشطة الرقابية.

3-1-4. المعلومات والاتصال

يجب على المراجع الحصول على معرفة كافية بنظام المعلومات الخاص بالتقارير المالية لفهم أنواع عمليات المنشأة الهامة ذات العلاقة بالقوائم المالية، كيف تبدأ عمليات المنشأة.

3-1-5. مراقبة الأنشطة الرقابية

يجب على المراجع أن يحصل على معرفة كافية بالسياسات والإجراءات الرئيسة التي تستخدمها المنشأة لمراقبة الأنشطة المتعلقة بالتقارير المالية،بما في ذلك كيفية استخدام هذه الإجراءات والسياسات لأتحاذ إجراءات تصحيحية.

3-2. العوامل التي تساعد المراجع على فهم نظام الرقابة الداخلية

من العوامل التي تساعد المراجع على فهم نظام الرقابة الداخلية نذكر منها ما يلي:

-تجربته السابقة مع المنشأة

- الاستفسارات

--فحص(تفتيش) المستندات والقيود المحاسبية

ملاحظة أنشطة المنشأة لفهم نظام الرقابة الداخلية

إعادة تطبيق إجراءات رقابية معينة ويجب التفرقة بين مفهوم تنفيذ نظام الرقابة الداخلية.

ومفهوم فعالية تنفيذ نظام الرقابة الداخلية، فعند تقييم فعالية تنفيذ نظام الرقابة الداخلية ينظر المراجع إلى كل من:

-أسلوب تطبيق سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية

-الثبات في تطبيق تلك السياسات والإجراءات

من الذي يقوم بتطبيق تلك السياسات والإجراءات.

- توثيق فهم المراجع لنظام الرقابة الداخلية :على المراجع أن يوثق تفاصيل الدراسة التي قام بها لنظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي للمنشأة، ويتأثر ذلك بحجم ودرجة تعقيد المنشاة وطبيعتها، ففي المنشآت الصغيرة تكفي مذكرة التوثيق أما الكبيرة فقد يحتاج المراجع لاستخدام خرائط التدفق وقوائم الاستقصاء وجداول القرارات.

-

II - المعايير الدولية للرقابة الداخلية

تنال مهنة الرقابة اهتماما متزايدا في كافة الأوساط المالية والقانونية والاقتصادية نظرا لما لرأي مراجع الحسابات من أهمية أساسية عند اتخاذ القرارات من الأطراف المختلفة المستفيدة من القوائم المالية المنشورة، والخاصة بشركات الأموال، ومن الجهات الحكومية المختصة في وحدات المحاسبة الحكومية أو شركات القطاع العام، ولا شك أن تعاظم مسؤولية مراجعي الحسابات أدى إلى التفافهم حول منظمات مهنية نالت اهتماما اجتماعيا مرموقا ووضعت أدبيات السلوك المهني لضبط سلوك الأعضاء وأخذت على عاتقهم مهمة الدفاع عنهم في حال تعرضهم للظلم الناجم عن تحميلهم مسؤوليات لا يتمكنون من تحملها في ظل تضخم حجم البنوك وتعقيد نظم المعلومات، لذلك فقد تبنت المنظمات المهنية القائدة معايير لأداء المراجع لعمله لمسائلتهم على أساسها وتعريف الجمهور بحدود مسؤوليته دون عده ضامنا لصحة القوائم المالية، وقد أدى تطور الاقتصاد الدولي مؤخرا إلى تسهيل تدفق الأموال والتبادل التجاري اعتمادا على نظم متقدمة للاتصال على مستوى العالم إلى تشكيل الاتحاد الدولي للمحاسبين الذي وضع بدوره معايير تطبق على الصعيد المهني في دول العالم كافة كلما كان ذلك ممكنا [القاضي وآخرون ، 1999 , ص ى.ك].

1- ماهية معايير الرقابة الدولية

" ما من مهمة في هذه الدنيا إلا ولها قواعدها وأصول ممارستها، ومهنة الرقابة كغيرها من المهن الأخرى، لها قواعدها وأصول ممارستها، وقد بقيت تلك القواعد وأصول الممارسة إلى وقت قريب في حكم المتعارف عليه بين ممارسي هذه المهنة. ونظرا لأهمية مهنة رقابة الحسابات وبالأخص في إضفاء المزيد من المصداقية على البيانات الحسابية، فقد بدأ التفكير جديا في توفير قواعد وأصول ممارسة مكتوبة لهذه المهنة بحيث يسهل الرجوع إليها والاحتكام إلى قواعدها وأصول ممارستها حيثما لزم الأمر. وقد نجحت بعض الدول الصناعية بوضع قواعد وأصول ممارسة مكتوبة لمهنة تدقيق الحسابات يمكن الرجوع إليها والالتزام بأحكامها حلت محل ما كان متعارفا عليه من الاجتهادات في هذا المجال، ومع ظهور فكرة العولمة وتحرير التجارة بدأ التفكير جديا في إيجاد قواعد وأصول ممارسة لمهنة رقابة الحسابات متعارف عليها دوليا لتحل محل قواعد وأصول الممارسة المهنية المعمول بها إقليميا . وحيال هذا الموضوع، ومنذ أوائل الستينات ولأسباب كثيرة طرحت تساؤلات كثيرة حول مهنة رقابة الحسابات في النشاط الاقتصادي ودورها في المجتمعات فقد طرح المهتمون في الشؤون المالية والاقتصادية في الدول الصناعية تساؤلات عدة عن ذلك الدور وكان لتلك التساؤلات آثار بليغة على المهنة وممارسيها، فقد صاحبها إعادة تقييم دور المهنة ودور مراجع الحسابات في المجتمع ونشطت الجمعيات والمعاهد المحاسبية المهنية في البلدان الصناعية وشكلت لجان خاصة لذوي الخبرة لتحديد ذلك الدور الذي فرضه المجتمع بحيث تكون أساسا للأحكام المهنية المتفرقة، فقد قام علماء وخبراء في المهنة بدراسات مهنية مقارنة بين البلدان الصناعية محاولين الاستفادة من الخبرات المتوفرة في البلدان الأخرى، ولم يكن وضع قواعد تحكم المهنة أمرا سهلا وبقي التوفيق صعبا بين ما سبق من المعالجات الموجودة المتباينة والمتضاربة إلى أن خرجت إلى الوجود اللجنة الدولية لمهنة الرقابة التي تعد إحدى لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين غرضها تحسين جودة ووحدة ممارسة المهنة في العالم وقبل التعرف على هذه اللجنة لا بد من إعطاء فكرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين [الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 1998 ، ص 4-1].

وظهر الاتحاد الدولي للمحاسبين: وهو "منظمة للهيئات المحاسبية التي تسعى إلى الربح وغير حكومية وغير سياسية " إلى حيز الوجود نتيجة لمبادرات قدمت سنة 1973 وقد وافق عليها المؤتمر الدولي للمحاسبين الذي عقد في ميونخ سنة 1977 ومهمة الاتحاد الدولي للمحاسبين هي تطوير وتحسين مهمة المحاسبة في العالم بمعايير متجانسة قادرة على تقديم خدمات ذات جودة عالية متجانسة للمصلحة العامة. ويبادر الاتحاد الدولي للمحاسبين مع الهيئات والأعضاء ومنظمات المحاسبة الإقليمية وغيرها من المنظمات العالمية وينسق ويرشد الجهود الرامية إلى توفير بيانات عالمية فنية وسلوكية وتعليمية لمهنة المحاسبة.

ا- العضوية

العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين مفتوحة لهيئات المحاسبة المعترف بها قانونيا أو بحكم الإجماع في أوطانها كمنظمات ذات أهمية لها سمعتها الحسنة في مهنة المحاسبة وتشمل العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين العضوية في لجنة المعايير الدولية للمحاسبة ويبلغ عدد المحاسبين في المنظمات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (2) مليون محاسبا في العمل المهني والخاص والتعليم والحكومة .

ب- الجمعية العمومية

تنتخب الجمعية العمومية، وهي مكونة من ممثل واحد من كل هيئة محاسبة عضوية، أعضاء المجلس وتضع أسس المساهمات المالية التي يقدمها الأعضاء وتعتمد التعديلات التي تطرأ على دستور الاتحاد الدولي للمحاسبين .

ج- المجلس

يشرف المجلس، وهو مكون من ممثلي الـ 18 بلدا المنتخبين من الجمعية لمدة 2.5 سنة على برنامج العمل العام للاتحاد الدولي للمحاسبين والميزانية ويشرف، كلما كان مناسبا ، على لجان المشاريع الخاصة ويعين المجلس لجنة تنفيذية من بين أعضائه لتنفيذ سياساته و قراراته.

ويتم تنفيذ برنامج عمل المجلس بصورة رئيسية بوساطة مجموعات عمل صغيرة أو بوساطة اللجان الفنية القائمة التالية:

- التعليم؛ السلوك؛ المحاسبة المالية والإدارية؛ تقنية المعلومات؛ اللجنة الدولية لمهنة الرقابة؛ العضوية؛ القطاع العام.

د- اللجنة الدولية لمهنة للرقابة

المرجعية : هدف اللجنة الدولية لمهنة الرقابة هو ـــنيابة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين تحسين جودة ووحدة الممارسة في العالم من خلال:

أ- إصدار معايير دولية للرقابة

ب- إصدار إرشادات على تطبيق المعايير الدولية للرقابة

ج- تنمية الأخذ ببيانات اللجنة كسلطة أولى لوضع المعايير والإرشادات الوطنية واستعمالها على مستوى عالمي كعروض تتخطى الحدود

د- تنمية دعم المعايير الدولية للرقابة من المشرعين وأسواق الأوراق المالية

هـ- تنمية الحوار بين الممارسين والمستعملين والهيئات التنظيمية في العالم باستكشاف احتياجات المستعملين لمعايير وإرشادات جديدة

والمعايير الدولية للرقابة " مصطلح عام يطلق على المعايير التي تطبق في رقابة البيانات المالية والمعايير التي ستطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على مصداقية البيانات.

ولكل بلد عضو باللجنة صوت واحد، ويتطلب المصادقة على البيان المقترح لمسودة أولية أو بيان توكيلي للإصدار إلى التصويت الإيجابي من ثلاثة أرباع البلدان وبما لا يقل على 10 حاضرة الاجتماع لا يتم إدراج الآراء المخالفة للمسودات الأولية أو في البيانات الصادرة من اللجنة".

2- تعريف معايير الرقابة الدولية

لما كانت الرقابة تقوم في جزء كبير من إجراءاتها على الأحكام الشخصية للمراجع، هذه الأحكام التي تتفاوت تفاوتا كبيرا من شخص إلى آخر تبعا لقدرته العلمية ونوعية تدريبه المهني والمنطلقات الأخلاقية التي ينطلق منها فإن المنظمات المهنية في الدول المتقدمة رغبة منها في تقليل مدى هذا التفاوت، وفي زيادة موضوعية الأحكام الشخصية فيما يختص بعمليات الرقابة أوصت بمجموعة من المعايير المتعارف عليها كي تكون أساسا يعتمد عليه أعضاؤها عند قيامهم بأداء خدماتهم.

وفي هذا السياق يمكن عرض بعض التعاريف التي تسلط الضوء على هذه المعايير.

-فقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين معايير الرقابة بأنها " مصطلح عام يطلق على المعايير التي ستطبق في رقابة البيانات المالية والمعايير التي ستطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على مصداقية البيانات " [الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1998، ص 4 1].

- وعرف وليم توماس واميرسون هنكي معايير الرقابة بأنها " عبارة عن الأنماط التي يحتذي بها المراجع في أثناء أدائه لمهنته والتي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تدعمها" [توماس، أمرسون ، 1991، ص 52].

- وعرف مجمع المحاسبين الأمريكيين (A.I.C.P.A) المعايير بأنها " تعبير عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوافر في المراجع وكذلك عن الخطوات الرئيسية لعملية الرقابة اللازمة للحصول على القدر الكافي من الأدلة والبراهين التي تمكنه من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية بالإضافة إلى بيان محتويات إبداء الرأي " [القاضي و آخرون، 1999 ، ص 25].

ومن هذه التعاريف يمكن أن نستنتج الصفات العامة المشتركة للمعيار كما يلي:

- إن المعيار دليل على مصداقية البيانات بالإضافة إلى كونه وسيلة للقياس والحكم
- إن المعيار مؤشر يحتذي به المراجع في أثناء أدائه لمهنته
- إن المعيار وسيلة لتحديد الرقابة الرسمية
- إن المعيار وسيلة للتعبير عن الصفات الشخصية والمهنية الواجب توفره في المراجع
- إن المعيار يستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تدعم وجود هذه المعايير بالإضافة إلى اعتمادها على مرحلة طويلة من التفكير والبحث والدراسة.

واستنادا لهذه الصفات يمكن تعريف المعيار بأنه : " مؤشر يحتذي به المراجع في عملية القياس والحكم في أثناء أدائه لمهنته ويتم وضعه بعد مرحلة طويلة من التفكير والاستنتاج المنطقي من مجموعة من الفروض والمفاهيم التي تدعم وجود هذه المعايير، ويصدر المعيار بموجب نص إلزامي من السلطة المختصة أو بشكل طوعي عند نشره من قبل المهنة ذات العلاقة ".

3- أنواع معايير الرقابة الدولية

تنقسم المعايير التي أوصى مجمع المحاسبين الأمريكيين وأخذ بها الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى ثلاث مجموعات رئيسية [القاضي وآخرون، 1999 ، ص 27-25] :

3-1. المعايير العامة أو الشخصية (General Standards)

وتشمل على ما يلي:

- يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني في مجال خدمات الرقابة
- يجب على المراجع أن يكون مستقلا في شخصيته وتفكيره في كل ما يتعلق بإجراءات العمل
- يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى وكذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي.

3-2. معايير العمل الميداني (Standards Of Fieldwork)

تنقسم المعايير الحاكمة للعمل الميداني إلى ثلاثة معايير أساسية [الاتحاد الدولي للمحاسبين –المعايير الدولية للرقابة ، ص 347 139-117-102]:

- معايير التخطيط والإشراف
- معايير كفاية وصلاحية أدلة الإثبات
- معايير تقييم هيكل الرقابة الداخلية.

3-3. معايير إبداء الرأي (Standards Reponting)

وتشمل على ما يلي:

- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما

- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الخاضعة للرقابة، قد اختلفت عن المبادئ التي استخدمت عند إعداد القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة، والجدير بالذكر أن هذا المعيار كان يشير قبل عام 1988 إلى الاستمرار في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما ، إلا إنه عدل ليكتفي بالإشارة إلى عم الاستمرار فقط

- يفترض أن القوائم المالية تحتوي على البيانات الإحصائية والإيضاحات كافة التي يجب إعلام القارئ بها ما لم يرد في التقرير ما يخالف ذلك

- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع بالقوائم المالية كونها وحدة واحدة وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي بالقوائم المالية كوحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك ويجب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال، خصائص الخدمة وطبيعتها التي يقوم بها المراجع مع الإشارة إلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة .

ونظرا لما تحظى به المجموعة الثانية من معايير الرقابة الدولية من اهتمام من قبل المراجعين والمحاسبين وخاصة معيار تقييم هيكل الرقابة الداخلية في القطاع البنكي (التجاري) سيقوم بتوضيح معايير هذه المجموعة بالتفصيل.

3-2-1. معيار التخطيط والإشراف

أشار هذا المعيار إلى وضع معايير وتوفير إرشادات لتخطيط عملية رقابة البيانات المالية. وإن هذا المعيار الدولي وضع ليناسب الرقابة متكررة الحدوث. أما في الرقابة الأولى، فقد يحتاج المراجع لتوسيع عملية التخطيط إلى حدود أبعد مما سيناقش لا حقا، بالإضافة إلى ضرورة قيام المراجع بتخطيط عمل الرقابة لكي يتم إنجاز الرقابة بطريقة فعالة، حيث إن التخطيط يعني وضع إستراتيجية عامة وطرق تفصيلية لطبيعة وتوقيت ونطاق عملية الرقابة المتوقعة ويخطط المراجع لإجراء عملية الرقابة بطريقة كفاءة وبالتوقيت المطلوب.

وقد ركز المعيار على النقاط التالية:

3-2-1-1. تخطيط العمل

إن التخطيط الملائم لعملية الرقابة يساعد في التأكد من العناية الملائمة قد أعطيت للمجالات الهامة وإن المشكلات المحتملة قد شخصت، وإن العمل سيتم بسرعة ، كذلك يساعد التخطيط على توزيع الأعمال بشكل ملائم على المساعدين وتنسيق العمل الذي يتم من قبل المراجعين الآخرين والخبراء ومدى التخطيط سوف يختلف استنادا إلى حجم المنشأة وتعقيدات عملية الرقابة وخبرة المراجع بالبنك ومعرفته بطبيعة العمل ، كما أن الحصول على معرفة بطبيعة العمل هو جزء مهم من تخطيط العمل وتساعد معرفة المراجع بطبيعة العمل بتشخيص الأحداث والمعاملات والممارسات التي يكون لها تأثيرا سالبا على البيانات المالية .

وقد يرغب المراجع بمناقشة أجزاء من خطة الرقابة الشاملة وبعض إجراءات الرقابة مع لجنة المراقبة في البنك وذلك لتطوير فعالية وكفاءة عملية الرقابة.

3-2-1-2. خطة الرقابة الشاملة

على المراجع وضع وتوثيق خطة الرقابة الشاملة واصفا المدى المتوقع من عملية الرقابة وكيفية تنفيذها.

وعند قيام المراجع بوضع خطة الرقابة الشاملة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- المعرفة بطبيعة العمل
- فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية
- المخاطر والأهمية النسبية
- طبيعة الإجراءات وتوقيتها ومداها
- التنسيق والتوجيه والإشراف والمتابعة
- متطلبات أخرى.

3-2-1-3. برنامج الرقابة

على المراجع وضع وتوثيق برنامج رقابة يتضمن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الرقابة المخططة والمطلوبة لتنفيذ خطة الرقابة الشاملة بالإضافة إلى مراعاة التقديرات الخاصة بالمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومستوى الثقة المطلوب توفيره بإجراءات أساسية .

3-2-1-4. التغيرات على خطة الرقابة الشاملة وبرنامج الرقابة

يجب إعادة النظر في خطة الرقابة الشاملة وبرنامج الرقابة كلما دعت الضرورة لذلك خلال فترة الرقابة.

3-2-2. معيار كفاية وصلاحية أدلة الإثبات

ينص هذا المعيار على وضع معايير وتوفير إرشادات حول كمية ونوعية أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها عند القيام بعملية رقابة البيانات المالية وإجراءات الحصول على هذه الأدلة.

بالإضافة إلى ضرورة الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة كي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة لتكون الأساس الذي يبني عليه رأيه ويتم الحصول على أدلة الإثبات من خليط مناسب من اختبارات الرقابة ومن الإجراءات الجوهرية وفي بعض الحالات فإن الأدلة قد يتم الحصول عليها من الإجراءات الجوهرية فقط .وأدلة الإثبات تعني المعلومات التي يحصل عليها المراجع للتوصل إلى استنتاجات يبنى على أساسها رأيه المهني.

وتشغل أدلة الإثبات مصادر المستندات والسجلات المحاسبية المتضمنة بالبيانات المالية والمعلومات المؤيدة من المصادر الأخرى بالإضافة إلى توضيح كل من اختبارات الرقابة وتعني الاختبارات المنجزة للحصول على أدلة الإثبات المتعلقة بملائمة التصميم والتشغيل الفعال للنظام الرقابة الداخلية.

والإجراءات الجوهرية والتي تعني الاختبارات التي تنجز للحصول على أدلة إثبات تكشف عن المعلومات الخاطئة الجوهرية في البيانات المالية وهي على نوعين:

- اختبارات تفصيلية
- إجراءات تحليلية.

ويمكن تفصيل أهم النقاط التي جاءت في هذا المعيار على النحو التالي:

3-2-2-1. أدلة الإثبات الكافية والملائمة

إن الكفاية والملائمة ترتبط بعلاقة متبادلة، وتطبق على أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها من اختبارات الرقابة والإجراءات الجوهرية وعندما يقوم المراجع بصياغة رأيه المهني لا يقوم عادة باختبار كافة المعلومات المتوفرة وذلك بالنظر لإمكان الوصول إلى استنتاج حول رصيد حساب معين أو طائفة من المعاملات أو الضوابط عن طريق استعمال الإجراءات الاجتهادية أو المعاينة الإحصائية ويتأثر المراجع عند صياغة رأيه المهني حول كفاية وملائمة أدلة الإثبات بعوامل عدة منها:

- تقدير المراجع لطبيعة المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية وعلى مستوى رصيد الحساب أو طائفة المعاملات
- طبيعة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وتقدير مخاطر الرقابة
- الأهمية النسبية
- الخبرة التي تم الحصول عليها من عملية الرقابة السابقة
- نتائج إجراءات الرقابة
– مصدر موثوقية المعلومات المتوفرة.

وعند الحصول على أدلة الإثبات من الإجراءات الجوهرية، يجب على المراجع دراسة كفاية وملائمة هذه الأدلة لدعم تقدير مستوى مخاطر الرقابة وتوكيدات البيانات المالية والتي تعني: التوكيدات الصادرة عن الإدارة، صريحة أو بشكل آخر، والمضمنة في البيانات المالية ، والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

- الوجود: إن الأصول أو الخصوم موجودة في تاريخ معين
- الحقوق والالتزامات: إن الأصول والخصوم تخص البنك في تاريخ معين
- الحدوث : إن المعاملة أو الحدث الذي جرى يخص البنك خلال الفترة
- الاكتمال : أي ليست هناك أية بنود لم يفصح عنها
- التقييم : إن الأصول أو الخصوم قد بقيمتها المناسبة
- القياس: إن المعاملة أو الحدث قد سجل بمبلغ مناسب، وإن الإيرادات والمصروفات قد حملت على الفترة المناسبة
- العرض والإفصاح: إن البند قد تم الإفصاح عنه، وبوب وشرح الإطار الملائم للتقارير المالية.

بالإضافة إلى التأكد من أن أوجه النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية قد تم تصميمها بشكل مناسب لمنع و / أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الرئيسية . وإن الأنظمة الموجودة يتم العمل بها بشكل فعال خلال الفترة المالية المعينة، وعند الحصول على أدلة إثبات من الإجراءات الجوهرية على المراجع دراسة كفاية وملائمة أدلة الإثبات من هذه الإجراءات إضافة إلى أدلة أخرى من اختبارات الرقابة لدعم توكيدات البيانات المالية.

وعادة، يتم الحصول على أدلة الإثبات الخاصة لكل توكيد للبيانات المالية، وإن أدلة الإثبات المتعلقة بتوكيد واحد، مثلا، وجود البضاعة المخزنية، لا يتم تعويضية بفشل الحصول على أدلة أثبات تخص التقييم مثلا، أن طبيعة ونطاق الإجراءات الجوهرية سوف تختلف اعتمادا على التوكيدات.

وأن موثوقية أدلة الإثبات تتأثر بمصدرها " داخلية أو خارجية"، وبطبيعتها مرئية أو موثقة أو شفهية وتعتمد موثوقية أدلة الإثبات على الظروف الخاصة، وتكون أكثر قناعة عندما تكون مفردات الأدلة التي تم الحصول عليها من عدة مصادر أو ذات الطبيعة المختلفة، متناغمة ، في مثل هذه الظروف قد يحصل المراجع على درجة متراكمة من الثقة أعلى من تلك التي يحصل عليها من بنود أدلة الإثبات عندما تراعي منفردة.

كما يجب على المراجع أن يراعي العلاقة بين تكلفة الحصول على أدلة الإثبات وبين فائدة المعلومات التي سيحصل عليها، وفي حالة وجود شك كبير في التوكيدات الأساسية للبيانات المالية على المراجع محاولة الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لإزالة هذا الشك . وفي حال عدم إمكان الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة يجب على المراجع أن يبدي رأيا متحفظا أو أن يمتنع عن أبداء الرأي.

3-2-2-2. إجراءات الحصول على أدلة الإثبات

يحصل المراجع على أدلة الإثبات عموما الفحص أو الملاحظة أو الاستفسار والمصادقة أو الحساب أو الإجراءات التحليلية.

***الفحص**

يتضمن الفحص اختبار السجلات والمستندات أو الأصول الملموسة، ويوفر فحص السجلات والمستندات أدلة إثبات ذات درجات مختلفة من الموثوقية تعتمد على طبيعتها ومصدرها، وعلى فعالية

الضوابط الداخلية لإجراءاتها . وهناك ثلاثة أصناف رئيسية لتوثيق أدلة الإثبات، والتي توفر درجات مختلفة من الموثوقية للمراجع وهي:

أ - أدلة إثبات موثقة صادرة عن طرف ثالث ومحفوظة لديه

ب -أدلة إثبات موثقة صادرة عن طرف ثالث ومحفوظة لدى البنك

ج -أدلة إثبات موثقة صادرة عن البنك ومحفوظة لديه.

أما فحص الأصول الملموسة فيوفر أدلة أثبات موثوقة بوجودها، ولكن ليس بالضرورة بملكيتها أو بقيمتها.

*** الملاحظة**

تتضمن الملاحظة النظر إلى المعالجة، أو الإجراء الذي يقوم به آخرون، مثلا ملاحظة المراجع لعمليات العد في الجرد الذي يقوم به موظفو البنك أو ملاحظة أداء إجراءات الرقابة الداخلية التي تترك آثرا تدقيقيا.

***الاستفسار والمصادقة**

يتضمن الاستفسار البحث عن المعلومات من أشخاص حسني الإطلاع. من داخل أو خارج البنك وتتفاوت الاستفسارات الرسمية المكتوبة الموجهة إلى طرف ثالث إلى الاستفسارات الشفهية العادية الموجهة إلى أشخاص من داخل البنك أما المصادقة فتضمن الإجابة على استفسار لتعزيز المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية.

*** الحساب**

يتضمن الحساب التحقق من الدقة الحسابية للمستندات الأصلية وللسجلات المحاسبية أو إجراء احتسابات مستقلة.

*** الإجراءات التحليلية**

تتألف الإجراءات التحليلية من النسب والمؤشرات المهمة، ومن ضمنها نتائج البحث للتقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع معلومات الأخرى ذات العلاقة، أو تلك التي تنحرف عن المتنبأ بها.

3-2-2-3. منظور القطاع العام

عند القيام بعمليات الرقابة لمشاريع القطاع العام، يحتاج المراجع إلى أن يأخذ في الحسبان الإطار التشريعي وأية أنظمة أخرى أو قرارات أو أوامر وزارية ذات علاقة والتي تؤثر على تفويض الرقابة وأية متطلبات خاصة أخرى لعملية الرقابة، هذه المتطلبات قد تؤثر . مثلا على مدى حرية تصرف المراجع للبرهنة على الأهمية النسبية الاجتهادات حول طبيعة ونطاق الرقابة المنوي تطبيقها.

3-2-3. معيار تقدير المخاطر والرقابة الداخلية

يهدف هذا المعيار إلى فحص نظام الرقابة الداخلية من أجل تحديد مدى ملاءمته ويتضمن ما يلي [الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 1998 ، ص 117] :

وتتضمن توضيح النقاط التالية:

- أشار هذا المعيار إلى ضرورة وضع معايير وتوفير إرشادات للحصول على فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية مخاطر الرقابة ومكوناتها التي تشمل على ما يلي: المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف

- على المراجع الحصول على فهم كافي للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية لغرض التخطيط لعملية الرقابة وتطوير طريقة فعالة لتنفيذها. وعلى المراجع استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر الرقابة وتصميم إجراءات الرقابة للتأكد بأنها خفضت إلى المستوى الأدنى المقبول.

- مخاطر الرقابة: " تعني المخاطر التي تؤدي إلى قيام المراجع بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات خاطئة بشكل جوهري". وتحتوي مخاطر الرقابة على ثلاثة مكونات وهي: المخاطر الملازمة، مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف

– المخاطر الملازمة : " هي قابلية رصيد حساب معين أو طائفة من المعلومات إلى أن تكون خاطئة بشكل جوهري، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة الحسابات أو طوائف أخرى

- مخاطر الرقابة وهي مخاطر المعلومات الخاطئة، والتي تحدث في رصيد حساب أو طائفة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة أو في طوائف أخرى والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية في البنك

- مخاطر الاكتشاف وهي : " المخاطر التي لا يمكن لإجراءات الرقابة الجوهرية التي يقوم بها المراجع، أن تكتشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب أو طائفة من المعلومات والتي يمكن أن تكون جوهرية، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو طوائف أخرى وكثير ما تتعرض بنوكنا لهذا النوع من المخاطر بسبب جهل مراجعي الحسابات في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية بمثل هذه المخاطر

- النظام المحاسبي: " يعني سلسلة من المهمات والقيود المحاسبية لمصرف ما والتي تعالج معاملاتها بوساطة مسك السجلات المالية. مثل هذه الأنظمة تجدد وتجمع وتحلل وتحتسب وتصنف وتسجل وتلخص وتبلغ المعاملات والأحداث الأخرى

- إن تعبير " نظام الرقابة الداخلية": يعني كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة البنك لمساعدتها، قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب ويشمل نظام الرقابة الداخلية على أمور أبعد من تلك المتصلة مباشرة بوظائف النظام المحاسبي وهي :

أ- " بيئة الرقابة ": وتعني الموقف العمومي للمدراء والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته في البنك، ولبيئة الرقابة تأثير على فعالية بعض إجراءات الرقابة في بيئة رقابية قوية مثلا كتلك التي تستخدم الموازنات التقديرية بشكل محكم، وتوظف الرقابة الداخلية بشكل فعال، فإن ذلك سيتمم بدرجة مهمة بعض إجراءات الرقابة. ومع ذلك فالبيئة القوية لا تستطيع وحدها ضمانه فعالية نظام الرقابة الداخلية. وتتضمن العوامل التي تنعكس في بيئة الرقابة ما يلي :

- وظيفة مجلس الإدارة والجان التابعة لها
- فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل
- الهيكل التنظيمي للمصرف وطرق إناطة الصلاحيات والمسؤوليات
- نظام الرقابة الإدارية والمتضمن وظيفة الرقابة الداخلية، والسياسات المتعلقة بالموظفين والإجراءات وفصل الواجبات .

ب- إجراءات الرقابة " وتعني تلك السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الإدارة إضافة لبيئة الرقابة لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالبنك . وتتضمن إجراءات الرقابة المحددة ما يلي :

- تقديم التقارير واختبار وتأييد المطابقات
- فحص الدقة الحسابية للسجلات.
- السيطرة على تطبيقات وبيئة نظم معلومات الحاسوب، مثلا تأسيس ضوابط على :
  * التغيير في برامج الحاسوب
  *حرية الوصول إلى ملفات المعلومات.
- الاحتفاظ وإعادة النظر بالحسابات الإجمالية وموازين الرقابة
- الموافقة والرقابة على المستندات
- مقارنة المعلومات الداخلية مع المصادر الخارجية للمعلومات
- مقارنة نتائج جرد النقدية والأوراق المالية والمخزون مع السجلات المحاسبية
- تحدد حرية الوصول الفعلي المباشر إلى الأصول والسجلات

- مقارنة وتحليل النتائج المالية مع مبالغ الموازنات التقديرية.

لذلك يجب أخذ مثل هذه الإجراءات بعين الاعتبار عند رقابة أنظمة الرقابة الداخلية في قطاعنا البنكي.

- عند رقابة البيانات المالية يهتم المراجع فقط بتلك السياسات والإجراءات ضمن النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، الملائمة لتوكيدات البيانات المالية، إن فهم الأوجه المناسبة للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، إضافة لتقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة والآراء الأخرى ستمكن المراجع من :

أ- تشخيص الأنواع المحتملة للمعلومات الخاطئة الأساسية والتي قد تحدث في البيانات المالية

ب- دراسة العوامل التي تؤثر على مخاطر وجود معلومات خاطئة أساسية

ج- تصمم إجراءات رقابة ملائمة.

- هناك عدد من المخاطر مرتبطة بالنشاطات البنكية وبالرغم من أن هذه النشاطات ليست منفردة بالقطاع البنكي إلا أنها مهمة بالشكل الذي يجعلها تؤدي إلى تحديد شكل العمليات البنكية . إن فهم طبيعة هذه المخاطر جوهري لعملية التخطيط التي يقوم بها المراجع، حيث أنها تمكنه من تقييم المخاطر الملازمة، والتي تترافق مع مختلف أوجه فعاليات البنك، كما تساعده في تحديد درجة الاعتماد على الرقابة الداخلية، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات مراجعته.

- ويمكن حصر المخاطر المرافقة للنشاطات البنكية، بشكل عام، بالمجموعتين التاليتين:

- مخاطر المنتوج والخدمة، ومن هذه المخاطر مخاطر عدم قيام الزبون أو الطرف الآخر بتسوية الالتزام

- مخاطر التشغيل: مثل الفشل في معالجة المعاملات الجاهزة خلال إطار زمني قصير الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكانية استلام أو تسديد دفوعات لهذه المعاملات. ولا توجد في الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش نصوص أو تعليمات حول هذه المخاطر.

3-2-3-1. النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية

إن الضوابط الداخلية ذات العلاقة بالنظام المحاسبي تهتم بتحقيق الأهداف التالية:

- إن المعاملات تنفذ حسب القرارات العامة أو الخاصة للإدارة

- إن كافة المعاملات والأحداث الأخرى تسجيل فورا بالمبلغ الصحيح وفي الحسابات الملائمة،وفي الفترة المالية التي تعود لها، وذلك لغرض إتاحة الفرصة لتهيئة البيانات المالية طبقا للإطار المحدد للتقارير المالية

- إن حرية الوصول إلى الأصول والسجلات مسموحا بها فقط حسب قرارات الإدارة

- مقارنة الأصول المسجلة مع الأصول الموجودة فعلا وذلك في فترات مقولة واتخاذ الإجراءات الملائمة حيال أية فروقات.

3-2-3-2. التعقيدات الملازمة للضوابط الداخلية

لا يستطيع النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية أن يوفر للإدارة أدلة قاطعة بأن الأهداف قد تم الوصول إليها وذلك بسبب التقيدات الملازمة لهذه الأنظمة، وهذه التقيدات تتضمن بالأساس ما يلي:

أ- المتطلبات الاعتيادية للإدارة بعدم تجاوز كلفة نظام الرقابة الداخلية للمنافع المتوقعة من تطبيق النظام

ب- معظم الضوابط الداخلية تميل للتوجه إلى المعاملات المتكررة وليس إلى المعاملات غير المتكررة

ج- احتمال الخطأ البشري بسبب الإهمال أو الارتباك أو أخطاء في تقدير وفهم التعليمات

د- إمكانية الالتفاف على الضوابط الداخلية من خلال تواطؤ أحد الإداريين أو أحد الموظفين مع أطراف من خارج البنك أو من داخل البنك

و- إمكانية قيام أحد الأشخاص المسؤولين عن ممارسة الرقابة الداخلية بإساءة استخدام هذه المسؤولية. مثلا قيام أحد الإداريين يتجاهل نظام الرقابة الداخلية

ي- إمكانية أن تصبح الإجراءات غير ملائمة بسبب التغيرات في الظروف، وإمكانية تدهور الالتزام لهذه الإجراءات.

3-2-4. فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية

عند الحصول على فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية لغرض التخطيط لعملية الرقابة ، فإن المراجع سيتعرف على تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وعلى طريقة عملها وتختلف طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي يقوم بها المراجع للحصول على فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية. بسبب أشياء عديدة من بينها:

- حجم البنك ونظام الحاسوب المطبق فيه
- اعتبارات الأهمية النسبية
- نوع الضوابط الداخلية ذات العلاقة
- طبيعة التوثيق في البنك لضوابط داخلية معينة
- تقدير المراجع للمخاطر الملازمة.

ويحصل المراجع عادة على فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية ذات الأهمية لعملية الرقابة، من خلال خبرته السابقة مع البنك ويستكملها بما يلي:

أ - الاستفسارات من الإدارات ذات العلاقة ومن المشرفين والموظفين الآخرين في مختلف مستويات الهيكل التنظيمي في البنك، إضافة للرجوع إلى الوثائق، ومنها أدلة الإجراءات ودليل وصف العمل وخرائط التدقيق

ب -فحص الوثائق والسجلات الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية

ج ملاحظة أنشطة وعمليات البنك، وضمنها ملاحظة الهيكل التنظيمي لعمليات الحساب وأفراد الإدارة وطبيعة معالجة المعاملات.

3-2-5. النظام المحاسبي

على المراجع أن يحصل على فهم للنظام المحاسبي، يكفي لتشخيص وفهم كمايلي:

أ - طوائف المعاملات الرئيسية لعمليات البنك

ب -كيف بدأت هذه المعاملات

ج - السجلات المحاسبية المهمة والمستندات المساندة والحسابات التي تتضمنها البيانات المالية

د - طريقة معالجة التقارير المحاسبية والمالية.

3-2-6. بيئة الرقابة

على المراجع أن يحصل على فهم كاف للبيئة الرقابية لتقدير مواقف وإدراك أفعال الإدارة تجاه الضوابط الداخلية وأهميتها في الوحدة البنكية.

3-2-7. إجراءات الرقابة

يجب على المراجع أن يحصل على فهم لإجراءات الرقابة لغرض تطوير خطة الرقابة. وللحصول على هذا الفهم على المراجع أن يراعي المعرفة بوجود أو غياب إجراءات الرقابة الحاصل عليها من خلال فهمه لبيئة الرقابة وللنظام المحاسبي ليقرر فيما إذا كانت هناك ضرورة لفهم إضافي لإجراءات الرقابة. وبسبب اندماج إجراءات الرقابة مع بيئة الرقابة والنظام المحاسبي وبما أن المراجع سيحصل على فهم لبيئة الرقابة وللنظام المحاسبي، فإن المرجح الحصول على بعض المعرفة لإجراءات الرقابة أيضا مثلا، عند الحصول على فهم للنظام المحاسبي الذي يخص النقدية فأن المراجع سيدرك عادة فيما إذا تتم مطابقة حسابات البنك . واعتياديا فإن تطوير خطة الرقابة الشاملة لا تتطلب فهما لإجراءات الرقابة لكل توكيد في البيانات المالية ولرصيد كل حساب لكل طائفة من المعاملات.

3-2-8. مخاطر الرقابة

التقدير الأولي لمخاطر الرقابة " هو عملية تقييم فعالية للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للبنك بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية، أو اكتشافها وتصحيحها، حيث هناك دائما إمكانية وجود بعض مخاطر للرقابة بسبب التقييدات الملازمة لأي نظام محاسبي أو لأي نظام للرقابة الداخلية ".

وبعد حصول المراجع على فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، عليه القيام بتقدير أولي لمخاطر الرقابة، على مستوى التوكيدات، لكل رصيد حساب أساسي أو لطائفة من المعاملات.

ويقوم بتقدير مخاطر الرقابة على مستوى عال لبعض أو كافة التوكيدات عندما :

أ - يكون النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للبنك فعالين

ب -إن تقييم فعالية النظام المحاسبي للبنك ونظام الرقابة الداخلية ليس بالكفاءة المطلوبة.

ويكون التقدير الأولي لمخاطر الرقابة لتوكيدات البيانات المالية عاليا ما لم يكن المراجع:

- قادرا على تشخيص الضوابط الداخلية الملائمة للتوكيدات والتي من المرجح أن تمنع أو تكتشف وتصحح المعاملات الخاطئة الرئيسية؛
- يخطط للقيام باختبارات للرقابة للتأكد من صحة التقدير.

3-2-9. توثيق فهم وتقدير مخاطر الرقابة

على المرجع توثيق ما يأتي في أوراق العمل الخاصة لعملية الرقابة:

أ - الفهم الذي حصل عليه للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنك

ب -تقدير مخاطر الرقابة وفي حالة تقدير مخاطر الرقابة بأقل من المستوى العالي، يجب على المراجع أيضا توثيق الأسس التي بنى عليها استنتاجاته.

ويمكن استعمال عدة طرق لتوثيق المعلومات المتعلقة بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية. وإن اختيار إحدى أمر يعود إلى اجتهاد المراجع، ومن هذه الطرق مذكرات الوصف والاستبيانات والقوائم التفقدية وطرائق.

3-2-10. اختبارات الرقابة

تجري اختبارات الرقابة لغرض الحصول على أدلة إثبات تخص فعالية ما يلي:

- تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، وذلك لبيان فيما إذا كانت هذه الأنظمة مصممة بشكل ملائم اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الأساسية؛
- كيفية عمل الضوابط الداخلية خلال الفترة.

كما إن بعض الإجراءات التي يتم القيام بها من أجل فهم جيد للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية قد لا تكون مخططة بشكل خاص كاختبارات الرقابة ، وإنما توفر أدلة إثبات على فعالية تصميم وعمل الضوابط الداخلية ، وبناء على ذلك فإنه يصلح كاختبارات للرقابة.فمثلا، عند فهم النظام المحاسبي ونظم الداخلية الخاص بالنقدية فإن من الممكن أن يحصل المراجع على أدلة إثبات تتعلق بفعالية عملية مطابقة حساب وذلك من خلال الاستفسار والملاحظة.

وعندما يستنتج المراجع بأن الإجراءات التي تم القيام بها للحصول على فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية وفرت أيضا أدلة إثبات حول ملائمة تصميم وفعالية تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة لتوكيدات خاصة للبيانات فإن المراجع قد يستعمل أدلة الإثبات هذه شرط أن تكون كافية كسند لجعل تقدير أخطار الرقابة أقل من المستوى العام. وتتضمن اختبارات الرقابة ما يلي:

- فحص المستندات المؤكدة للمعاملات والأحداث الأخرى لغرض الحصول على أدلة تثبت بأن الضوابط الداخلية كما ينبغي، مثلا: التحقق من كون المعاملة قد تم إقرارها
- الاستفسارات والملاحظات حول الضوابط الداخلية التي لا تترك أثرا يقتفي لمراجعتها، مثلا: تحديد من قام فعلا لكل وظيفة وليس فقط من كان المفروض أن يقوم به
- إعادة تأدية الضوابط الداخلية، مثلا: مطابقة حسابات البنك للتأكد من أن المنشأة قد قامت بإجرائها بالشكل الصحيح.

كما أن على المراجع أن يحصل على أدلة إثبات من خلال اختبارات الرقابة كسند لأي تقدير لمخاطر الرقابة،وكلما انخفض تقدير مخاطر الرقابة، كان على المراجع أن يحصل على سند بأن النظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية قد صمما بشكل مناسب وإنها يعملان بفعالية.

3-2-11. العلاقة بين تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة

إن رد فعل الإدارة لحالات المخاطر الملازمة غالبا ما يكون بتصميم نظام محاسبي ونظام رقابة يقومان باكتشاف المعلومات الخاطئة، ولذا فإن المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، في حالات كثيرة ذات علاقة متبادلة وثيقة ، في مثل هذه الحالات، وعند محاولة المراجع تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة بشكل مفصل، فإن هناك احتمال الوصول إلى تقدير غير مناسب للمخاطر.

3-2-12. مخاطر الاكتشاف

إن مستوى مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات المراجع الجوهرية، ويؤثر تقدير المراجع لمخاطر الرقابة مع تقديره للمخاطر الملازمة، على طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف، وبالتالي تقليل مخاطر الرقابة إلى مستوى منخفض مقبول، وهناك دائما وجود لبعض مخاطر الاكتشاف وحتى و لو قام المراجع بفحص رصيد الحساب أو طائفة من المعاملات بنسبة 100% بسبب أن معظم أدلة الإثبات هي مقنعة وليست حاسمة مثلا، وهناك علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف وبين المستوى المشترك للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة مثلا، عندما تكون المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر الرقابة إلى مستوى منخفض مقبول ومن ناحية أخرى عندما تكون المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة منخفضة يستطيع المراجع قبول مخاطر اكتشاف مرتفعة، مع استمرار تقليل مخاطر الرقابة إلى مستوى منخفض مقبول.

وعلى المراجع دراسة المستويات التقديرية للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لغرض تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية المطلوبة لتخفيض مخاطر الرقابة إلى مستوى أدنى مقبول وفي هذا الصدد يقوم المراجع بمراعاة ما يلي :

-طبيعة الإجراءات الجوهرية

-توقيت الإجراءات الجوهرية

-مدى الإجراءات الجوهرية مثل: استعمال عينة بحجم أكبر.

وحين تكون اختبارات الرقابة والإجراءات الجوهرية ممتازة بالنسبة لأغراضها، فإن نتائج أي نوع من هذه الإجراءات قد تساهم في عرض الإجراء الأخر، وإن اكتشاف معلومات خاطئة عند تنفيذ الإجراءات الجوهرية قد تسبب قيام المراجع بتعديل التقدير السابق لمخاطر الرقابة.

كما أن المستويات المقدرة للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لا يمكن أن تكون منخفضة بشكل واف لإلغاء حاجة المراجع إلى القيام بأية إجراءات جوهرية، وبغض النظر عن المستويات المقدرة للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة، فإن على المراجع القيام ببعض الإجراءات الجوهرية في أرصدة حسابات أساسية أو طائفة من المعاملات .

حيث إن تقديرات المراجع بشأن مكونات مخاطر الرقابة قد تتغير خلال عملية الرقابة، مثلا، قد تصل إلى انتباه المراجع عند قيامه بأداء بغض الإجراءات الجوهرية معلومات تختلف بشكل هام عن المعلومات التي بني عليها المراجع تقديرات للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.

وكلما كانت تقديرات المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة كلما كانت أدلة الإثبات التي على المراجع أن يحصل عليها لإنجاز الإجراءات الجوهرية، أكثر وعندما تكون تقديرات كلا من المخاطرتين الملازمة والرقابة مرتفعتين، فإن المراجع يحتاج إلى دراسة فيما إذا كانت الإجراءات الجوهرية تستطيع توفير أدلة إثبات كافية ومناسبة لتخفيض مخاطر الاكتشاف، وبالتالي مخاطر الرقابة إلى مستوى منخفض مقبول وعندما يقرر المرجع بأن مخاطر الاكتشاف المتعلقة بتوكيدات البيانات المالية لرصيد حساب مهم أو طائفة من المعاملات لا يمكن تخفيضه إلى مستوى مقبول فإن على المراجع أبداء رأي متحفظ أو عدم أبداء الرأي [سمير أحمد، 2009 ، ص 135].

ونتيجة لحصول المراجع على فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية وقيامه باختبارات الرقابة، فإن المراجع قد يطلع على وجود نقاط ضعف في هذه الأنظمة، و بالتالي عليه إعلام الإدارة بذلك.

3-2-13. منظور القطاع العام

نصت الفقرة (8) من هذا المعيار الدولي للرقابة، أنه على المراجع أن يدرك بأن أهداف الإدارة في مشاريع القطاع العام قد تتأثر بالاهتمام المتعلق بالمسؤولية تجاه الجمهور وقد تتضمن أهداف مستمدة من التشريعات والأنظمة والقرارات الحكومية والأوامر الوزارية إن مصدر وطبيعة هذه الأهداف يجب أن تراعى من قبل المراجع عند تقدير فيما إذا كانت إجراءات الرقابة الداخلية فعالة لأغراض عملية الرقابة.

كما أن الفقرة (9) من هذا المعيار الدولي للرقابة نصت على أنه عند رقابة البيانات المالية يهتم المراجع فقط بتلك السياسات المالية والإجراءات ضمن النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية الملائمة لتوكيدات البيانات المالية وبالنسبة لمراجعي القطاع العام فإن لديهم غالبا مسؤوليات إضافية، حتى في محيط مراجعتهم للبيانات المالية تتعلق بالضوابط الداخلية وإن فحصهم للضوابط الداخلية قد يكون موسعا وأكثر تفصيلا من رقابة البيانات المالية في القطاع الخاص.

كما أن الفقرة (49) من هذا المعيار الدولي للرقابة عالجت مسألة الإبلاغ عن نقاط الضعف وقد تكون هناك متطلبات إفصاح إضافية لمراجعي القطاع العام مثلا: نقاط ضعف الرقابة الداخلية التي وجدت عند رقابة البيانات المالية والمراجعات الأخرى قد يكون الواجب إبلاغها إلى الهيئة التشريعية أو جهاز حكومي آخر.

حيث أن معايير الرقابة بتعرضها للمفاهيم الأساسية التي تحكم الأداء المهني في هذا المجال دون التدخل في التفصيلات قد جعل لها قبولا عاما على المستوى الدولي وأصبح متعارف عليها بين جمهرة المراجعين لما تتميز به من مرونة تسمح لهم باختيار إجراءات الرقابة الملائمة وتطبيقها والتي تتفق مع ظروف كل ارتباط .

إلا أن النتائج المتوخاة من تطبيق هذه المعايير تبقى مرهونة بإلزامية أو عدم إلزامية تطبيقها نظرا لكونها جاءت استرشادية وليست إلزامية . وعلى الرغم من ذلك فإن الاسترشاد بهذه المعايير يدعم ويساعد في تطوير عمل نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي وهذا يدعم نظريا الفرضية الثالثة التي يقوم عليها البحث.

والجدير بالذكر أن الاتحاد الدولي للمحاسبين لم يضع معايير متخصصة في الرقابة الداخلية بالقطاع البنكي لكنه تطرق إلى ذلك بشكل واضح في معيار رقابة البنوك العالمية.

4- أهمية نظام الرقابة الداخلية في ظل معايير الرقابة الدولية

نظرا لأهمية دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقويمها فقد أفردت معايير الرقابة الدولية معيارا خاصا به، حيث جاء في هذا المعيار: " تتحمل الإدارة مسؤولية المحافظة على نظام محاسبي يشتمل على مختلف الضوابط الداخلية إلى الحد الذي يكون مناسبا لحجم وطبيعة الأعمال " [القاضي و آخرون، 1999 ، ص 235].

كما أن معيار رقابة البنوك التجارية أكد على أهمية نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال ما يلي [الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 1998، ص 365] :

4-1. درجة الاعتماد على الرقابة الداخلية

تتضمن مسؤوليات الإدارة الاحتفاظ بسجلات محاسبية وضوابط داخلية واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وحماية أصول البنك ويجب أن يحصل المراجع على فهم كاف لنظام الرقابة الداخلية وللنظام المحاسبي لغرض وضع خطة الرقابة وتطوير أسلوب رقابة فعال، وبعد الحصول على الفهم المطلوب على المراجع مراعاة تقييم مخاطر الرقابة لتحديد مخاطر الاكتشاف المناسب لقبول توكيدات البيانات المالية، ولتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية لمثل هذه التوكيدات حيث جاء في معيار " تقدير المخاطر والرقابة الداخلية " أربعة أهداف للرقابة الداخلية وهي كما يلي:

- إن المعاملات تنجز وفقا لترخيص الإدارة

- إن كافة المعاملات والأحداث الأخرى تسجل بسرعة وبالمبلغ الصحيح وفي الحسابات الملائمة وفي الفترة المحاسبة المناسبة. وذلك لإمكانية أعداد البيانات المالية وفقا لإطار محدد للتقارير المالية
- إن الوصول إلى الأصول مسموح به وفقا لترخيص الإدارة
- مقارنة الأصول المسجلة مع الأصول الموجودة في فترات ملائمة، واتخاذ إجراء مناسب حول أية فروقات.

وفي حالة البنوك، هناك هدف آخر وهو التأكد من أن البنك يؤدي بشكل مناسب مسؤولياته الائتمانية، ولقد عالج هذا المعيار تلك الأهداف بالتفصيل وكل ما يتعلق بهذه الأهداف من إجراءات وعمليات أخرى.

إنه في الوقت الذي تختلف فيه نطاق وأهداف الرقابة الداخلية بشكل واسع، استنادا لحجم وهيكلية البنك ولمتطلبات مجلس الإدارة وإدارة البنك ذاته، إلا أن دورها يتضمن فحص النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية التابع له ومراقبة تشغيلهما وتقديم التوصيات حول ذلك. كذلك تتضمن عموما فحص الوسائل التي استعملت لتحديد وقياس وتقديم تقاريرها حول المعلومات المالية والتشغيلية ، وعمل استفسارات خاصة حول بنود منفردة ومن ضمنها اختبارات تفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات.

إن العوامل التي غالبا ما تتطلب من المراجع الخارجي أن يعتمد اعتمادا كبيرا على نظام الرقابة الداخلية للبنك هي نفسها التي غالبا ما تتطلب من المراجع الاستفادة من عمل الرقابة الداخلية وهذا ملائم خصوصا في حالة البنوك التي لديها انتشار جغرافي واسع للفروع، وغالبا ما يكون لدى البنك كجزء من قسم الرقابة الداخلية أو كجزء منفصل قسم لفحص القروض، والذي يقدم تقارير إلى الإدارة حول نوعية القروض والالتزام بالإجراءات الموضوعة والمتعلقة بذلك وفي كلتا الحالتين فإن المراجع سيرغب، في الغالب الاستفادة من عمل ذلك القسم.

4-2. تعقيد المعاملات التي يتولاها البنك

تتولى البنوك معاملات ذات خواص معقدة ومهمة ضمنيا، والتي قد لا تكون ظاهرة في التوثيق المستعمل لمعالجة هذه المعاملات وإدخالها في سجلات البنك، وتنتج عن هذا مخاطر بأنه قد لا تكون كافة أوجه المعاملة قد سجلت كاملة أو صحيحة والتي تنتج عنها المخاطر التالية:

- خسارة بسبب الفشل في إجراء عملية التصحيح في الوقت المناسب
- الفشل في تسجيل مخصصات كافية للخسائر في الوقت المناسب
- إفصاح غير مناسب أو غير ملائم في البيانات المالية والتقارير الأخرى.

وعليه، فإن المراجع يحتاج إلى أن يمتلك فهما جيدا لطبيعة المعاملات وأنواع التوثيق التي سيحتاجها لإجراء الاختبار وكل ذلك توفره المعرفة والدراية بطبيعة نظام الرقابة الداخلية.

4-3. على المراجع فحص مصادر إيرادات البنك، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ذات العلاقة

وتنفيذ إجراءات كافية للحصول على ثقة معقولة تتعلق بالأمور التالية:

أ- اكتمال السجلات المحاسبية المتعلقة بتلك المعاملات

ب- وجود ضوابط مناسبة لتحديد المخاطر البنكية الناجمة عن هذه المعاملات

ج- كفاية أية إفصاحات للبيانات المالية قد تكون مطلوبة

د- كفاية أية مخصصات للخسارة قد تكون مطلوبة .

4-4. الواجبات الائتمانية تنفذ بشكل مناسب

إن الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية والمتعلق بالنشاطات الائتمانية للبنك هو التأكد من أن:

-كافة الواجبات الناجمة عن العلاقات الائتمانية قد تم تنفيذها بشكل مناسب

-كافة الأصول الموجودة في حراسة البنك والناجمة عن العلاقات الائتمانية محمية بشكل مناسب ومسجلة بشكل ملائم.

إن من أهم خواص النظام هو الفصل المناسب للأصول الائتمانية عن أصول البنك ذاته، وإن أداء المسؤولية الائتمانية يتم بواسطة قسم مستقل أو بواسطة شركة تابعة للمصرف.

وهكذا نجد أن نظام الرقابة الداخلية احتل مكانة هامة في أغلب معايير الرقابة الدولية، فجميع المعايير تناولت العلاقة بينها وبين نظام الرقابة الداخلية وبشكل خاص المعيارين:

- معيار الرقابة الداخلية
- معيار رقابة البنوك التجارية.

حيث تناول هذان المعياران دراسة نظام الرقابة الداخلية بالتفصيل وهذا يعود في نظر الباحث إلى أهمية هذا النظام ودوره في تحقيق أهداف البنك بالإضافة إلى أهميته بالنسبة للأطراف الخارجية وبشكل خاص المراجع والمساهمين.

كما أكد كل من دوللز وجون وكارول على أهمية نظام الرقابة الداخلية في ظل معايير الرقابة الدولية حيث قالا : " إنه من المهم فهم بنية الرقابة الداخلية التي أصبحت مميزة في معايير الرقابة الدولية منذ عام 1947 والتي عبر عنها أيضا بمعيار آخر في هذا المجال وعدل عام 1988 كما يلي : "إن الفهم الكافي لطبيعة الرقابة الداخلية يمكن من التخطيط لعملية الرقابة ويساعد على التنبؤ بطبيعتها وحجم الاختبارات الواجب القيام بها " [willingham,and Schaller, 1996 , P 177] .

III - تقييَم فعالية نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي

يوفر نظام الرقابة الداخلية الفعال التأكيد المعقول نحو تحقيق الأهداف المخططة لكل نشاط من أنشطة البنك، كما يسعى لتحقيق أقصى قيمة مضافة للبنك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والمصادر المتاحة، ويتحقق هذا عن طريق تعاون مجموعة من الأطراف مع بعضها، وأداء المراجعة الداخلية لدورها في تقييم و تدعيم سياسات ونظم الرقابة الداخلية التي تكفلها بتنفيذها وتقييم أداء الأفراد داخل الأقسام المختلفة، ومن ثم سوف سنتناول من خلال هذا المطلب كيفية تقيم نظام الرقابة الداخلية و دور الهيئات الدولية في تقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك.

1- تقييَم فعالية نظام الرقابة الداخلية

بعد قيام المراجع بتجميع البيانات والوثائق التي تفيد في فهم كيفية عمل نظام الرقابة الداخلية،وطريقة الحصول على البيانات الكافية،وطرق الحصول عليها من الشرح الوصفي للنظام ،واستخدام خرائط التدفق للنظام واستخدام قوائم الاستقصاء الخاصة بالرقابة الداخلية."و يعني تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش والتحريف وسوء العرض في تأكيدات القوائم المالية خلال فترة معقولة من تاريخ وقوعها، ويتم تنظيم هذا التقييم من خلال تأكيدات القوائم المالية باستخدام دورات العمليات،ففي حالة السياسات والإجراءات الرقابية المعروفة بضعف فعاليتها في منع واكتشاف الأخطاء يتم تحديد المستوى المخطط لمخاطر الرقابة عند أعلى مستوى أو الحد الأقصى للمخاطرة وهنا لا يقوم المراجع باختبارات رقابة على تلك السياسات والإجراءات الرقابية إذ لا جدوى منها،ولذا يلجأ المراجع لاختبارات التحقق التفصيلية،أما في حالة السياسات والإجراءات الرقابية التي يبدو أنها فاعلة فإن المراجع قد يتخذ أحد القرارين التاليين [الصحن، وآخرون ،2004، ص213] .

1-1. إجراء اختبارات التحقق التفصيلية

إذا كان المراجع يعتقد أن إجراء اختبارات التحقق التفصيلية لوحدها وبصورة مكثفة سيكون أقل تكلفة من الجمع بين اختبارات التحقق التفصيلية واختبارات الرقابة فإنه يحدد المستوى المخطط لمخاطر الرقابة عند الحد الأقصى ولا يقوم بأي اختبارات رقابة وإنما يقوم باختبارات التحقق التفصيلية.

1-2. السياسات والإجراءات الرقابية

إذا كانت السياسات والإجراءات الرقابية تبدو فاعلة وكان المراجع يعتقد أن الجمع بين إجراء اختبارات الرقابة واختبارات التحقق التفصيلية في نطاق مخفض سيكون أقل تكلفة من إجراء اختبارات التحقق التفصيلية بصورة مكثفة فإنه يحدد مخاطر الرقابة الداخلية المخططة عند مستوى أقل من الحد الأقصى ويجمع بين اختبارات الرقابة واختبارات التحقق التفصيلية في نطاق مخفض،ولتدعيم هذا النوع من التقييم بالأدلة يلزم المراجع بأن يقوم بما يلي:

-تحديد سياسات وإجراءات رقابية معينة يعتقد أنها تمنع أو تساعد على اكتشاف الأخطاء والغش والتحريف وسوء العرض قي تأكيدات القوائم المالية

-القيام باختبارات الرقابة لتقييم فعالية تلك السياسات والإجراءات الرقابية وهناك ثلاث حالات لا يقوم فيها المراجع بإجراء اختبارات رقابة إضافية بعد حصوله على الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية لغرض تخطيط عملية المراجعة، وهذه الحالات هي:

* عندما تكون الأساليب الرقابية) السياسات والإجراءات(غير كافية وغير فعالة،فلا جدوى من اختبارات الرقابة وعليه فإن المراجع يحدد مخاطر الرقابة الداخلية عند الحد الأقصى
* عندما يعتقد المراجع أن الأساليب الرقابية فعالة ولكن اختبار فعاليتها مكلف، وعلية يتم تحديد مخاطر الرقابة الداخلية عند الحد الأقصى

* عندما يعتقد المراجع أن الأساليب الرقابية فعالة وأن الأدلة والقرائن التي تم الحصول عليها في مرحلة الدراسة والتقييم المبدئي تعتبر كافية للدلالة على أن تلك الأساليب الرقابية ملائمة لمستوى مخاطر الرقابة.

1-3. إجراء اختبارات الرقابة

وذلك لمعرفة فعالية تصميم أو فعالية تنفيذ الأساليب الرقابية(السياسات والإجراءات الرقابية)، ويستخدم المراجع عدة طرق للحصول على الأدلة والقرائن عن فعالية تصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية وهي:

-استفسار الموظفين في مجالات عملهم
-فحص المستندات أوالقرائن المستندية
-ملاحظة الموظفين من خلال تنفيذهم للسياسات و إجراءات الرقابة
-إعادة تنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية بمعرفة المراجع

-الوقت المناسب لأدلة الإثبات :يقوم المراجعون عادًة بإجراء اختبارات الرقابة في تاريخ سابق لنهاية العام المالي للمنشأة لأسباب تتعلق بواقعية وكفاءة عملهم، ولا يمكن تطبيق ذلك دائما لما ينطوي عليه من مخاطر، وقد تجرى اختبارات رقابة إضافية لفترات لم يشملها الاختبارات.

1-4. إعادة تقييم مخاطر الرقابة

يقوم المراجع بذلك في ضوء نتائج اختبارات الرقابة التي يقوم بها، وفي حالة تخفيض مستوى الرقابة فإن المراجع يقوم بتعديل طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات التحقق التفصيلية،فيمكن تخفيض الاختبارات إلى اختبارات اقل فعالية مثل توجيه الاختبارات إلي أطراف داخل المنشاة بدلا من خارجها،أما نطاق الاختبارات فيمكن تخفيضه عن طريق اختيار عينة أصغر.وعليه يمكن أن نقول أن هناك علاقة عكسية بين مستوى مخاطر الرقابة ومخاطر اكتشاف الأخطاء والغش والتحريف وسوء العرض،وعندما تكون مخاطر الرقابة المتعلقة بنوع معين من تأكيد القوائم المالية عند الحد الأقصى فإن المراجع مطالب بتوثيق تلك التأكيدات ولكنه غير مطالب بتوثيق الأسس التي بني عليها استنتاجه بأن مستوى مخاطر الرقابة لتلك التأكيدات هو الحد الأقصى،أما في حالة التأكيدات التي يكون مستوى مخاطر الرقابة المتعلقة بها اقل من الحد الأقصى فإنه يجب على المراجع توثيق الأسس التي بني عليها استنتاجه بأن أساليب الرقابة المتبعة ملائمة لذلك المستوى من مخاطر الرقابة الداخلية.

2-أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي

يستخدم المراجعون أدوات متعددة لدراسة إجراءات الرقابة الداخلية و التعرف عليها بهدف الحكم على فاعلية النظام في إنتاج البيانات المحاسبية و المحافظة على أصول البنك و بهدف تحديد نواحي الضعف التي تتطلب فحصا مستفيضا أكثر من غيرها و لتحدد نطاق عملية المراجعة.

ولا يقتصر فحص و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية لأي مصرف على تلك الأنظمة كما وضعتها الإدارة في كراسات أو كتيبات أو نشرات،بل يتعداها إلى دراستها كما هي منفذة ،ومن الوسائل التي يستخدمها المراجعون للتعرف على النظام المطبق في البنك وتقييم مدى كفايته ما يلي :

2-1. التقرير الوصفي

يعد مراجع الحسابات هذا التقرير ليشمل على وصف كامل لإجراءات الرقابة عن طريق شرح تدفق العمليات و البيانات وعن طريق تحديد مراكز السلطة و المسؤولية لكل دورة عمليات.

ومن مزايا هذه الوسيلة أن التقرير الوصفي سيكون شاملا وسيعد لكل عميل على حدي مما ينتج عنه إلمام كامل من جانب مراجع الحسابات لأنظمة الرقابة الداخلية ،مما قد تعجز عنه وسيلة أخرى و من ناحية أخرى فإنه يعاب على هذه الوسيلة أن إعداد التقرير يستنفذ الكثير من جهد و وقت مراجع الحسابات و خاصة عند إعداده للمرة الأولى ،و كذلك قد يتجاهل بعض الحقائق العامة عن أنظمة الرقابة الداخلية نتيجة للسهو.[القاضي وآخرون ، 1999 ،ص275].

2-2. قوائم الأسئلة

تتطلب هذه الوسيلة تصميم مجموعة من الاستفسارات تتناول جميع نواحي النشاط داخل البنك و توزع على العاملين لتلقى الردود عليها،ثم تحليل تلك الإجابات للوقوف على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل البنك ،و من الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة إلى عدة أجزاء مخصص كل جزء منها لمجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط و في معظم الحالات تصمم هذه الأسئلة للحصول على إجابات "نعم" أو "لا" حيث أن الإجابة بالنفي قد تعني احتمال وجود بعض نواحي القصور في الرقابة الداخلية [الصبان وآخرون، 1988 ،ص 249-241].

2-2-1.مزايا هذه الطريقة

- تغطية كافة المجالات التي تهم مراجع الحسابات من خلال تصميم مجموعة من الأسئلة لكل مجال
- تمدنا بمعيار يمكن استخدامه كمقياس لمدى فاعلية الرقابة الداخلية .

2-2-2. عيوب هذه الطريقة

- صعوبة التوصل إلى تقييم شامل للرقابة الداخلية ككل, حيث إنها تركز الاهتمام على كل مجال من مجالات النشاط على حدي
- تقدم هذه القوائم لفرد أو عدد محدود من الأفراد, و ذلك للإجابة على تساؤلات ترتبط بنشاط جميع العالمين في البنك سواء كانوا تحت إشرافهم أم لا.مما يجعل الإجابات التي نحصل عليها تمثل وجهة نظر من تقدم الأسئلة فقط و ليس وجهة نظر القائمين بالعمل فعلا
- تعتبر إجابة "بنعم " أو "لا" قرينة غير كافية في غالبية الحالات لإعطاء صورة كاملة عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية
- قد لا تصلح القوائم النمطية التي يعدها مراجع الحسابات لجميع الحالات مما يتطلب معه إعداد عدة نماذج من الأسئلة وفقا للحالة التي يتعامل معها, مما يستنفذ الكثير من وقت وجهد مراجع الحسابات
- تمثل الإجابات على قوائم الأسئلة معلومات يقدمها الفرد أو الأفراد عن طبيعة العمل الذي يؤدى داخل أقسامهم ,دون الإشارة إلى من الذي قام فعلا بالعمل الذي تم تأديته
- تركز على الإعمال التي أداؤها أكثر من التركيز على الأفراد أو المجموعات التي تؤدي هذه الأعمال
- تعطي وزنا واحدا لجميع نواحي الرقابة الداخلية مع أن هناك بعض النواحي و التي تفوق أهميتها النواحي الأخرى و إن أي قصور فيها لمن العوامل التي تؤدي إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية وارتفاع احتمال حدوث أخطاء أو تلاعب ومن ناحية أخرى فان النواحي الأخرى غير الهامة و التي والتي لا تمثل نواحي القصور فيها أي ضرر أو تسبب بعض الأضرار البسيطة على مدى قوة وفاعلية النظام، وللتغلب على هذا العيب فقد اقترح البعض استخدام قوائم الأسئلة التقليدية فيما يلي :
- تبين القوائم "المرجحة بالأوزان" الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر الرقابة الداخلية في المجالات المختلفة لأوجه النشاط داخل البنك
- تمثيل هذه الأهمية النسبية بقيم عددية "أوزان"مع ضرورة تجديد المدى الذي تتحرك فيه هذه القيم العددية "الأوزان" للتعبير عن الأهمية النسبية لكل سؤال و يترك أمر تحديد هذه الأوزان لمراجع الحسابات
- تحديد دليل الفاعلية عن طريق إيجاد ناتج قسمة مجموع القيم الفعلية الناتجة من الاختبار على مجموع القيم الكلية المحتملة لنفس الاختبار ويستخدم هذا الدليل كأساس موضوعي لتحديد مدى الفاعلية نظام الرقابة الداخلية ومن ثم سنجد أن خانة نتيجة الإخبار في قائمة الاستقصاء ،سوف تحتوى على" صفر"أو إحدى القيم الدالة على الأهمية النسبية ، ويتم إعداد هذه القوائم على الوجه الآتي :

- تصميم قائمة أسئلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية لإحدى عمليات البنك بحيث تغطي بأكملها.
- دراسة الأسئلة الموضوعة لبيان أهمية كل منها، حيث إن عدم وجود رقابة في بعض النواحي يكون أكثر أهمية من نواحي أخرى.

- يقوم مراجع الحسابات بحكمة ودقة وعناية بعد ذلك بتحديد الأهمية النسبية للأسئلة المختلفة التي تتضمنها القائمة.
- تحويل هذه الأهمية النسبية إلى قيم عددية (أوزان).
- تمدنا الأوزان بالأساس اللازم لأجزاء تقييم موضوعي لدرجة تماسك وكفاية نظام الرقابة الداخلية محل الفحص.

ومن المشاكل التي تواجه مراجع الحسابات عند إعداد قوائم الأسئلة المرجحة بالأوزان (الكمية) تحديد الوزن الذي يعطى لكل سؤال فمن الواضح أن هناك بعض الأسئلة تعبر عن موضوعات لها أهمية أكبر من غيرها ومن ثم فإن نقاط الضعف في هذه الموضوعات الهامة تدعوا مراجع الحسابات إلى توسيع نطاق اختباراته.ويرتبط بموضوع تحديد قيم (أوزان)الأسئلة المختلفة ، ضرورة تحديد (المدى).الذي تتأرجح في حدوده الأوزان المعطاة للأسئلة تعبيرا عن أهميتها النسبية بحيث نجد إن الوزن الأكبر يخصص للأسئلة الأكثر أهمية والعكس صحيح ويترك أمر تحديد هدا المدى لمراجع الحسابات . فقد يكون هذا المدى من (1-5)أو من(1-10) وهكذا...

إن أمر تحديد نطاق الأوزان أو القيم التي تستخدم للأدلة للعناصر المختلفة لنظام الرقابة الداخلية والتي تمثلها الأسئلة الموضوعة متروكة لمراجع الحسابات ثم بعد ذلك يقوم بتحديد الأهمية النسبية لكل سؤال بالقائمة وأخيرا إعطاء الوزن المناسب لكل منهما. ولإيضاح الخطوات السابقة نأخذ مثالا لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبة بصفة عامة ثم أنظمة الرقابة الداخلية للمتعاملين بصفة خاصة.

مثال إذا حدد مراجع الحسابات لأحدى البنوك المدى الذي تتأرجح بداخله أوزان الأسئلة من1-5 فإن قائمة الأسئلة المرجحة بالأوزان يمكن أن تتخذ الشكل الموضح في الجدول التالي :

جدول رقم 2- 2: نموذج لقائم الأسئلة كمية (مرجحة بالأوزان)

السؤال	القيمة نتيجة الاختبار	الوزن المحدد للأهمية النسبية لكل سؤال
أولا بالنسبة للمبادئ العامة للرقابة الداخلية		
1-هل يستخدم الدليل للحسابات داخل البنك ؟		5
2-هل الحق هذا الدليل تعريف لكل عنصر من العناصر التي تسجل في كل حساب ؟		3
3-هل يوجد تنظيم للسجلات المحاسبية و الدورة المحاسبية؟		5
4-هل حسابات العملاء التي سوف تقدم :		
ا- تحت رقابة محاسبية.		5
ب تراجع دوريا.		2

المصدر :كراكاداج و تيلور،2000 ، ص 53

و بعد الانتهاء من قائمة الأسئلة بالنسبة لنطاق معين من برنامج المراجعة يقوم باستخراج مجموع القيم الموجودة في خانة (نتيجة الاختبار) وهذا المجموع يمدنا بأساس سليم لتحديد مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية بحجم معين أو نوع معين من عمليات البنك و يمكن استخراج دليل الفاعلية لحجم معين من العمليات كالأتي :

$$\text{دليل الفاعلية} = \frac{\text{مجموع القيم الفعلية الناتجة من الاختبار}}{\text{مجموع القيم المحتملة لهذا الحجم من العمليات}} * 100$$

و لبيان ذلك من الناحية الرقمية .نفترض إننا بصدد تقييم نظام الرقابة الداخلية في مجال عمليات النقدية, و كانت مجموع القيم المحتملة لجميع الأسئلة التي حصلنا عليها نتيجة الإجابات الإيجابية بأكمله بنعم لقائم الأسئلة هو111 و على ذلك فإن :

دليل الفاعلية=127/111*100=87.4%

و من ثم أصبح لدى المراجع الحسابات صورة رقمية لمدى فاعلية الرقابة الداخلية لعمليات النقدية, يمكن الاعتماد عليها لتحديد مدى الاختبارات المطلوبة في مجال مراجعة العمليات النقدية, و تتحقق قوائم الأسئلة فوائد إضافية لما تحققه القوائم العادية و من أهم هذه المزايا:

-تمد مراجع الحسابات بمقياس كمي شامل لمدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية لكل حجم معين من العمليات أو لنطاق معين من برنامج المراجعة الموضوع.

-تؤدي إلى إمكانية دراسة الاتجاه العام لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية فيمكن لمراجع الحسابات الوقوف على التعديلات التي أدخلتها الإدارة على أنظمة الرقابة الداخلية للقضاء على نقاط الضعف التي أظهرتها قوائم الأسئلة في السنوات السابقة.

و يؤخذ على قائمة الأسئلة العديد من الأخذ أهمها :
- إن هذه القوائم سوف تلغى أو تحل محل الحكم الشخصي لمراجع الحسابات
- أن الأوزان التي تمثل الأهمية النسبية للأسئلة قيم مشكوك فيها ومن الصعب تحديد قيمتها بدقة.

2-3. خرائط التدفق

يساعد استخدام خرائط التدفق بصفة خاصة في فهم تسلسل العلاقات بين أوجه النشاط المختلفة و ما يتعلق بها من مستندات أخرى في نظام الرقابة الداخلية و خريطة التدفق ما هي إلا تعبير شكلي لنظام أو مجموعة من العمليات المتتالية و يتم تصميمها لوصف تدفق العمل و النظام مكون من مجموعة من العمليات المترابطة ويستطيع المراجع من خلال تتبعه لتدفق العمل و النظام والمستندات أن يفهم النظام بشكل جيد لتحديد موطن قوته و ضعفه على ضوء أنواع الأخطار الجوهرية الممكن حدوثها وما إذا كان في أمكن النظام اكتشافها أو تفاديها.
وفيما يلي الخطوات اللازمة لأعداد خرائط تدفق النظم [توماس وامرسون,1991,ص390-394]:
- التعرف على الواجبات والمستندات ونمط تدفق هذه المستندات خلال مراحل استخدامها ومعالجتها
- إعداد وصف مبدئي للنظام على ضوء الدراسة التي عملها المراجع في الخطوة السابقة
- إعداد خريطة تدفق النظام على ضوء المعلومات الواردة في ملخص اختصاصات العاملين وإجاباتهم على استفسارات المراجع عن نظام الرقابة الداخلية.
ويجب إتباع القواعد التالية عند إعداد خرائط التدفق:
-يجب عنونة كل خريطة تدفق بأرقام أوراق المراجعة الخاصة بها,واسم البنك ونوع النظام(استلام النقدية,المخزون ,المشتريات...)
-يجب أن يظهر اسم الوظيفة أو القسم أو الفرد المختص في أعلى كل عمود أو جزء عمودي من أعمدة خريطة التدفق
-يجب أن توضح مسؤوليات الوظيفة وكذلك المستندات التي يتم إعدادها أو تداولها بواسطة المسؤولين في العمود الخاص بكل وظيفة أو قسم أو فرد و كما يجب أن يكون تدفق المستندات والأعمال التي يقوم بأدائها العاملون في القسم في كل عمود من الأعلى إلى الأسفل وبذلك الأسلوب تدفق المستندات فيما بين الوظائف من اليسار إلى اليمين بينما تتدفق في داخل الوظيفة الواحدة من الأعلى إلى أسفل
-يجب دائما استخدام مسطرة إعداد خريطة التدفق
-يجب شرح بشكل مختصر مفهوم الخريطة في أعلاها أو في أسفلها مع الإشارة إلى الخريطة نفسها ومكوناتها.
وبذلك تكون خريطة التدفق وسيلة للإلمام بكافة إجراءات أو عمليات نظام الرقابة الداخلية,وتوضيح الوظائف والأقسام المسؤولة عن أداء كل إجراء أو عملية ولا تكتمل عملية فحص نظام الرقابة الداخلية بدون تحليل المراجع لكافة جوانبه,سواء كانت جوانب ضعف أو قوة ثم يقوم المراجع بإعداد تقريره عن النتائج المبدئية عن النظام و حفظه في أوراق المراجعة.

2-4. الملخص التذكيري

يقوم المدقق هنا بوضع قواعد و أسس نظام الرقابة الداخلية سليم و ذلك دون تحديد أسئلة أو استفسارات كما في الاستقصاء ميزة هذه الطريقة الاقتصاد في الوقت دون إغفال النقاط الهامة وبها تنحصر في كونها لا تقود إلى تدوين كتابي لمل هو عليه نظام الرقابة الداخلية في البنك المعني كما أنها لا نطبق على المشروعات ذات الطبيعة الخاصة بالإضافة إلى كون أن هذا الملخص أمر متروك لكل مراجع على حدا ليضع الأسس و يقوم بالإجراءات التي يراها مناسبة[عبد الله وأمين،1986،ص :171].

2-5. طريقة كشف الأخطاء

إن هذه الكشوف تبين الأخطاء الفعلية التي تم اكتشافها خلال عمليات التشغيل الخاصة بالتطبيقات المختلفة وتحليل الأخطاء والتعرف على الإجراءات التي تم اتخاذها لتصحيح هذه الأخطاء و بالتالي

تساعد مراجع الحسابات على تقرير نواحي الضعف و القوة في إجراءات الرقابة المتبعة و على تقرير إمكانية الاعتماد عليها لضمان دقة و سلامة البيانات المحاسبية. [شركس و وجدي،1987،ص:423].

2-6. دراسة الخريطة التنظيمية

و هنا يقوم المراجع بدراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال دراسته للخرائط التنظيمية العامة,و خرائط الدورات المستندية لمختلف عمليات البنك كالمبيعات و النقدية و الأجور...

من عيوب هذه الطريقة صعوبة رسمها واستخلاص درجة متانة نظام الرقابة الداخلية من واقعها لأن الخرائط تظهر الوقائع العادية أما الإجراءات غير العادية فلا تظهرها بالرغم من كونها مهمة لعملية المراجعة في معظم الأحيان و الحالات.

2-7. فحص النظام المحاسبي

وهنا يحصل المراجع على قائمة بالسجلات المحاسبية و أسماء المسؤولين عن إنشائها وعهدتها وتدقيقها,و قائمة ثانية بطبيعة المستندات و الدور المستندية ...ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية وتتميز هذه الطريقة بأنها تركز على الظروف الخاصة بكل بنك ويعاب عليها أنها تصبح مطولة في البنوك والمنشآت الكبيرة خاصة إذا قام المراجع بالتحري بخصوص الموظفين والسجلات ويمكن لمراجع الحسابات أن يجمع بين وسيلتين أو أكثر من وسائل دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

إن جميع الطرق السابقة خاضعة للتأثير الشخصي لمراجع الحسابات وتتوقف إمكانية نجاح هذه الطرق في تقييم نظام الرقابة الداخلية وكأنه المتهم الوحيد بنظام الرقابة الداخلية هو مراجع الحسابات فقط إذ أنه كيف يمكن لهذا النظام أن يتجاوز أخطاءه ونقاط الضعف فيه إذا لم يكن هناك إشراف إداري من قبل الإدارة في البنك و الإطراف الأخرى على هذا النظام ومده بالكفاءات العلمية للتأكد من مدى قيامه بمهامه الموكلة له.

3- دور الهيئات الدولية في تقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك

لقد عزز كل من البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و مجموعات دولية أخرى و المشرفون الماليون في بلدان عديدة، الجهود المبذولة لوضع و تنفيذ المبادئ اللازمة لتحسين سلامة الأنظمة المالية و المصرفية على وجه الخصوص، كما عملت هذه الجهات على تحسين مقدرتها على تقييم نقاط الضعف في القطاع المالي.

3-1. دور صندوق النقد الدولي و البنك العالمي

يبرز دور البنك العالمي و صندوق النقد الدولي في تعزيز الجهود المبذولة في مجال الرقابة المصرفية من خلال أدوارها التالية [الفنيش، 2001، ص-ص:50 51] :

3-1-1. تقديم المساعدة الفنية في مجال تطبيق المعايير الدولية للرقابة الداخلية

يمكن لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي تقديم المساعدة الفنية التي تحتاجها كثير من الدول لتطوير أطرها التشريعية المصرفية، بحيث تصل إلى مستوى مقبول وفقا للمعايير العالمية السائدة،و أن تحقق في نفس الوقت التلاؤم مع حاجاتها و ظروفها الخاصة. و عليه تتيح كلا الهيئتين فرصة التعرف على المعلومات المقدمة عن أفضل الممارسات في مختلف الدول، و يكون هذا طبعا مفيدا في تحديد مدى سرعة خطوات الإصلاح المصرفي والمالي على مستوى أي بلد، كما يمكنهما متابعة ورصد أوجه التقدم في مختلف القطاعات المالية حسب اختصاص كل منهما.

يلعب كلا من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي باعتبارهما المؤسستين الدوليتين ذاتي العضوية الواسعة دورا مفيدا و مهمًّا في مجال تقديم المساعدة للدول النامية على وجه الخصوص في تحديد التعديلات التي تتناسب و ظروفها، ذلك أن الجهات التي تشرف على وضع المعايير الدولية في مجال

الرقابة المصرفية تقع تحت سيطرة الدول الصناعية، و ليس من المحتمل أن تقوم هذه الأخيرة بتحديد التعديلات لهذه المعايير لتلاؤم الأوضاع المالية والاقتصادية للدول النامية. و بالتالي يمكن لصندوق النقد و البنك الدوليين التدخل في تحديد مراحل انتقالية للوصول إلى التزام كامل بالمعايير الدولية من طرف الدول النامية، مما يجعل خطوات الإصلاح المتخذة في هذا المجال تكتسب قبولا دوليا و يمنح الدول المعنية توجّهًا عمليا للتحرك في اتجاه الوصول إلى مستويات أعلى في مجال تطبيق المعايير.

3-1-2. تقييم القطاع المالي و مدى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية

يتعدى دور كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في الرقابة على تطورات القطاع المالي والمصرفي إلى تقييم صحة و سلامة هذا القطاع و تقييم المستوى الذي بلغته القواعد الاحترازية المطبقة مقارنة بالمعايير الدولية، مع أنه من الصعب جدا تقييم المستوى الذي وصله تطبيق المعايير عن طريق الرقابة الفعلية بل وأكثر صعوبة من ذلك تقييم النتيجة النهائية لمدى قوة البنوك كما تعكسها ميزانياتها العمومية.

هناك تركيز متزايد على تحليل نقاط الضعف في القطاع المالي و المصرفي في إطار المشاورات التي يجريها صندوق النقد الدولي و الرقابة المتعددة الأطراف و إعداد برامج التصحيح الاقتصادي و المساعدة الفنية. و قد سعى الصندوق و البنك العالمي إلى تعزيز التعاون بينهما فيما يتعلق بالقطاع المالي و المصرفي و ذلك من خلال إنشاء لجنة الاتصال المشترك بين البنك و الصندوق المعنية بالقطاع المالي. و قد سهل إنشاء هذه اللجنة وضع برنامج تعاوني هو "***برنامج تقييم القطاع المالي***" **(PESF)** *« Programme d'évaluation du secteur financier »* وساعد على تنسيق مساهمات المؤسستين في أعمال مختلف المحافل الدولية المتعلقة بالقطاع المالي. يهدف برنامج تقييم القطاع المالي الذي بدأ العمل به في مايو 1999 إلى تعيين مواطن القوة و الضعف و توفير شمولية و تحليل أفضل للنظم المالية للبلدان الأعضاء و الاستخدام الأفضل للخبرات النادرة [ماير، 2001، ص-ص:64 66].

هذا إلى جانب إعداد تقارير عن مدى مراعاة المعايير و المواثيق بما في ذلك المعايير الدولية للرقابة المصرفية الموضوعة من طرف لجنة بازل *(المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة)* و "*ميثاق الممارسات السليمة في مجال الشفافية في السياسة النقدية و المالية*" الموضوع من طرف صندوق النقد الدولي.وتجمع هذه التقارير تحت عنوان **" تقارير عن مراعاة المعايير و المواثيق "***(ROSC)*[*] *«Report on the observance of standards and codes»* و تجمع هذه التقارير بين وصف الممارسة الذي يستند إلى مباحثات مع السلطات القومية المختصة، و التقييمات المستقلة التي يجريها موظفو الصندوق حول توافق تلك الممارسات مع معايير محددة. و تعد هذه التقييمات أحد الأساليب التي تضمن الفهم التام للممارسات بالبلد و مدى التزامه بالمعايير الدولية في المجالات التي تهم الصندوق بصورة مباشرة، و هو أمر لازم للرقابة الفعالة. و في هذا الإطار، يقوم البنك العالمي بتطوير قدراته الذاتية لكي يسهم في تقييم المعايير في المجالات التي يمتلك فيها خبرة خاصة [ماير، 2001، ص:68].

3-1-3. التنسيق بين المشرفين المحليين و الهيئات الدولية

يساهم صندوق النقد الدولي في تحسين التنسيق والتعاون بين المشرفين الوطنيين والهيئات الدولية، و يشارك بصفة خاصة في فريق عمل يقوم بمراجعة اتفاق لجنة بازل حول كفاية رأس المال، كما يقوم بتقديم تعقيباته حول الدراسة الاستشارية التي تخص الإطار الجديد لكفاية رأس مال البنوك. علاوة على هذا، يتعاون موظفو صندوق النقد الدولي بصورة وثيقة مع منظمات دولية أخرى لدعم النظم المعسرة و لتأمين البيئة القانونية الملائمة لعمل الأنظمة المالية، و يشارك أيضا في عمل محفل الاستقرار المالي.

---

* يقترح موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت معلومات مفصلة حول طبيعة هذه التقارير و مضمون المعايير و المواثيق *(Modules ROSC)* و ذلك على صفحة الـ *web* التالية: *www.imf.org/externel/standards/index.html.*

3-1-4. مساهمة محفل الاستقرار المالي

يعد الإشراف على النظام المالي الدولي و وجود آلية فعالة لمتابعة حركة النظام ككل بما في ذلك مختلف أجزائه المترابطة-للقطاع المصرفي و أسواق التأمين و أسواق الأوراق المالية مسألة هامة في وقتنا الحاضر. و قد كان صندوق النقد الدولي مؤهلا للقيام بهذا الدور في فترة ما قبل هذا النمو المتزايد و الضخم في حركة تدفقات رؤوس الأموال، و لكنه أصبح الآن في وضع غير أمثل للإشراف على نظام مالي عالمي تسوده تطورات و متغيرات تزداد تشابكا و تعقيدا يوما تلو الآخر. كما أن المنظمين والمشرفين على أجزاء هذا النظام مثل لجنة بازل و الهيئات المشرفة على أسواق الأوراق المالية و أسواق التأمين غير ممثلة فيه [الفنيش، 2001، ص ص:52 53].

بالنظر إلى الحاجة إلى جهة دولية تكون لها سلطات الرقابة و الإشراف على النظام المالي الدولي ككل وتحديد الفجوات التشريعية والتنظيمية في هذا النظام ، جاءت فكرة إنشاء منظمة مالية عالمية جديدة من طرف دول مجموعة السبعة G7 وذلك في فيفري 1999، كبديل يكون أكثر انسجاما مع الممارسات القائمة، و يجمع السلطات النقدية و المالية للدول الصناعية و المؤسسات المالية الدولية الكبرى و الهيئات التنظيمية الأخرى المشرفة على وضع المعايير الدولية، و ذلك تحت مسمى ***" محفل الاستقرار المالي*** « ***FSF*** [*] *« Le Forum sur la Stabilité Financière»* .

يقوم هذا المحفل بدور الهيئة الاستشارية بدلا من السلطة العالمية التي تقوم بدور الرقابة والإشراف، ويتولى مراجعة حركة النظام ككل و تحديد المجالات التي تستدعي تغييرات في القواعد التنظيمية في قطاعات معينة لكن لا يقوم هذا المحفل بالتوصية بمعايير جديدة، فهذه تبقى مهمة الهيئات الدولية التي تمثل السلطات التنظيمية في كل قطاع. يعقد محفل الاستقرار المالي اجتماعات منتظمة لتبادل وجهات النظر وتنسيق العمل بين الوكالات الإشرافية الوطنية والمنظمات الدولية والهيئات المعنية بوضع المعايير [LANGDON, 2001].

وقد أنشأ ثلاث مجموعات عمل لبحث آثار المؤسسات ذات المديونية العالية و تدفقات رأس المال والمراكز المالية الخارجية على النظام. و بدأ فريق العمل المعني بتنفيذ المعايير عمله تحت رعاية محفل الاستقرار المالي في نوفمبر1999 وأصدر أول تقرير له بعد تصديق المحفل في مارس 2000[*].

---

* من المهم أن نشير إلى أن هذا المحفل بتكوينه الحالي تنقصه الصفة التمثيلية العالمية باعتبار غياب تواجد الدول النامية فيه، و أن إدخال عدد من هذه الدول الكبرى التي لها تأثير محسوس على النظام هو أمر أساسي إذا أريد أن يكون لهذا المنتدى حدا أدنى من التمثيل والمشاركة. كما يمكن أن يقوم الصندوق و البنك الدوليين بدور أولي في هذا المجال، فهاتان مؤسستان عالميتان تتمثل فيها أغلب الدول في العالم، و يمكنهما من خلال تواجدهما في هذا المحفل أن تتوليا عرض مشاكل الدول النامية ووجهة نظرها في القضايا المطروحة.

* تقرير لجنة عمل محفل الاستقرار المالي متوفر على شبكة الانترنت و يمكن الاطلاع عليه بالرجوع إلى الموقع التالي:

.www.fsforum.org/Reppots

خلاصة

تم التعرض من خلال هذا الفصل للمراجعة الداخلية والأدبيات المتعلقة بها، توضيح طبيعة المراجعة الداخلية وتقديم لمحة تاريخية عن تطورها، كما تم التطرق لمختلف المعايير المتعارف عليها والمعتمدة في مجال المراجعة الداخلية. ويبرز نظام الرقابة الداخلية من حيث الأهداف والأنواع والمكونات وحدود نظام الرقابة الداخلية، وكذلك تقييم هذا النظام من قبل المراجع الداخلي. ولقد ظهرت الضرورة إلى وجود معايير موحدة على الصعيد الدولي لممارسة مهنة المراجعة في البنوك وذلك كون أن عمل هذه الأخير قد تخطى حدود الدولة الواحدة وأصبح يتميز بالعالمية.

وفي ظل عولمة مبادئ الرقابة الداخلية في البنوك، تجد البنوك الجزائرية نفسها أمام تحديات كبيرة من أجل الرقي بنظمها إلى المستوى الذي يسمح لها بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها، فأين هي البنوك الجزائرية من المعايير الدولية، وما هي أهم العقبات التي تواجهها في سبيل وضع نظم رقابة داخلية ذات مصداقية عالية، تمكنها من التنبؤ بالمخاطر المستقبلية. هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

تمهيد

لقد عملت الجزائر على غرار مختلف الدول النامية على تبني إصلاحات مالية عديدة من شأنها وضع النظام المالي بصفة عامة والنظام البنكي بصفة خاصة على الطريق الصحيح ، وذلك باعتبار البنوك من أهم المؤسسات الدافعة لعجلة الاقتصاد في مختلف البلدان وخصوصا البلدان النامية التي تتميز بضعف أسواقها المالية وبالتالي تنامي دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد. ولكن تبحث أغلبية البنوك الجزائرية على التسيير الأمثل للمخاطر المرتبطة بها وذلك بتبني السياسات الملائمة لذلك، ولعل أهم خطوة تمثل في وضع نظام رقابة داخلية يتميز بالفاعلية، ويجاري التطور الحاصل على الصعيد الدولي.

و انسجاما مع ذلك، فقد توجهت الدراسة إلى إحدى ركائز الإصلاح المالي والمتمثلة في الرقابة في البنوك الجزائرية- الرقابة الداخلية-. و بما أنه قد تم عرض أهم عناصر هذه الرقابة في الفصول السابقة، سنحاول في هذا الفصل التعرض إلى واقع الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية، وهذا من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث. نتطرق في المبحث الأول إلى أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض ومختلف القوانين التي تبعت صدوره ، أما المبحث الثاني فنتناول من خلاله الرقابة الداخلية في أحد البنوك العمومية –البنك الوطني الجزائري ليتم في المبحث الثالث والأخير دراسة وتحليل نتائج الاستبيان.

I - الجهاز البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض ومختف الإصلاحات التابعة

إن ضمان صحة وفعالية الوساطة البنكية، دفع مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر إلى العمل على تقوية وتدعيم ظروف وشروط ممارسة النشاط البنكي، في حين عمل بنك الجزائر واللجنة البنكية على ممارسة الرقابة البنكية طبقا للمعايير والمبادئ العالمية الأكثر صرامة. حيث تميزت سنة 2002 –خاصة- بالوضع الفعلي لميكانيزمات الرقابة، هذه الأخيرة التي يمكن أن تكون داخلية أو خارجية، مباشرة أو غير مباشرة، نظامية أو ظرفية، مسبقة أو متزامنة أو لاحقة للنشاط موضوع الرقابة.

1. قانون النقد القرض (10/90)

-- إن فلسفة الإصلاح الاقتصادي و الإصلاح البنكي خصوصا بدرجة أساسية في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين مع ظهور قانون (10/90) المتعلق بالنقد و القرض في الجزائر، و الذي صدر في 1990/04/14م [قانون 90 10 المتعلق بالقرض و النقد، المؤرخ في 1990/04/14].

و قد ظهرت من واقع هذا القانون أفكار لإعادة هيكلة و إصلاح المنومة البنكية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العولمة البنكية و المالية، و التي تتمثل أهم ملامحها في التطورات و التحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية و البنكية الدولية، و مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود و إزالة المعوقات التشريعية التنظيمية التي تحول دون توسع البنوك في أنشطتها، لا سيما في إطار الإتفاقة العامة للتجارة و الخدمات، التي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال. لذلك توجب القيام بإصلاحات عميقة و جذرية لضمان تكوين منظومة بنكية متطورة و قادرة على مواجهة التغيرات السريعة على الصعيد الداخلي و الخارجي.

تم التعرض في الفصل السابق إلى الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بما في ذلك تلك التي تقوم بها بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، في إطار برنامجي التثبيت و التعديل الهيكلي، مع الإشارة إلى الدور الجوهري الذي يلعبه النظام البنكي الوطني في إنجاح هذه الإصلاحات. و قد باشرت السلطات العمومية بإصلاح النظام البنكي بإصدارها للقانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض*.

1-1. أهداف و مبادئ قانون النقد و القرض

يعتبر قانون 10/90 نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن تحتلها البنوك في دفع عجلة التنمية، حيث حمل في طياته أفكارا جديدة تتعلق بتنظيم الجهاز البنكي و أدائه،مستندا في ذلك إلى مجموعة من المبادئ الأهداف.

1 1 1. أهداف قانون النقد و القرض

جاء قانون النقد 10/90 لينظم القروض على أسس اقتصادية قائمة على إيديولوجيات اقتصاد السوق. و من أهم الأهداف التي برمج لتحقيقها نذكر ما يلي:

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي نظرا لما خلفه من تضخم و انحراف غير مراقبين

* في الواقع بدأ الإصلاح النقدي مع قانون أوت 1986 المشار إليه سابق و الذي يكيف النظام البنكي مع قوانين الاستقلالية، و لكن بعد قانون أفريل بداية الإصلاح الجذري للنظام النقدي في إطار أفق التحول إلى اقتصاد السوق.

- إعادة التأهيل بنك المركزي في تسيير النقد و القرض و منحه الاستقلالية عن وزارة المالية و تكليفه بتسيير السياسة النقدية، كذا منحه امتياز الإصلاح النقدي
- إقامة نظام بنكي قادر على جلب توجيه مصادر التمويل من خلال استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية العمل في ظروف المخاطرة (إعطاء الصيغة التجارية للبنوك)، و كذا توفير سائل عديدة للضبط الاقتصادي
- تطبيق قواعد يغلب عليها طابع الشفافية و التحكم في العلاقة بين الخزينة و النظام المالي
- إنشاء مجلس النقد و القرض، الذي يتولى إدارة البنك المركزي. اعتباره السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان ،النقد الأجنبي ،الدين الخارجي ،السياسات النقدية
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين و الخواص في ميدان النقد و القرض
--جلب المستمر الأجنبي و تشجيعه من خلال إجراءات مسهلة وضعها بنك الجزائر، منها صدور قانون الاستثمارات و إنشاء سوق مالية.

1 1-2. مبادئ قانون النقد القرض

لقد جاء قانون 10/90 بمبادئ جديد يرتكز عليها النظام البنكي، نوجزها فيما يلي:

1-1-2-1.عزل القرارات في الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية

ينص هذا المبدأ على كون كل القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، و بناءا على الوضع النقدي السائد الذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها و بالتالي توقيف التعامل وفق الأسلوب السابق القائم على القرارات النقدية المتخذة تبعا للقرارات الحقيقية الصادر عن هيئة التخطيط. حيث كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المخططة. إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد و القرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:
- إعادة الاعتبار للنظام البنكي و الإقرار بدوره كمركز لنظام التمويل، و إعادة صياغة شبكة التمويل الوطنية وفقا لمعايير القيمة
--استعادة الدينار لوظائفه التقليدية كمعيار للقيد الميزاني، و توحيد استعمالاته الداخلية في المؤسسات العمومية و المؤسسات الخاصة و العائلات [لطرش، 2002، ص ص 306-307] - يتم تقديم القروض وفقا لشروط غير تمييزية بحسب الطبيعة القانونية للمتعامل الاقتصادي فيما إذا كان مؤسسة عمومية أو مؤسسة خاصة
- الوصل بمعدلات الفائدة إلى درجة من المرونة النسبية، التي تمكنها من التأثير على القرارات المتعلقة بالقرض.

1-1-2- 2. عزل الدائرة النقدية عن دائرة ميزانية الدولة

إن الدور التي لعبته الخزينة في الوساطة المالية في السابق، و لجوئها المتواصل إلى البنك المركزي لتمويل عجزها من الأسباب الرئيسية للإصدار النقدي. الأمر الذي تولد عنه تهميش لدور البنوك التجارية من جهة، و ارتفاع في حجم الدين من جهة ثانية. حيث نتج عن اللجوء المستمر إلى البنك المركزي دين قدر سنة 1989 بحوالي 110 مليار دج، اتجاه هذا الأخير و 10 مليار دج اتجاه البنوك التجارية. و في إطار إصلاحات 1990، حاول قانون النقد و القرض تصحيح هذا الاختلال عن طريق تنظيم علاقة إعادة التمويل بين البنك المركزي و الخزينة، و تقليص حرياتها في تمويل عجزها عن طريق الاستفادة التلقائية من الموارد بلا حدود أو شروط دون أي قيد من لبنوك. و تتجلى العلاقة الجديدة بين البنك المركزي و الخزينة على ثلاث مستويات [لطرش، 2003 ،ص 198]:

تحديد وتنظيم علاقة التمويل الجديدة بين البنك المركزي و الخزينة (سواءا أكان ذلك في نص القانون 10/90 أو نص الأمر 11/03)، و وفقا لهذه العلاقة الجديدة، أصبحت التسبيقات التي تستفيد

منها الخزينة من قبل لبنك المركزي خلال سنة محدودة من حيث مبلغها، و لا ينبغي أن تتعدى حدود 10% من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة خلال السنة المالية الفارطة. مع ضرورة تسديدها قبل انقضاء السنة.

-تنظيم التمويل غير المباشر للخزينة عن طريق الاحتفاظ بسندات عمومية يمكن الحصول عليها من البنوك في إطار عملية السوق المفتوحة. و قد حدد مبلغ هذا التمويل 20% من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية المنصرمة. و ينص في هذا الصدد على أنه: «لا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على سندات عامة 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة السابقة" [قانون 90 10، المادة 77].

و لكن الأمر رقم 11/03 تساهل نسبيا مع هذه القاعدة الصارمة. إذا أشارت المادة 45 منه إلى أن البنك المركزي يمكن أن يتدخل في السوق النقدية إما مشتريا أو بائعا لسندات عمومية (أو خاصة) مقبولة لإعادة الخصم على أن لا تكون لفائدة الخزينة أ الجماعات المحلية التي أصدرتها. التقييد الوحيد لهذا التدخل هو أن تكون هذه العمليات في الحدود و الشروط التي يحددها مجلس النقد و القرض. إضافة إلى ذلك فقد أجاز الأمر 11/30 في مادته 46 للبنك تقديم تسبيقات للخزينة على وجه الاستثناء على أن توجه هذه التسبيقات فقد نحو التسيير النشط للدين العمومي الخارجي.

-نظم قانون تموين البنك المركزي لحسابه الجاري البريدي و لكن دون أن يحدد المبلغ. و مع ذلك ، فإن هذا التموين لا يتعدى بأي حال من الأحوال سد حاجاته العادية، التي تعد غير مستقرة و لا يمكن تحديدها. و لكن إطلاق صفة الحاجة على هذا التموين هو أمر يقصد منه عدم تحويل ذلك عن غايته الأساسية، " يبقي البنك المركزي لدى مركز الصكوك البريدية مبالغ تطابق حاجاته المرتقبة عادة [المادة 80 من القانون 90 10 و تم تأكيد هذه القاعدة بالمادة 48 من الأمر 03-11].

نستنتج من خلال الصيغ السابقة للعلاقة الجديدة بين الخزينة العمومية و البنك المركزي أن قانون النقد و القرض يهدف إلى تحقيق بعض الغايات الهامة لضبط أداء المجال النقدي، و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- دعم استقلال البنك المركزي تقليص حرية الخزينة
- تقليص ديون الخزينة اتجاه النظام البنكي محاولة إعادة تشكيل محفظة هذا الأخير
- الحد من لآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية
- دفع الخزينة نحو عقلنة نفقاتها و الاعتماد على المصادر غير التضخمية في تمويل عجزها.

1-1-2-3. عزل دائرة ميزانية الدولة عن دائرة القرض

تم اعتماد هذا المبدأ لوضع حد نهائي للدور الذي كانت تلعبه الخزينة العمومية في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية في ظل النظام الموجه من جهة، و الحد من التهميش الذي كان يعاني منه القطاع البنكي في مجال الوساطة المالية من جهة أخرى، حيث ينص قانون 10/90 في هذا المجال في المادة 120: "يمنع على كل شخص طبيعي أو معنوي القيام بالعمليات التي تجريها البنوك و المؤسسات المالية بشكل عادي عملا بأحكام المادتين 114 و 115". و قد أكد الأمر 11/03 في المادة 70 من هذه القاعدة ، حيث نص على أن: " البنك فقط هي الحيدة المؤهلة لإجراء كل العمليات الموصوفة في المواد من 66 إلى 68 و ذلك على سبيل الحرفة الاعتيادية "* .

* بالرجوع إلى المواد من 66 إلى 68، نجد إحالة إلى العمليات التي تجريها هذه البنوك و خاصة استلام الأموال من الجمهور و منح القروض و هي الأعمال التي يمنع أي شخص آخر (معنوي أو طبيعي) القيام بها بما في ذلك الخزينة العمومية.

و ابتداء من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية. و يسمح الفصل بين هاتين الدائرتين بإبعاد الخزينة عن عملية تمويل الاقتصاد، استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية في تعبئة الموارد، و منح القروض و كذا تطوير كفاءتها في تسيير وسائل الدفع.

1-1-2-4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة

أقر قانون النقد و القرض على ضرورة تواجد سلطة نقدية وحيدة و مستقلة تدعى "مجلس النقد و القرض"، هدفها ضمان انسجام و تناسق السياسة النقدية و تنفيذها. و وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية على مستوى البنك المركزي، و جعلها تتميز بالميزات التالية [لطرش الطاهر، 2003، ص 186]:

- سلطة وحيدة: لضمان انسجام السياسة النقدية
- سلطة مستقلة: لضمان تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية، و دون أن تتأثر بالتدخلات و الضغوطات الخارجية
- سلطة متواجدة في الدائرة النقدية: لضمان التحكم في تسيير النقد، و عدم تضارب الأهداف النقدية المسطرة.

1-1-2-5. وضع نظام بنكي على مستويين

كرس قانون النقد و القرض مبدأ وضع نظام بنكي بمستويين، و هو مبدأ جاء به لأول مرة في أوت 1986 والذي يعني تمييز المؤسسي بين دور البنك المركزي كسلطة نقدية باعتباره الملجأ الوحيد للإقراض، و بين نشاط القرض الذي تقوم به المؤسسات البنكية الأخرى [Les cahiers de la réforme- n° 04 , p13]. و بموجب هذا القانون، فعلا البنك المركزي يلعب دور بنك البنوك من خلال فرض رقابته على نشاطاتها و متابعة مهامها و بترأسه للهرم البنكي، أصبح بإمكانه تحديد القواعد العامة للقطاع البنكي، و معايير توجيه النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية و المالية.

2. تنظيم الجهاز البنكي في ظل قانون النقد و القرض

لقد فتح قانون النقد و القرض الباب أمام تأسيس البنوك الخاصة و الأجنبية للتواجد إلى جانب البنوك العمومية التي تهيمن على تركيبة النظام البنكي الجزائري، هذه الخطوة التي تعتبر تحولا نوعيا في النظام البنكي الوطني. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا القانون قد أعاد صياغة و تنظيم مهام مختلف المؤسسات المكونة لهذا النظام.

2-1. البنك المركزي و هياكله في ظل قانون النقد و القرض

- أعاد قانون النقد و القرض الاعتبار للبنك المركزي بعد أن عصفت بصلاحياته إصلاحات السبعينات و أوائل الثمانينات، التي أرادته أن يكون مجرد آلة لإصدار الأوراق النقدية. و منذ 14 أفريل 1990، تم تغيير اسم البنك المركزي الجزائري إلى بنك الجزائر، و تعرف المادة 11 من هذا القانون البنك المركزي على أنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الحرية المالية"، لا يخضع إلى القيد في السجل التجاري و مع ذلك فهو يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية، باعتباره تاجرا في معاملاته مع الغير و يمثل قمة الجهاز البنكي [أنظر المواد 4 13-14-15-16-55 من قانون 10/90] .

كما لا يخضع إلى أحكام القانون 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية. و يقوم بنك الجزائر بالمهام الكلاسيكية للبنوك المركزية عن طريق هيئة تسمى مجلس النقد و القرض.

و لقد أقر القانون استقلالية البنك في التسيير و الإدارة عن طريق إنشاء هيئات منحها المشرع صلاحيات محددة، تتمثل في المحافظ و نوابه، مجلس النقد و القرض و المراقبين.

2-1-1. المحافظ و نوابه

يتم تعيين المحافظ و نوابه الثلاث لموجب مرسوم رئاسي لمدة 6 و 5 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يتم إنهاء مهامهم بموجب مراسيم رئاسية أيضا، و ذلك في حالة العجز الصحي، أو الخطأ الفادح. و لا تخضع وظائف المحافظ و النواب إلى قواعد الوظيف العمومي، كما لا يتمتعون بحق ممارسة أي مهنة أو نشاط مهما كان، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي. و يتمتع محافظ البنك بصلاحيات واسعة يتولى من خلالها إدارة شؤون البنك المركزي (اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية، البيع و الشراء الأملاك المنقولة و غير المنقولة، تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات...). كما يحظى باستشارة الحكومة له في المسائل المتعلقة بالنقد.

2 1-2. مجلس النقد و القرض

هو مجلس وطني يتكفل بتسيير بنك الجزائر عوضا عن المجلس الوطني للقرض الذي أوجده القانون السابق، و يعتبر إنشاء مجلس النقد و القرض شيئا جديدا في النظام النقدي الوطني، إذا يتمتع بسلطات واسعة في تسيير النقد و القرض. و بعدما كان في القانون 10/90 يؤدي أيضا دور مجلس إدارة البنك المركزي إلى جانب وظيفة السلطة النقدية في البلاد، فقد فصل الأمر 01/01 (و تم تأكيد ذلك مع الأمر 11/03) بين الوظيفتين، و أصبح المجلس يمارس فقط مهام السلطة النقدية. بينما يسير البنك بواسطة هيئة جديدة هي مجلس إدارة بنك الجزائر. و يتكون مجلس النقد و القرض حسب المادة 58 من الأمر 11/03 من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك
- شخصيتين (02) تختاران لكفاءتهما في المسائل الاقتصادية و النقدية و تعينان بموجب مرسوم رئاسي.

و إذا رجعنا إلى ذات الأمر في مادته 18، نجد أن مجلس الإدارة يتكون من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة أعضاء.
- ثلاثة (03) موظفين ساميين يختارون لكفاءتهم في المسائل الاقتصادية و المالية و يعينون بمرسوم رئاسي، كما يعين ثلاثة (03) مستخلفين بمرسوم رئاسي أيضا، يعوضون الموظفين الثلاثة متى تطلب الأمر ذلك.

و هكذا نجد أن مجلس النقد و القرض الذي يمارس مهام السلطة النقدية، أصبح يتكون من تسعة (09) أعضاء عوض سبعة (07) أعضاء في القانون 10/90 و يتخذ هذا المجلس الذي يرأسه المحافظ قراراته بالأغلبية، و ذلك حسب ما تنص عليه المادة 60 من أمر 11/03. كما يقوم بتنظيم إصدار النقود، و يحدد شروط تنفيذ عملية البنك المركزي في علاقته مع البنوك و المؤسسات المالية لإعادة التمويل، تسيير السياسة النقدية...) [لطرش، 2002، ص 310]. و يضطلع بصفة دائمة على التسيير و متابعة و تقييم السياسة النقدية، كما يخضع شروط فتح الفروع و المكاتب التمثيلية للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر. و من ناحية أخرى، يقوم بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية، و تنظيم سوق الصرف و مراقبة الصرف.

2-2. البنوك و المؤسسات المالية

فتح قانون النقد و القرض المجال أمام إمكانية إنشاء أنواع مختلفة و متنوعة من مؤسسات الائتمان، تستجيب كل نوع منها إلى مقاييس و شروط محددة.

2-2-1. بنك التنمية المحلية

في إطار الإصلاحات 1990، تم تحويل بنك التنمية المحلية من بنك للدولة إلى بنك مراقب منها و من الجماعات المحلية، و يمكن حصر دوره في النقاط التالية:

- تجميع الادخار عن طريق فتح وكالات على مستوى الولايات و الدوار

- تمويل الاقتصاد الوطني بواسطة القروض القصيرة و المتوسطة و الطويلة المدى
- تنفيذ كل عمليات القرض و السلفيات لحساب المؤسسات المالية الأخرى، سواء بضمان أو بدونه
--يلعب دور الوسيط في تحقيق العمليات المالية و التجارية لحساب زبائنه وفقا للقوانين المعمول بها.

2 2-2. بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يمكن حصر الإصلاحات التي مست هذا البنك في هيكلته كنظام يضم صناديق جهوية، تتمثل وظيفتها الأساسية في منح قروض ضرورية لتمويل الوظائف الفلاحية من أجل ترقية المناطق الريفية.

2-2-3. الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

لقد خولت له إصلاحات 1990 بالتدخل في تمويل الصناع و التجار بالتجزئة و كذا المهن الحرة، إضافة إلى الوظيفة الأساسية التي أنجز من أجلها و هي جمع المدخرات الفردية. و يتميز بعلاقته الوطيدة مع الخزينة، إذ لا يمكنه تحويل المدخرات الجارية إلى قروض متوسطة و طويلة الأجل، كونه يحتفظ بودائع تحت الطلب.

2-2-4. المؤسسات المالية

لم يعرف قانون 90/10 صراحة المؤسسات المالية، و لكن أشار إلى وظيفتها تلميحا في نص المادة 71 من الأمر 11/03. في هذا الخصوص، فإن المؤسسات المالية لا تستطيع تلقي الودائع من الجمهور و لا خلق و تسيير وسائل الدفع، و ما عدا هاتين الوظيفتين تستطيع هذه المؤسسات القيام بكل العمليات الأخرى، خاصة منح القرض و عمليات الصرف.

2 2-5. البنوك و المؤسسات المالية الأجنبي

حسب المادة 127 من القانون 10/90، فإنه يمكن فتح أي تمثيل لبنك أو لمؤسسة مالية أجنبية و ذلك بترخيص من مجلس النقد و القرض، فيكون خاضعا لقواعد القانون الجزائري، حيث يشترط توفر الحد الأدنى لرأس المال المطلوب تواجده من طرف البنوك الوطنية. و قد حدد المجلس رأس مار هذه المؤسسات المالية ما بين 500 و 1000 مليون دج سنة 1990، و أكد هذا المبلغ سنة 1993 [موسى مبارك،2005،ص130].

-وقد قرر مجلس الجزائري النقد و القرض في أخوار سنة 2008 (ديسمبر) إجراء تنظيمي جديد يتمثل في مضاعفة قيمة الرأس المال الأدنى المطلوب للبنوك و المؤسسات المالية على حد السواء، حيث سيرتفع الحد الأدنى من الرأس المالي المطلوب بالبنوك و الفروع البنكية إلى 10 مليار دج أي ما يعادل 100 مليون أورو، فيما سيصل حجم رأس مال المؤسسات المالية و فروعها قيمة 3.5 مليار دج أي 35 مليون أورو، و يأتي هذا الإجراء لضمان استقرار النظام البنكي الوطني و تفاديا لتبعات الأزمة المالية العالمية [الجريدة الرسمية نفس الأمر المادة 03 المعدلة لأحكام المادة 23 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990].

3. الإصلاحات البنكية بعد قانون النقد و القرض 1990

شهدت المنظومة البنكية الجزائرية إصلاحات عديدة و متنوعة، هدفها الأساسي إزالة العوائق و معالجة الإختلالات المالية التي تعاني منها، لتتماشى مع المبدأ العام للإصلاحات الاقتصادية للبلاد، و قد تجسدت الانطلاقة الفعلية للإصلاحات البنكية في قانون النقد و القرض 10/90 الذي اعتمد مضمونه على تعميق الإصلاحات و إحداث قطيعة فعلية مع ما كان سائد من قبل، لتليه عدة تعديلات من أهمها تلك الصادرة سنة 2001، 2003 و تلك المطبقة ابتداء من 2004 ضمن برنامج الإصلاح المالي.

و في إطار إعادة تكييف البنوك و إعدادها لمواجهة متطلبات السوق، قامت الجزائر بعقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 نتج عنه برنامج التثبيت الاقتصادي و برنامج التمويل الموسع في السنة الموالية لمدة 3 سنوات. كما كان من الضروري القيام بعملية الخوصصة أو بالأحرى التعجيل به

إذ لا يمكن تصور اقتصاد السوق يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية بدونها، و تتمثل أهم التعديلات في النقاط التالية:

3-1. الإصلاحات الجديدة للجهاز البنكي و إعادة تأهيله

- قامت السلطات الجزائية بإعادة هيكلة القطاع البنكي و تطهير حافظات البنوك العمومية و كذا قدراتها التنظيمية، و ذلك في إطار تدعيم الهيكل الجديد للبنوك و تحسين فعاليتها من أجل تحديث الاقتصاد الوطني. و خلصت عملية المرجعة التي قامت بها مكاتب دراسات دولية تحت إشراف بنك الجزائر خلال السنوات 91، 93، 95 إلى ضرورة القيام بإصلاحات عميقة على عدة مستويات [محرزي ، ص 32 33] :

3-1-1. على المستوى المالي

في إطار تكييف البنوك و إعدادها ضمن الشروط الرئيسية التي يدعمها صندوق النقد الدولي و التي تهدف إلى تخفيف الضغوط المالية على البنوك، سارعت السلطات العمومية إلى تطبيق برنامج التثبيت منذ سنة 1994نتيجة عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي للخروج من دائرة العجز و التخفيف من حدة التضخم و كان ذلك نتيجة:

- ارتفاع معد خدمات الديون الذي وصل إلى 100% في الثلاثي الأول من سنة 1994
- انخفاض الاحتياطات التي بلغت 1 مليار دولا في نهاية مارس 1994
- عجز الخزينة العمومية
- التوسع في القاعدة النقدية منتظم.

و كانت الأهداف التي يسعى إليها الاتفاق هي:

- إصلاح النظام البنكي و المالي من خلال فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بقيمة 3% من الودائع البنكية، عدا العملات الأجنبية و ذلك سنة 1994، و تحرير أسعار الفائدة و اعتماد سياسة مرنة لسعر الصرف
- إصلاح و خوصصة المؤسسات العمومية (يكون تمويل إعادة الهيكلة بواسطة التمويل الذاتي أو التمويل البنكي بمشاركة رأس المال الخاص)
- مكافحة التضخم و تحسين السيولة النقدية عن طريق الاستقرار في معدل الصرف
- ارتفاع معدل الكتلة النقدية
- التخفيف من عجز الميزانية
- توفير ظروف ملائمة لتكوين رؤوس الأموال (مبدأ السوق، البورصة).

و قد ساعدت إجراءات الانفتاح الاقتصادي من جهة و تحسين مستوى العائدات من المحروقات من جهة أخرى على تحسين الوضعية المالية و استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، الأمر الذي أدى إلى تسجيل وضع جديد لجداول أعمال الإصلاحات بالرغم من حداثة انطلاقها الفعلي سنة 1994، و تعد عملية إنشاء سوق الأوراق المالية و سوق للصرف فيما بين البنوك خطوة هامة نحو تفعيل آليات عرض الموارد المالية خاصة في الأجل القصير، أين تساهم معدلات الفائدة المحررة تدريجيا و المتبوعة بتحرير تدريجي لمعدلات الصرف في تحسين الوضعية المالية للبنوك (بعد إعادة الهيكلة و تصفية الديون المعدومة، و إجراءات إعادة رسملة البنوك و تطهير حوافظها المالية) إلى رفع مركز القرارات بشأن التمويل و التنظيم الحذر للمخاطر البنكية، بناء على معايير موضوعية و تقديرات حول

خصائص السوق المالية و النقدية في الجزائر، و الاستفادة من فرض الحصول على السيولة اللازمة، خاصة بعد العمل بنظام المزايدات و اتفاقيات إعادة الشراء المطلقة منذ 1995. و توجهت بذل نشاطات السوق نحو ضمان المزيد من التنافسية البنكية و الشفافية بخصوص معايير توزيع القروض.

على هذا الأساس، ظهرت أسعار فائدة حقيقية موجبة لأول مرة ابتداء من سنة 1994 بعد إزالة كل القيود المفروضة عليها تدريجيا، و استبدال التحديد الإداري للأسعار و الحدود القصوى لمعدلات القروض بضوابط تحدد على فروق أسعار الفائدة، كما يعد تطبيق تقنيات السوق المفتوحة بداية للتحرر في القطاع البنكي من نظام التمويل الذي كان موجها بإشراف الخزينة العمومية.

تجب الإشارة هنا إلى أن الحصيلة الإيجابية للوضعية المالية لا زال تفعيلها يتسم ببعض الصعوبات بالنظر إلى الوضعية شبه الاحتكارية للقطاع العام الذي بقي عاجزا عن تغطية نفقات الاستثمار المكلف بتنفيذها، كما لم تصل معدلات النمو الاقتصادي للمستويات المطلوبة التي لم تتجاوز 3-4% خلال العشرية، حتى و إن كان الانتقال من مرحلة الركود الاقتصادي المسجلة قبل سنة 1994 إلى مرحلة النمو يعد نتيجة هامة لم تحققها أغلب الدول التي تمر بمرحلة انتقال. فاستقرار الإطار الاقتصادي على المستوى الكلي لم يكن هدفا بحد ذاته، بل يعد قاعدة لتحديد أهداف أكثر طموحا، و يتعلق الأمر بالانتعاش الاقتصادي و رفع معدلات النمو و التشغيل بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة [عقبة،2003 ، ص189].

3-1-2. على المستوى التسييري والتنظيمي

تم إعداد عدة مراجعات على أساس التقديرات التقييمية المختلفة للمراجعين، و كذلك تقارير بنك الجزائر، و تتعلق أساسا بعصرنة و تطوير الوظائف الحيوية للبنوك و المتمثلة في الوظيفة التجارية، المحاسبية، نظام المعلومات، تسيير الخزينة، وظيفة الموارد البشرية و الرقابة الداخلية، كما تم تشكيل خلية تبحث في الطرق و السبل الكفيلة بتفعيل دور البنوك في التمويل، و انطلاقا مما ذكر، تم تكوين شركة تراقب المعاملات النقدية ما بين البنوك (Société d'automatisation (SATIM des transactions interbancaires et de la monétique سنة 1995، حيث كلفت بوضع معايير تطوير و توزيع وسائل الدفع.

3 1-3. على مستوى السياسة النقدية

ضمن الإطار النقدي الجديد، أدخلت عدة إصلاحات إضافية خلال الفترة 1991-1995، نذكر منها ما يلي:

- فرض حدود قصوى على الحجم الكلي لإعادة تمويل البنوك التجارية من البنك المركزي
- إزالة الحدود القصوى على ما تقدمه البنوك التجاري من قروض لبقية الاقتصاد
- استعمال الأدوات غير المباشرة لضبط السياسة النقدية من خلال النقاط التالية[موسى مبارك، 2005 ، ص 132]:

- فرض حدود قصوى على صافي القروض للمؤسسات العمومية الكبرى الخاضعة لإعادة الهيكلة المالية
- فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم القروض البنكية لهذه المؤسسات
- توقف البنك المركزي على فرض حدود قصوى لإقراض البنوك التجارية
- توجيه البنوك التجارية إلى السوق النقدية لإعادة التمويل
- تعزيز فعالية الرقابة النقدية غير المباشرة، و ذلك عن طريق لجوء بنك الجزائر إلى مزادات إعادة الشراء لتوفير السيولة للبنوك، و احتفاظه بتسهيل إعادة الخصم بهدف تقوية أسعار الفائدة، و تقديم قدر كبير من الشفافية و تحفيز المنافسة

- فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجاري بنسبة 3% من الودائع (استبعاد الودائع بالعملة الصعبة).

3-1-4. تدعيم فتح قطاع البنوك للمستثمرين الخواص و الأجانب

تزامن تحرير القطاع البنكي الجزائري مع صدور قانون النقد و القرض، و النظام الصادر عن نبك الجزائر رقم 17 08-1991، ليحدد شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية، و دعم هذا التحرير بصدور النظام 93-01 المؤرخ في 03-06-1993، المعدل و المتمم للنظام 02-2000 المؤرخ في 02-04-2000، و المتعلق بتحديد شروط تأسيس و إقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية في الجزائر، و قد سمحت مباشرة المؤسسات المالية و البنوك التابعة للقطاع الخاص لنشاطها ببروز محيط تنافسي على مستوى كل من سوق الموارد و سوق القروض، و كذا على مستوى الخدمات البنكية.

غير أن إفلاس بنكين تابعين للقطاع الخاص خلال سنة 2003 (ELKHALIFA BANK, BCIA) تتب عنه انخفاض في عدد البنوك الخاصة من جهة، و ظهور نقائص و أخطاء في تسيير الجهاز البنكي من جهة أخرى، الأمر الذي دفع ببنك الجزائر إلى وضع شروط أكثر صرامة و المطالبة بضمانات لتأسيس البنوك الخاصة، و تتجسد هذه الشروط في النظام رقم 06/02 تبعا لمداولات مجلس النقد و القرض التي عقدت في 24 سبتمبر 2006 هذا الإجراء يأتي في وقت تعرف فيه الساحة المالية في الجزائر عدة تغيرات إيجابية وأخرى سلبية.

وفي المادة الثالثة من النظام رقم 02-03 الذي أصدره بنك الجزائر المؤرخ في 9 رمضان 1423 الموافق 14 نوفمبر 2002 ، فإن طلب ترخيص تأسيس أي بنك أو فرع أو مؤسسة مالية في الجزائر، يجب أن يرفق بمجموعة من المعطيات المتعلقة ببرنامج النشاط الذي يمت إلى 5 سنوات، والمتمثلة أساسا في الإستراتيجية المتبعة لتسيير المؤسسة، و الوسائل المالية المسخرة لتطبيق هذه الإستراتيجية، و كذا الوسائل الفنية التي ينتظر استعمالها، بالإضافة إلى الكشف عن نوعية و شرعية المساهمين، و ضامنيهم المحتملين، و القدرة المالية لكل واحد منهم، و أيضا القدرة المالية لضامنيهم،و الكشف عن المساهمين الرئيسيين المشكلين للنواة الصلبة ضمن مجموعة المساهمين، و بالتزامهم تقديم المساعدة التي تتجسد في شكل اتفاق بين المساهمين.

كما اشترط بنك الجزائر أن يرفق بالطلب عرضا عن وضع المؤسسة في بلدها الأصلي، بما في ذلك المؤشرات حول سلامتها المالية و قائمة المسيرين الرئيسيين مع الإشارة إلى عدد الموظفين المرتقب وكذا الصلاحيات المخولة لكل مصلحة.

3-2. التعديلات التنظيمية و التشريعية للقطاع البنكي بعد 1990

تطبيقا لأحكام و مبادئ قانون النقد و القرض، بدأ بنك الجزائر الشروع في إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية و التعليمات المكملة للقانون، و التي تتضمن تحديد مفاهيم و قواعد و شروط و معايير ترتبط بمختلف جوانب العمل البنكي، و بالرغم من اعتبار قانون النقد و القرض معلما هاما في الإصلاح الهيكلي للقطاع البنكي الجزائري، إلا أنه بعد أكثر من عشر سنوات، بدا من الضروري تعديل أحكام بعض مواده.

3-2-1. الأمر 01-01 المتعلق بالنقد و القرض

- إن التعديل الذي جاء به الأمر 01 01 بتاريخ 27 فيفري 2001 مغيرا و متمما للقانون 10/90 أفرز ما يلي:.[Nass, 2003, p17]

تقسيم مجلس النقد و القرض إلى هيئتين:

***مجلس الإدارة**

-يتولى مجلس الإدارة تسيير و إدارة البنك المركزي، و يتكون من محافظ البنك المعين لمدة ست سنوات من طرف رئيس الجمهورية، و ثلاثة نواب بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات، و ثلاثة موظفين سامين يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي أيضا، يتولى تسيير البنك المركزي و إدارته و مراقبته على التوالي: محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ و مجلس الإدارة و مراقبان

[الجريدة الرسمية-العدد 14 الأمر 01 01 – بتاريخ 27 فيفري 2001 المادة 02 المعدلة لأحكام المادة 19 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل1900]

-لا تخضع وظائف المحافظ و النواب إلى قواعد الوظيف العمومي، و تتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة حكومية

-لا يمكن للمحافظ أو نواب المحافظ أن يمارسوا أي نشاط أ وظيفة أو مهمة أثناء ممارسة وظائفهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي [الجريدة الرسمية—نفس الأمر المادة 03 المعدلة لأحكام المادة 23 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990].

***مجلس النقد و القرض**

جاء الأمر 01-01 لسنة 2001 بتغيير على مستويين:

على المستوى المهام: لم تعد مهمة إدارة و تسيير البنك من صلاحياته بل أصبحت من صلاحيات مجلس الإدارة.؛

على مستوى التركيبة: بالإضافة إلى مجلس الإدارة، هناك شخصيات حرة يعينها رئيس الجمهورية بمرسوم لتكوين مجلس النقد و القرض، هذه التركيبة الجديدة مع الحفاظ على مبدأ استقلالية البنك المركزي ستخفف من اللاتوازن الذي كان من قبل ليس لصالح الحكومة[Nass, 2003, p176] و يتم تسيير المجلس كالتالي:

-يستدعي المحافظ المجلس و يرأسه، و يعد جدول أعماله، و يكون حضور ستة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعاته

-تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، و في حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا

-لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس

-يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه، و يمكن أن يستدعي للاجتماع كلما دعت الضرورة لذلك بمبادرة من رئيسه أو أربعة منه. و ما يلاحظ هنا أن سلطة المحافظ قد حددت من قبل السلطات التشريعية مقارنة بالقانون 10/90 حيث كانت سلطته مطلقة.

3-2-2. الأمر03-11 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض (10/90)

إن الأمر رقم 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 المعدل و المتمم لقانون القرض و النقد (10/90) أفرز جملة من التغيرات أهمها التعديلات التي مست المحافظ و نوابه و صلاحيات مجلس النقد و القرض. "إلا أن هذا الأمر لم يباشر العمل به و هذا حسب استطلاعات في بعض البنوك".

3-2-2-1.المحافظ و نوابه

-يتولى إدارة بنك الجزائر محافظا يساعده ثلاثة (03) نواب، يعين الجميع بمرسوم من رئيس الجمهورية، و تتنافى وظيفة المحافظ مع كل عهدة انتخابية و كل وظيفة حكومية و كل وظيفة عمومية، و كذلك الأمر بالنسبة لوظيفة ناب المحافظ [الجريدة الرسمية العدد 52 أمر 03 11 الصادر بتاريخ 27 أوت 2003].

-يقوم المحافظ بتمثيل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر و لدى البنوك المركزية الأجنبية و لدى الهيئات المالية و لدى الغير بشكل دائم.

-بالنسبة لمجلس الإدارة، فقد أصبح يتكون من: المحافظ رئيسا و نواب المحافظ الثلاثة بالإضافة إلى ثلاثة موظفين ذوي الرتب العليا، يتم تعيينهم بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، و كذلك أصبح حضور أربعة أعضاء على الأقل في مجلس الإدارة ضروريا لعقد اجتماعاته.

-يتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية، حيث يقوم المراقبان بحراسة عامة تشمل جميع مصالح بين الجزائر و جميع العمليات التي تقوم بها، و يمارسان حراسة خاصة مركزية المخاطر و مركزية المستحقات غير المدفوعة و كذا حراسة تنظيم السوق النقدية و تسييرها.يرسل المحافظ دوريا إلى رئيس الجمهورية تقريرا حول الإشراف البنكي، مع تبليغه إلى مجلس النقد و القرض و اللجنة البنكية، كما يسلم المحافظ سنويا إلى رئيس الجمهورية مع التبليغ إلى ريس الحكومة و مجلس النقد و القرض الوثائق التالية:

- تقرير حول تسيير احتياطات الصرف
- تقرير حول تسيير الديون الخارجية.

و كملاحظة يمكن القول أنه بصدور هذا القانون أصبحت سلطة المحافظ أكثر محدودية، حيث يلعب دور كبيرا في تنفيذ القرارات، بالإضافة إلى الرقابة الشخصية لأعمال بنك الجزائر من طرف رئيس الجمهورية.

3-2-2-2. مجلس النقد و القرض

يتكون مجلس النقد و القرض من [الجريدة الرسمية ـــالعدد 52 أمر 03 11 الصادر بتاريخ 27 أوت 2003]:

-أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر

-تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية و النقدية

-يعين الشخصان العضوان في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية.

و يخول للمجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما يلي:

-إصدار النقد كما هو منصوص عيها في المواد الأولى من هذا الأمر و كذا تغطيته

-وضع مقاييس و شروط عمليات البنك المركزي لاسيما فيما يخص الخصم و السندات تحت نظام الأمانة، و رهن السندات العامة و الخاصة، و العمليات المتصلة بالمعادن الثمينة و العملات

-تحديد مضمون السياسة النقدية و الإشراف عليها و متابعتها و تقييمها، و لهذا الغرض يحدد المجلس الأهداف النقدية و يحدد استخدام النقد، و كذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد

-الإشراف على غرفة المقاصة، و تسيير وسائل الدفع

-شروط اعتماد البنوك و المؤسسات المالية و فتحها

-شروط فتح مكاتب التمثيل البنكي و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر

-الشروط التقنية لممارسة المهنية البنكية و مهنتي الاستشارة و الوساطة في المجالين البنكي و المالي

-تحديد سياسة سعر الصرف و كيفية ضبط الصرف

-التنظيم القانوني للصرف و تنظيم سوق الصرف و كذا تسيير احتياطات الصرف.

و مما يلاحظ أثناء قيامنا بدراسة آلية عمل بنك الجزائر في هذه الحقبة من الزمن، زيادة قواعد الحيطة و الحذر فيما يخص منح القروض من قبل البنك المركزي.

3-2-3. برنامج الإصلاحات البنكية لسنة 2004

في إطار تحديث و عصرنة النظام البنكي في الجزائر، تم مواصلة تطبيق الإصلاحات البنكية ضمن ما يعرف ببرنامج الاصطلاحات المالية، و التي تخص كل من البنوك، مؤسسات التأمين و السوق المالية، هذا البرنامج الذي انطلق في نهاية سنة 2004، و المتعلق بتحقيق أهداف على مستوى الرقابة الداخلية للبنوك، و إعادة تنظيم المصارف بخصوص الحكم (Gouvernance) و التخصص، و كذا تحسين سوق الائتمان و تحديث نظام المدفوعات [Djoudi, 2008] .

3-2-3-1. إعادة تنظيم البنوك بخصوص الحكم (Gouvernance)

ظهر مفهوم الحكم (Gouvernance) سنة 1989 في تقرير للبنك الدولي حول أساليب الحكم و الإدارة في إفريقيا جنوب الصحراء، و ذلك في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، و تطور علم الإدارة من جانب آخر، فعلى المستوى العملي، لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع و تنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، والمؤسسات الدولية، و القطاع الخاص، ومؤسسات المتجمع المدني. و تجدر الإشارة إلى غياب مصطلح موحد و متفق عليه على تعريبه، حيث كثيرا ما نجد مصطلحات مختلفة تعبر عن نفس المصطلح من "إدارة الحكم" و "المحكومية" و "الحاكمية" و "الحوكمة" و "الحكمانية".

و يمكن تلخيص أهمية الحوكمة الجديدة في النقاط التالية[دهمش، 2003 ، ص 27- 30] :

-تعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه و رقابة العمليات التشغيلية للبنوك

-تعتبر الحوكمة الجدية عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادي.

و من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن سوء استخدام الحوكمة في البنوك يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي و المالي، و خير دليل على ذلك، ما حصل في الأزمة المالية الآسيوية.

و من أهم محددا الحكم الرشيد بالنسبة للمصارف الجزائرية عملية تخفيض تكلفة القروض، أي التخفيض في معدل الفائدة و كذا تحديث نظام الدفع من أجل التسريع في المعاملات من جهة، و ضمان تحقيق رقابة صارمة على مجمل المعاملات المسير من طرف النظام، و القائمة بين بنك الجزائر، البنوك التجارية، الخزينة العمومية و بريد الجزائر من جهة ثانية، أما فيما يخص سنة 2007، فتم تسجيل للشروع في استخدام نوع جديد من الرقابة مس نظامي الدفع (ARTS) و (ATCI) الذي يعتبر أول عملية تفتيش لهذين النظامين الذين دخلا في الإنتاج في السداسي الأول من سنة 2006.

3-2-3-2. تحسين سوق الائتمان

من أجل تعزيز و تدعيم سوق القرض و تقليص تكلفة الوساطة، كان لابد من التسريع في وتيرة إصدار السندات و الأصول المالية قصيرة الأجل، و تهيئة الظروف اللازمة لإصدار أدوات الدين القابلة للتداول مثل سندات الخزينة و شهادات الإيداع...

إن تحسين سوق الائتمان يستدعي التحكم في الأخطار، لذلك تم تأسيس و تشغيل صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و زود برأسمال معتبر (30 مليار دينار) في نهاية سنة 2007 [Djoudi , 2008] .

3-2-3-3. تحديث أنظمة الدفع

بالنسبة لأنظمة الدفع و المقاصة عن بعد، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية و بمساعدة البنك العالمي إلى إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS[1] أو ما أطلق عليه مصطلح نظام أرتس ARTS[2] و نظام آتكي ATCI[3]. و قد تم وضع الخطوط العريضة لبرامج تحديث نظام الدفع في أكتوبر 2004، ليشمل بنك الجزائر، الخزينة العمومية و بريد الجزائر الذين يأخذون صفة الشريك في هذا البرنامج.

- نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS

نظام التسوية الإجمالية الفورية، هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على أساس إجمالي، كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي و مستمر، لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة و يوفر نقطة تسوية كاملة التصفية العاملة في بلد ما، من خلال الحسابات المركزية للمصارف [Hadj Arab, 2006, pp 7-14].

و تتمثل أهدافه في النقاط التالية:

- تقليص آجال التسوية و تشجيع استعمال النقود الكتابية
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين
- تسوية عمليات البطاقة البنكية في وقت حقيقي، و كل وسائل الدفع الأخرى
- ترقية نظام الدفع الجزائري و جعله يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة
- تقوية العلاقات بين البنوك
- تشجيع و تحفيز إقامة البنوك الأجنبية.

- نظام المقاصة عن بعد Télécompensation

تم إحداث تغييرات جذرية بخصوص أنظمة تسوية المدفوعات فيما يتعلق بعمليات المقاصة الذي كان معتمدا على الأسلوب اليدوي غالبا*، الأمر الذي فرضته عملية المقاصة المتعلقة بالغرف المتباعدة مكانيا و التي انعكست سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن، فكان من الضروري التدخل الاستعجالي لإيجاد حل لهذه الإشكالية التي تعتبر عائق كبير أمام تطور المنظومة الصرفية.

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ATCI، و يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام باستعمال وسائل متطورة مثل المساحات الضوئية (SCANNERS) و البرمجيات المختلفة، و يمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة و وفق المعايير الدولية بهدف تحسين الخدمات البنكية المقدمة للزبائن.

[1]- RTGS: Real Time Gross Settlement system.

[2]- ARTS : Algeria Real Time Settlement, le système de règlement bruts en temps réel de gros montants et de paiement urgents.

[3]- ATCI : Algérie Télé compensation interbancaire.

دخل النظام حيز التنفيذ باشتراك كل من بنك الجزائر، كل البنوك التجارية، بريد الجزائرSATIM، جمعية البنوك و المؤسسات المالية (ABEF) مع كل فروعها و مكاتبها عبر كامل التراب الوطني.

و يعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية و الصور، و قد دخل حيز التنفيذ يوم 15 ماي 2006 في أول يوم للتبادلات و كانت البداية معالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتشمل باقي وسائل الدفع نهاية 2006، و يهدف نظام ATCI إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التسيير المحاسبي اليومي، و إعطاء نظرة شاملة و حقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية و الوطنية [Système de paiement de masse, flash info bulletin de la cnep banque – N° 2 – Mars 2006]
- تقليص آجال المعالجة، حيث يتم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام، على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم 48 ساعة
- تأمين أنظمة الدفع العام وإعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك
- مواجهة عملية تبييض الأموال في الجزائر.

- استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري

مما لا شك فيه أن جميع النشاطات الاقتصادية في الوقت الحالي و بصفة أساسية تعتمد على الخدمات البنكية، و الواقع يبرهن أن تطور و تنوع هذه الخدمات يصاحبه تطوير الاقتصاد ككل، الأمر الذي دفع ببعض المؤسسات البنكية الجزائرية إلى القيام بمجهودات معتبرة من أجل تطوير الشبكات الإلكترونية للدفع و التسديد، منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني[بوعافية ،2005 ،ص164]، حيث قامت بإصدار بطاقات السحب بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير و تحديث وسائل الدفع للنظام البنكي الجزائري
- تطوير و تسيير التعاملات النقدية ما بين البنوك
- تحسين الخدمة البنكية و زيادة حجم تداول النقود
- وضع الموزعات الآلية في المصارف.

و فيما يلي سنحاول توضيح عملية السحب بواسطة البطاقة البنكية في الجزائر

*نلاحظ إدراج كل المصارف التابعة للمنظومة البنكية الجزائرية للأنظمة الجديدة فيما يخص المقاصة عن بعد، الأمر الذي يسهل من عملية المقاصة و لكن لا يعالج الإشكالية بطريقة نهائية نظرا للنقص الفادح الذي يعاني منه القطاع من حيث الكفاءات و المتخصصين من جهة، و غياب دورات تكوينية متخصصة من جهة ثانية.

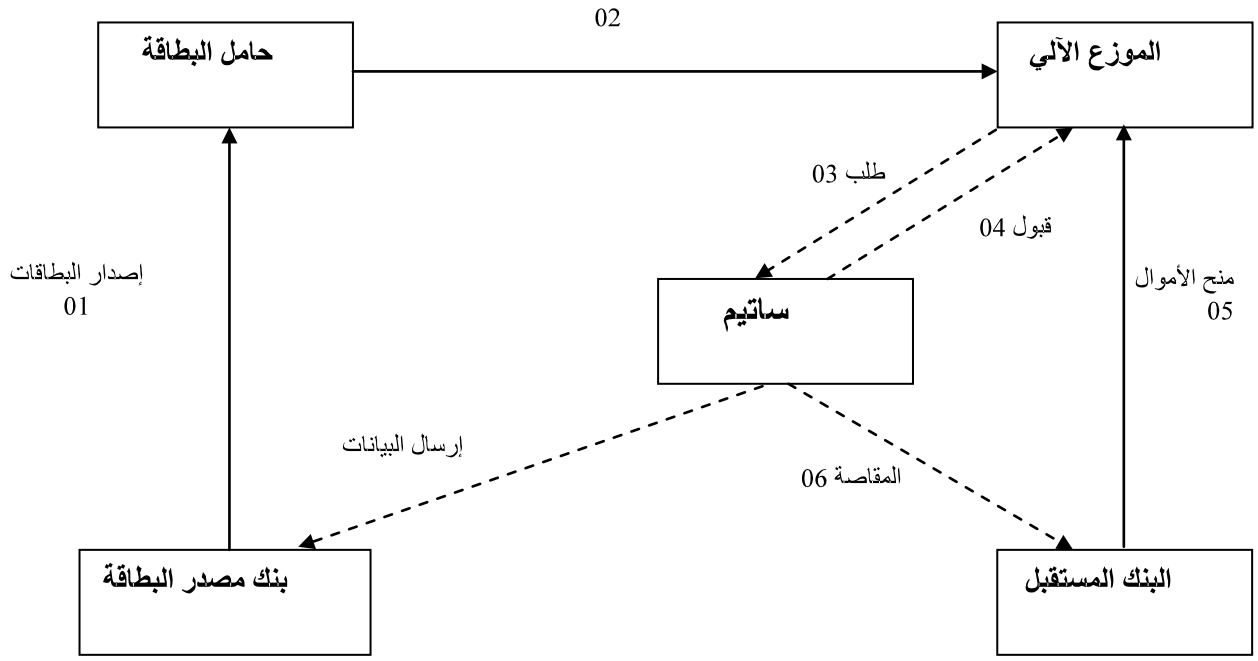

الشكل (3-1): عملية السحب بواسطة البطاقة البنكية في الجزائر

SOURCE: SATIM

ملاحظة: الخط المستمر يعني المسار المرئي من خلال شبكة الاتصالات، أما المتقطع فيمثل المسار غير المرئي.

II -الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري (BNA)

سنتعرض في هذا المبحث إلى بنك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(BNA) بشيء من التفصيل، و ذلك من خلال التعرف بالبنك والوقوف على مختلف أنشطته لا سيما وظيفة الرقابة. و قد تم اختيار البنك الوطني الجزائري للأسباب التالية:

- استحالة إجراء دراسة ميدانية شاملة لمختلف البنوك الجزائرية، و ما يتطلب ذلك من جهد ووقت
- البنك الوطني الجزائري (BNA) من الناحية التاريخية يعتبر أول بنك تجاري جزائري ظهر بعد الاستقلال
- السمعة التجارية للبنك داخليا و خارجيا
- حجم الزبائن و تنوعهم (تجار،صناعيون ،موظفون ...) بسبب الحملات الاشهارية التي يقيمها البنك و تنوع خدماتها
- التسهيلات المقدمة ،و فرصة الاطلاع على الوثائق ، على مستوى المديرية العامة المركزية أو الجهوية و خاصة على مستوى وكالة قسنطينة
- المعرفة الشخصية لبعض المسؤولين بهذا البنك .

1. الإطار القانوني للرقابة الداخلية في الجزائر

يعتبر النظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك و المؤسسات المالية الذي أصدره بنك الجزائر المؤرخ في 03 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011 الإطار القانوني للرقابة الداخلية في الجزائر و الذي جاء لتعديل نظام بنك الجزائر رقم 02-03 الصادر سنة 2002 حيث تضمن النظام مجموعة من المواد تهدف إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك و المؤسسات المالية إقامتها،لا سيما الأنظمة المتعلقة بتقدير و تحليل المخاطر و الأنظمة الخاصة بمراقبتها و التحكم فيها.

ينبغي على البنوك و المؤسسات المالية أن تضع رقابة داخلية،عن طريق تكييف مجموع الأجهزة المذكورة في هدا النظام،مع طبيعة و حجم نشاطاتها،أهميتها و لموقعها و مع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها [المادة 5 من النظام 11--08 المؤرخ في 03 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر2011] ،حيث يهدف نظام مراقبة العمليات و الإجراءات الداخلية خاصة في أحسن الظروف الأمنية و المصداقية و الشمولية إلى: [المادة 6 من النظام 11 08 المؤرخ في 03 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر]

- مراقبة مطابقة العمليات للأحكام التشريعية و التنظيمية ،للمقاييس و الأعراف والعادات المهنية و الأدبية و لتوجيهات هيئة التداول
- مراقبة التقييد الصارم بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر من نوع و التقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي ، لا سيما إذا تعلق الأمر بمعايير التسيير على شكل حدود قصوى
- مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية و المالية ،سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي أو لهيئة التداول ، المقدمة لبنك الجزائر و اللجنة البنكية أو المخصصة للنشر
- مراقبة شروط تقييم و تسجيل ،حفظ و وفرة المعلومات المحاسبية و المالية ، لا سيما ،بضمان مسار التدقيق في حالة العمليات المعالجة عن طريق المعلوماتية
- مراقبة نوعية أنظمة الإعلام و الاتصال.

أما المادة 07 من هذا النظام تنص بموجبها على تنظيم البنوك و المؤسسات المالية لأنظمتها الخاصة بالمراقبة بشكل يمكنها من:

- ضمان مراقبة منتظمة بواسطة مجموعة من الوسائل مستعملة بصفة مستمرة في الوحدات العملياتية لضمان الانتظام و الأمن و تصديق العمليات المحققة و كذا احترام التعليمات الأخرى أو التوجيهات المتعلقة بمراقبة المخاطر ، من كل طبيعة و المرتبطة بالعمليات
- مراقبة الانتظام و مطابقة العمليات وفق لدوريات مناسبة وكذا التقيد و الإجراءات و فعالية التنظيمات المذكورة في الفترة السابقة ، لا سيما ملاءمتها لطبيعة مجموعة المخاطر المرتبطة بالعمليات .

و تطبيقا لأحكام المادة 7 نصت المادة 8 على :

أ-ضمان رقابة دائمة للعمليات باستعمال مجموعة من الوسائل المتضمنة:

*أعوان على مستوى المصالح المركزية و المحلية مخصصين حصرا لهذه الوظيفة؛

*أعوان آخرين يمارسون أيضا أنشطة عملياتية.

ب- ممارسة رقابة دورية من طرف أعوان مخصصين ،غير المكلفين بالرقابة الدائمة المذكورة أعلاه.

2.التعريف بالبنك الوطني الجزائري

من الناحية التاريخية يعتبر البنك الوطني الجزائري (BNA) *La Banque National d'Algérie* أول بنك جزائري ظهر إلى الوجود ،و كان ذلك إداريا بموجب الأمر رقم 178/66 المؤرخ في 13 جوان 1966.

و إن كان البنك الوطني الجزائري سباقا إلى الوجود ضحى الاستقلال فان مجيئه لم يكن في واقع الأمر تجميع و جزأرة لتلك البنوك التي كانت تنشط في فترة الاحتلال و إلى غاية إنشاء البنك ،و هي على العموم من أنظمة مشابهة ،و هي كالتالي :

-البنك العقاري الجزائري التونسي :Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie و كان ذلك في 01 جويلية 1966 و الذي كان يضم حينها 133 فرع و كان هذا البنك بدوره عبارة عن امتداد القرض الشعبي الفرنسي في الجزائر

- بنك الخصم لمعسكر : Comptoir d'escompte de Mascara و كان ذلك بتاريخ جوان 1968

- بنك باريس و البلاد المنخفضة Banque de Paris et des Pays Bas و ذلك في جوان 1968

- بنك باريس الوطني Banque nationale de Paris في جانفي 1968؛

- القرض الصناعي و التجاري Crédit Industriel et Commercial و تم إدماجه في 01 جويلية 1967

- البنك الوطني الإفريقي للتجارة و الصناعة

Banque Nationale pour le commerce l'industrie Afrique و قد تم إدماجه في 01 جانفي 1968 و لعل الأسباب التي دعت إلى استحداث هذا البنك تتمثل أساسا في تلبية الاحتياجات المالية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا في تلك المرحلة

- و في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول البنك الوطني الجزائري إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 8.000.000.000دج ،مقسمة إلى 8000 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم ، و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 14 افريل 1990 و الذي يمنح استقلالية أكبر للجانب البنكي ،ألغى نظام التخصص للبنوك و أصبح البنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك ، يباشر مهامه المتمثلة في منح القروض و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة و دون فائدة . مع وضع قواعد تحمي البنك،و تجعل معاملاتها مع زبائنها أقل مخاطرة كل ذلك يدخل تحت سياسة البنك في التعامل

مع العملاء ،و مدى تحقيق الإستراتيجية العامة له . و حاليا يشق طريقه في سوق يتميز بالمنافسة القوية بـ :أكثر من 300 وكالة تقريبا عبر التراب الوطني .

2-1.إستراتيجية و أهداف البنك الوطني الجزائري

يحتم الإطار الاقتصادي الجديد على البنك أن يلعب دورا أكثر ديناميكية و أكثر مسؤولية ، من حاجة تمويل اقتصادية الإطار ،و بذلك وجب عليه عمليات تدخلاته تتم فعالية ،يشهد البنك مرحلة تتسم ضغوطات و كذا قيود المنافسة الناتجة عن وضعية الاقتصاد الحالية ،و أمام كل هذه الأوضاع وجب عليه إعادة النظر في أساليب و تقنيات التسيير التي يتبعها و العمل على ترقية نوعية و نشاطات عديدة للوصول إلى إستراتيجية المثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة ،تحظى بالاحترام من طرف المتعاملين الاقتصاديين ، والأفراد . على حد سوى لقصد تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي .

فحسب المرسوم التأسيسي للبنك الوطني الجزائري ،فان الأهداف الرئيسية المسطرة تتمثل في :

* توسيع و تنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مالية
* تحسين نوعية و جودة الخدمات
* تحسين العلاقات مع الزبائن
* الحصول على أكبر حصة في السوق
* تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج اكبر ، في تحصيل القروض ،و جلب موارد إضافية و بصفة عامة يمكن تقديم الوظائف التي زاولها البنك الوطني الجزائري فيما يلي :

أ- إقراض قطاع التسيير الزراعي الذاتي ،و مراقبة حتى عام 982 ، أين تكفل بالمهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) ؛

ب- تمويل القطاع العمومي الاقتصادي

ج- القيام بتنفيذ المخططات العمومية

د- الاضطلاع بمهام جميع العمليات التي عادة ما تقوم بها البنوك التجارية

هـ - إقراض المؤسسات العمومية و الخاصة

و- التدخل في مجال المشاريع السكنية ،و ذلك في جانب التمويل ،و بطريقة غير مباشرة بخصم الأوراق التجارية الخاصة بالبناء

ي- القيام بعمليات التجارة الخارجية

ن- المشاركة في رأسمال بنوك أجنبية مثل :

* البنك الأوروبي العربي (Euro –Arab –Banque) نسبة 5 % من رأسماله البالغ 40 مليون دولار أمريكي .

* اتحاد بنوك البحر المتوسط (Union Méditerranéenne des Banque) بـ: 38 % البالغ 80 مليون دولار.

2-2.مهام و وظائف البنك الوطني الجزائري

وفقا للقوانين و القواعد التي يتعامل بها في المجال البنكي و البنكي البنك الجزائري مكلف بما يلي :[1]

* تنفيذ جميع العمليات البنكية و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري بها العمل
* تطوير الموارد و هذا يفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود
* مديريات تسيير الشؤون المالية و المحاسبية و تضم:

- مديرية الميزانية

1 من وثائق أرشيف BNA .

- مديرية المحاسبة العامة
- مديرية مراقبة التسيير
- مديرية الخزينة .

* مديريات إدارية أخرى و تضم :
- مديرية الشؤون الدولية
- مديرية الموظفين و التكوين
- مديرية المفتشية العامة
- مديرية الاستغلال و الشؤون القانونية
- مديرية الأنظمة المعلوماتية
- مديرية الوسائل العامة
- مديرية الإنتاج البنكي
- مديرية الاتصال و التسويق.

إن عمل الوكالات و الفروع محدود بالنسبة لقرارات منح القروض يخول للوكالات منح القروض إذا كان قيمتها لا تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة ،و إذا فاقت قيمة القرض صلاحيات الوكالة يحول الملف إلى الفرع المشرف الذي له أعلى قيمة محددة كذلك ،و كل طلب تفوق قيمته هذا الحد يحول إلى الإدارة لاعامة ،و بالضبط إلى المديرية المتخصصة .

—و نظرا لوجود بعض التغير في الهيكل التنظيمي التي كانت تؤديها بعض المديريات مع الوظائف التي كان ينبغي أن تقوم بها و نظرا للمحيط الذي يعيش فيه BNA ، الذي يزداد تعقيدا يوما بعد يوم ، فدخول الجزائر اقتصاد السوق منح فرصا للبنوك الأجنبية من فتح فروع لها على التراب الوطني ،إضافة إلى فتح بنوك خاصة بهدف تشجيع المنافسة ،و بالتالي تحسين الخدمات المقدمة من طرف مجموع البنوك المتواجدة فهي بطبيعة الحال يشكل تهديدا للبنك الوطني الجزائري (BNA) مما يجبره على تغيير إستراتيجيته من أجل تسيير أمور البنك على أحسن وجه و تبسيط مهام الإدارات .

لقد قرر مسؤولو البنك الوطني الجزائري تغيير الهيكل التنظيمي للبنك (أنظر الملحق رقم 01 لهيكل تنظيمي الجديد الموضح) مع العلم أن الشكل التنظيمي الجديد لم يدخل حيز التطبيق بصفة كلية فقد بدأ البنك في تنفيذ هذه التغيرات تدريجية في بداية سنة 1999 ، و التنظيم الجديد يعد أكثر منطقية.

2-3. تنظيم البنك الوطني الجزائري

فكما يُبينه الهيكل التنظيمي للبنك ملحق رقم 01 فإن الوكالة تعتبر الخلية الأساسية للمنظمة، فعلى مستواها يتم التعامل و تنفيذ أهم العمليات البنكية مع الزبائن.

3. الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري

للتذكير فإن نظام الرقابة الداخلية يمثل مجمل الإجراءات و المعايير المندمجة عبر مختلف الأنشطة و التطبيقات البنكية. لهذا فإن تقييم هذه الإجراءات يتطلب من المراجع متابعة عن قرب لعينة من هذه الأنشطة، بحيث تكشف له حقيقة سير العمليات في البنك. أضف إلى ذلك، لابد من تدعيم البحث باستجوابات الرقابة الداخلية ومخططات تدفق المعلومات التي، إذا ما تم تحضيرها بشكل صحيح، توجه حتما المراجع إلى العمليات التي تشكل أكثر خطورة على البنك، والتي تستدعي تدقيقا معمقا.

للإشارة، فإن التقييم المستمر، الذي تقوم به خلية مستقلة كالمراجعة الداخلية، في البنك يساهم - بقدر كبير- على كشف الانحرافات و الأخطاء في الوقت المناسب، كما يساعد المسؤولين في تحديد أهم المخاطر البنكية.

3-1.عناصر الرقابة في سير العمليات البنكية

قبل متابعة، حرفية، لكيفية سير أهم عمليات البنك الوطني الجزائري ، نحاول أولا تلخيص عناصر الفحص للعمليات البنكية و كذا الأهداف المنتظرة من الرقابة الداخلية لهذه العمليات، على مستوى البنك.

3-1-1. تنظيم الرقابة

سنتناول من خلال هذا الجدول عناصر الرقابة الداخلية و الأهداف المنتظرة من مختلف العمليات الرقابية في *البنك الوطني الجزائري* .

الجدول رقم(3-1) : ***عناصر الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري***

موضوع الدراسة	عناصر الرقابة	الأهداف المنتظرة من الرقابة
الصندوق *Caisse*	▪ التحصيل - Encaisse ◂ بالدينار الجزائري ◂ بالعملة الأجنبية - تموين الصندوق - تحويل الأموال ▪ حسابات الخزينة C/Trésorerie - الخزينة العمومية؛ بنوك؛ CCP، بنك الجزائر. - التعبئة و التجنيد. ▪ عمليات الشباك Op. Guichet - التبادل اليدوي. - الدفع و السحب. - التحويل. - وضع تحت التصرف. - التحويل عن بعد (بسيط أو دائم) - إصدار الصكوك البنكية - تسليم الصكوك للقبض أو للخصم ▪ قسم الإيرادات Poste de recette - حساب خاص بتسليم الصكوك ◂ في المكان ◂ خارج المكان - حساب غرفة المقاصة - حساب أوراق القبض	▪ مطابقة العد النقدي بالرصيد. ▪ تجنب فقدان السيولة. ▪ تجنب العجز في تعبئة الأموال. ▪ حصر الفرص المفقودة ومحاولة معرفة الأسباب. ▪ تأمين المبالغ المالية. ▪ صحة وسلامة تنفيذ العمليات. ▪ تطبيق صحيح لتواريخ القيمة. ▪ اقتطاع ومراجعة عمولات البنك ▪ التخفيض من الاسترداد للمبالغ الغير مدفوعة. ▪ التقيد و السرعة عند معالجة العمليات مع بنوك زميلة - Confrère ▪ التخفيض ومتابعة أسباب تأجيل عمليات ما بين الوكالات. ▪ سلوك وقابلية تسديد الزبائن. ▪ عد وحساب الفوائد ▪ التصديق على أرصدة الحسابات.

	- أوراق غير مدفوعة عند الإطلاع. - حساب "غير مدفوع" للتسديد (IAR) - حساب شيك للدفع. - حساب التحصيل للوكالة. - حساب القبض للوكالة . - معالجة الحسابات لأمر. - حسابات متنوعة.	▪ تصريح بـ IAR لـ D.SERC وكذا عن الحسابات الغير مدفوعة التي تصرح لدى مركز الغير مدفوعات - C. Impayés . ▪ احترام آجال الإطلاع. ▪ تكوين مخصصات للمؤونة. ▪ اقتطاع العمولات والرسوم. ▪ إصدار شهادة " عدم الدفع". ▪ تعبئة الحقوق. ▪ احترام الآجال المحددة في العقود المبرمة فيما بين البنوك. ▪ تنظيم وتحميل العمليات في الحسابات المناسبة. ▪ متابعة صارمة لحسابات ذات الطابع الضريبي.
أمانة الالتزامات *Secrétariat Engagement* التجارة الخارجية *Commerce Extérieure* الالتزامات التجارية *Engagement Commerciaux*	▪ قسم " المنازعات ". ▪ قسم المالية. ▪ قسم المحفظة. ▪ قسم الكفالات والضمانات الاحتياطية. ▪ إنشاء و استرجاع إيرادات. المخصصات اقتطاع الضمان. ▪ اقتطاع العمولات (EPS). ▪ التبادل اليدوي وحسابات العملة. ▪ شكل الضمانات (بكل أنواعها). ▪ الديون الغير منتظمة. ▪ التنظيم. ▪ الفصل بين الوظائف الغير متجانسة. ▪ توزيع المهام. ▪ مراقبة و متابعة عمليات الجرد. ▪ برنامج التكوين.	▪ المحافظة على مصالح البنك و الزبائن: - تحديد و تخفيض المخاطر. - متابعة الملفات المتنازع فيها. - الرفع من المردودية. ▪ احترام القواعد الخاصة بالصرف. ▪ حماية المساهمات البنكية. ▪ استعمال عقلاني للوسائل.

الوسائل و التكوين *Moyens & Formation*		
التسويق في البنك *Marketing & Image de marque de la banque*	▪ الاستقبال والتكفل بطلبات الزبائن. ▪ الوكالات الجهوية. ▪ التنشيط التجاري. ▪ هيئة و سلوك المسؤولين و الأعوان.	▪ التحسين من نوعية تقديم الخدمات وكذا الاتصال بغرض المحافظة على صورة البنك.
مصالح المديرية الجهوية *Services DRE*	▪ <u>D.G.A.B</u> - توزيع واستعمال الميزانية التقديرية. - استغلال أمثل للموارد المادية و البشرية. - المحافظة على الأمن. ▪ <u>D.P.A.C</u> - الإجراءات المتخذة لتحسين البحث و الترقية و التنشيط التجاري للوكالات. ▪ <u>قسم القروض</u> - السرعة في معالجة ملفات القرض. - مسك ومتابعة ملفات القرض. - التكفل بمطالب واعتراضات الزبائن بخصوص القرض.	▪ السير الحسن لمصالح و أقسام المديريات الجهوية، مع ضمان تأطير جيد للشبكة.

الجانب المحاسبي الضريبي و المالي *Services DRE*	▪ مسك مكمبيوترة الوكالات. ▪ إعداد و مراجعة اليومية المحاسبية. ▪ تطهير الحسابات. ▪ التصريحات والقوائم الضريبية. ▪ معالجة الحالات الغير عادية والمخالفات المحاسبية.	▪ صحة و مصداقية الحسابات المالية. ▪ تجنب التكاليف العالية. ▪ تحقيق المردودية.
متابعة أثر تقارير الرقابة و المراجعة *Suivi d'effet des rapports de contrôle*	▪ الأخذ بالملاحظات و التوصيات المقدمة من قبل: ◂ محافظي الحسابات. ◂ مديرية المحاسبة. ◂ المفتشية العامة. ◂ هيئات المراجعة الخارجية.	▪ تحسين من تسيير اليومي للوكالات. ▪ احترام القوانين المعتمدة. ▪ صحة و مصداقية نظام المعلومات المستخدم.

المصدر: من وثائق البنك الوطني الجزائري

3-1-2. خلية المراجعة الداخلية

تبعا للتعليمة الداخلية للبنك الوطني الجزائري، التي تنص على أنه : " يتم تأسيس في كل مديرية جهوية قسم مكلف بالرقابة من الدرجة الأولى على جميع الوكالات و المصالح التابعة لها."

وبناءا على ذلك، تحتوي مديرية فرع جزائر شرق I على خلية خاصة بالمراجعة الداخلية و الرقابة، التي يشمل حيز تنفيذها كل الوكالات الرئيسة (03 وكالات) والوكالات الفرعية التابعة للشبكة (04 وكالات).

يمتثل قسم المراجعة للتعليمات و الإجراءات القانونية و القواعد الداخلية، فهو تحت مسؤولية مباشرة لمديرية الفرع. أما عن المهام الموكلة لخلية المراجعة فهي ملخصة في الملحق رقم 02 .

3-1-2-1 مجال التدخل

تتبع خلية المراجعة برامج دورية أو مهام خاصة مكلفة من مديرية الفرع -DRE-، وذلك على مستوى :

* الوكالات التابعة لمديرية الفرع
* مصالح و أقسام المديرية، بحد ذاتها، و يتم ذلك غالبا في حالات استثنائية.

و يخضع المراجعين لشروط معينة، فمثلاً يُمنع على المراجع ما يلي:

* التكفل كنائب مفوض -Intérimaire- لإحدى الوكالات أو الأقسام التي تدخل ضمن حيز المراجعة و التدقيق

* تنفيذ مهام المراجعة في وكالات كان قد تكفل بها قبل تعيينه للمراقبة.

3-1-2-2. طبيعة و مدة التدخلات

يتم تنفيذ عمليات الرقابة إما عن بعد أو ميدانيا، كالتالي:

أ) الرقابة عن بعد :

- متابعة القوائم الدورية المرسلة من مختلف هياكل البنك: كإحصائيات مديرية المحاسبة؛ قائمة حسابات الشيك المدينة؛ الجداول المتعلقة بالالتزامات المالية للبنك التي يُعدها القسم المكلف بالقروض
- جمع و معالجة المعلومات الضرورية الخاصة بالمهام في الميدان، التي تتطلب التحضير قبل الشروع في تنفيذها
- إعداد و تحرير تقارير الرقابة وتسليمها للهياكل المعنية : مديرية الفرع - DRE -؛ المفتشية العامة و الجهوية ؛ الخ...
- الإطلاع على التقارير التي تعدها هيئات المراجعة الخارجية و محاولة الاستفادة منها
- المحافظة على مظاهر الأمن بكل أشكاله.

ب) الرقابة في الميدان: وتتم حسب ثلاث حالات كالآتي:

- *مهمة دورية* : وتتمثل في اختيار موضوع--أو أكثر للمراقبة، بحيث لا تتعدى مدة المهمة 15 يوم، مع ضرورة إعداد تقرير المراجعة.
- *مهمة متابعة* : و هي خاصة بمتابعة تطبيق التوصيات والحلول المقترحة من مختلف أجهزة الرقابة، مع ذكر الحواجز التي منعت تنفيذها. ولا تتعدى هذه المهمة 5 أيام.
- *المهام الخاصة* : ونقول عن الرقابة أنها خاصة إما لعدم وجودها ضمن البرنامج السنوي للمراقبة، أو أن عمليات بنكية تُسفر عن وجود خلل طارئ، فمثلا:

⇐ أخطاء الصندوق

⇐ عمليات غير عادية

⇐ احتيال و قصور عند إعداد الوثائق البنكية أو في حالة فقدانها (سرقة؛ اختفاء)

⇐ تعرض البنك لشكاوي من العملاء.

ج) إعداد التقرير:

تعد التقارير حسب نموذج خاص بالبنك والمطابق لتقرير المفتشية العامة، حيث يحتوي على المعلومات التالية :

- المقر أو الوكالة التي تم مراقبتها
- طبيعة وهدف المهمة
- الأسماء و الألقاب وكذا مؤهلات المراجعين
- مدة التدخل.

مع ضرورة إلحاق التبريرات و الوثائق المدعمة للتقرير. أضف إلى ذلك، لابد من إرسال كل التقارير إلى مديرية الفرع، التي تتكفل باستغلالها و وضع الاحتياطات وكذا متابعة التوصيات و الحلول المقترحة.

وللإشارة، فإن شروط توظيف المراجعين في البنك الوطني الجزائري، حسب إحدى تعليمات البنك، موجودة بالتفصيل في الملحق رقم 02.

III-الاستبيان

بعد معرفتنا للجانب القانوني المنظم للرقابة الداخلية في الجزائر، وتنظيم هذه الوظيفة على مستوى البنك الوطني الجزائري في المبحثين السابقين. سنقوم من خلال هذا المبحث بتسليط الضوء عن واقع هذه الوظيفة على مستوى البنك من خلال تقديم استبيان لمختلف موظفي مديرية الرقابة بالبنك، وبعدها نقدم نتائج هذا الاستبيان الملحق -03-.

1.استمارة الاستبيان

من أجل الوقوف على حقيقة الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري، قمنا بإعداد استبيان موجه لكل موظفي مديرية الرقابة الداخلية بالبنك، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى المنهجية التي تم إتباعها من أجل إعداد وتنظيم استمارة الاستبيان، كما سنوضح الطريقة التي تم على أساسها اختيار عينة الدراسة وحجمها، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي للاستمارات المسترجعة.

1-1. إعداد وتنظيم الاستبيان

بغية الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالرقابة الداخلية على مستوى البنك الوطني الجزائري، قمنا بإعداد هذا الاستبيان المتكون من مجموعة من الأسئلة(37 سؤال) بطريقة مبسطة وحاولنا استعمال عبارات صريحة وواضحة، من أجل تمكين المستجوبين من الإجابة عليها بكل سهولة وفي وقت وجيز. وهو الأمر الذي سيمكننا من الحصول على المعلومات الضرورية بشكل سريع، دقيق وواضح، وبالتالي الوقوف على مجمل النقاط التي تشكل جوهر اهتماماتنا.

ومن أجل التنظيم الجيد للاستبيان، صنفنا جملة الأسئلة وفق خمسة (05) محاور أساسية والمتمثلة فيما يلي:

- معلومات شخصية
- أسئلة عامة
- العلاقة بين الرقابة الداخلية و تطبيق المبادئ المحاسبية
- البنية المعلوماتية في البنك
- الرقابة الداخلية و معايير المراجعة الدولية.

1-2. معايير اختيار العينة وطريقة جمع المعلومات

شملت عينة الدراسة توزيع (100) استمارة استبيان والتي تمثل عدد الموظفين بمديرية الرقابة الداخلية على مستوى البنك--ماعدا موظف كان غير موجود بالبنك بسبب عطلة مرضية ، استجاب منهم للبحث أربعون(40) مشاركا أي بنسبة 40 % ،اعتمدت بكاملها أي بنسبة 100% من الذين استجابوا للبحث ، وتم رفض عدد (60) استمارة بنسبة (60%) من إجمالي الاستمارات الموزعة أي بنسبة (150%) من الذين استجابوا للبحث، و السؤال الذي لا توجد له إجابة في الاستمارة تعتبر الاستمارة مرفوضة بالنسبة لهذا السؤال.

2 تحليل النتائج الإحصائية للاستبيان

لقد قمنا بتحليل نتائج الاستبيان من خلال مختلف الاستمارات المسترجعة، وذلك من خلال تقسيم التحليل إلى خمس مجالات أساسية كما جاء في الاستمارات.

1-2 . البيانات الشخصية

من تحليل إجابات استمارة الاستقصاء الموزعة على(40) شخصا من العاملين في فروع البنك الوطني الجزائري تبين ما يلي:

السؤال الأول: ما هو المؤهل العلمي الذي تحمله ؟

الجدول رقم (3-2) الإحصائيات الوصفية للسؤال رقم (1) وفق فئات المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ثانوية	معهد	جامعة	ماجستير	دكتوراه	المجموع
العدد	16	6	14	4	0	40
النسبة المئوية	%40	%15	%35	%10	% 0	%100

ويلاحظ أن نسبة الذين يحملون إجازات جامعية أقل من نسبة الذين يحملون ثانوية عامة الأمر الذي يترتب عليه ضعف في الكفاءات العلمية المؤهلة في البنك ، و ذلك يرجع إلى عدم وجود دراسات أكاديمية متخصصة في العمل البنكي.

السؤال الثاني: الجنس

الجدول رقم (3-3) الإحصائيات الوصفية لبيانات السؤال رقم (2) وفق الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
العدد	22	18	40
النسبة المئوية	% 55	% 46	%100

وبما أن القطاع البنكي في الجزائر من أهم القطاعات الحيوية و الخدمية في الاقتصاد لذلك يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحيوية التي وفرت الكثير من فرص العمل لكلا الجنسين إلا أن التغير الكبير في العمل البنكي نتيجة إدخال التقنيات الحديثة فرص مواصفات خاصة قد تكون موجودة في جنس أكثر من أخر.

السؤال الثالث : العمر

الجدول رقم (3-4) الإحصائيات الوصفية لبيانات السؤال رقم (3) وفق الفئات العمرية

العمر	أقل من 30	من 30 - 40	من 40 - 50	من 50- 60	المجموع
العدد	8	16	10	6	40
النسبة المئوية	% 20	% 40	% 25	% 15	%100

و هذا مما يدل على أن التوظيف عملية مستمرة في هذا القطاع الحيوي و أن الأعمال الروتينية التي تتم في المصارف يمكن أن يقوم بها شريحة الشباب الذين ليس لديهم الدراسة الأكاديمية المتخصصة أو الخبرة اللازمة للعمل البنكي.

و يتبين من النسب السابقة الواردة في الجدول أعلاه، أن غالبية العاملين في البنك هم من الفئة المتوسطة الأعمار.

السؤال الرابع : ما هو المستوى الإداري للوظيفة التي تشغلها ؟

الجدول رقم (3-5) يبين توزع العاملين على مختلف الوظائف التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك

المستوى الإداري للوظيفة التي تشغلها	إدارة عليا	إدارة متوسطة	إدارة تنفيذية	المجموع
العدد	12	24	4	40
النسبة المئوية	% 24	% 60	% 16	%100

من النتائج التي حصلنا عليها من إجابات العاملين فإن أغلب الموظفين يتوزعون على مختلف الوظائف التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك كما هو موضح في الملحق (01).

2-2. الأسئلة العامة

السؤال الأول : ما هو الهدف برأيك من وجود البنك هل هو؟

الجدول رقم (3-6) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (1) من هذه المجموعة

ما هو الهدف برأيك من وجود البنك هل هو؟	استثماري	خدمي	المجموع
العدد	22	18	40
النسبة المئوية	% 55	% 45	%100

يلاحظ من بيانات الجدول (3-6) أن العينة موضوع الدراسة تعبر عن مختلف الأنشطة التي يمارسها البنك، و لا شك أن ذلك يمد الباحث بمعلومات تمكنه من تحديد طريقة دراسته و كيفية التعامل

مع أنظمة الرقابة الداخلية الموجودة في هذا القطاع الاقتصادي الهام ، حيث يلاحظ من النتائج التي حصلنا عليها من إجابات العاملين في عينة الدراسة على هذا السؤال أن نسبة (55%) من العاملين يرون أن الهدف من وجود البنك هو استثماري، ويعود السبب في ذلك ضعف إمكانية القطاع الخاص على إنشاء مشاريع جديدة و خاصة الصناعية منها لضعف إمكانية إستراد الآلات وذلك بسبب محدودية حيازتها من القطع الأجنبي لذلك فإن مدخراته ستبقى مودعة في البنك الذي يمتلك القدرة على استثمارها،و أن نسبة (45%) منهم يرون أن الهدف من وجود البنك هو خدمي ، و يعود السبب في ذلك إلى الخدمات التي يقدمها البنك إلى عملائه من قبول الودائع و فتح الحسابات الجارية، الخ.

السؤال الثاني : هل يوجد في البنك هيكل تنظيمي يبين المستويات الإدارية المختلفة في البنك و يوضع خطوط السلطة و المسؤولية ؟

الجدول رقم (3-7) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (2) من هذه المجموعة

هل يوجد في البنك هيكل تنظيمي يبين المستويات الإدارية المختلفة في البنك و يوضع خطوط السلطة و المسؤولية ؟	***نعم***	***لا***	***المجموع***
العدد	34	6	40
النسبة المئوية	% 87	% 13	%100

يلاحظ من بيانات الجدول (3-7) أن للبنك هيكل تنظيمي يوضح المستويات الإدارية المختلفة، الأمر الذي يترتب عليه تجاوز مشكلة الازدواجية في السلطات و المسؤوليات .

السؤال الثالث : هل يوجد في الهيكل التنظيمي للبنك وحدة مختصة للرقابة الداخلية ؟

الجدول رقم (3-8) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (3) من هذه المجموعة

هل يوجد في الهيكل التنظيمي للبنك وحدة مختصة للرقابة الداخلية ؟	***نعم***	***لا***	***المجموع***
العدد	36	4	40
النسبة المئوية	% 89	% 11	%100

يلاحظ من إجابات العاملين في الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (3-8) أن النسبة (89%) يؤكدون وجود وحدة مختصة للرقابة الداخلية و يعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا، ويعود السبب في ذلك إلى الدور الهام الذي تقوم به الرقابة الداخلية في حماية أصول البنك و ممتلكاته بالإضافة إلى كونها الأداة الرئيسية التي تعتمدها الهيئة المركزية للرقابة و التفتيش للقيام بالمهام الموكلة إليها في هذا القطاع الاقتصادي الهام.

السؤال الرابع : هل هي طبيعة المؤهل العلمي المطلوب في رئيس وحدة الرقابة الداخلية ؟

الجدول رقم (3-9) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (4) من هذه المجموعة

هل هي طبيعة المؤهل العلمي المطلوب في رئيس وحدة الرقابة الداخلية ؟	***اقتصاد***	***حقوق***	***غير ذلك***	***المجموع***
العدد	27	10	3	40
النسبة المئوية	% 66	% 26	% 8	%100

كما يبدو من الجدول رقم (3-9) أن نسبة (66%) من عينة الدراسة يرون أن المؤهل العلمي المطلوب توفره في رئيس قسم الرقابة الداخلية إجازة في اقتصاد،و يلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة و يعود السبب في ذلك كون من يحمل إجازة في الاقتصاد لديه دراية بالأمور المالية و التشغيلية و المحاسبية و التحليل المالي و تحديد البدائل أكثر من الذين يحملون إجازة في الحقوق، و نسبة (26%) يعتبرون أن المؤهل العلمي المطلوب هو إجازة في الحقوق و نسبة (8 %) يرون غير ذلك.

السؤال الخامس:في حال وجود مثل هذه الوحدة فإلى أي مستوى من المستويات التنظيمية التالية تتبع؟

الجدول رقم (3-10) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (5) من هذه المجموعة

في حال وجود مثل هذه الوحدة فإلى أي مستوى من المستويات التنظيمية التالية تتبع؟	***مدير مالي***	***مدير عام***	***مجلس إدارة***	***المجموع***
العدد	1	26	9	40
النسبة المئوية	% 3	% 72	% 25	%100

يلاحظ من الجدول رقم (3-10) أن (72%) من العاملين يؤكدون تبعية هذا القسم للمدير العام الأمر الذي يترتب علية تهميش دوره ، و محدودية هذا النظام و عدم تمتعه بالسلطات الكافية التي تمكنه من أداء مهامه على أكمل وجه.

السؤال السادس : هل لديكم قسم متخصص بأعمال المراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية ؟

الجدول رقم (3-11) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (6) من هذه المجموعة

هل لديكم قسم متخصص بأعمال المراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية ؟	لا	نعم	المجموع
العدد	28	12	40
النسبة المئوية	% 69	% 31	%100

على الرغم من عدم وجود قسم متخصص باسم المراجعة الداخلية في القطاع البنكي إلا أنه يتبين من إجابات العاملين في عينة الدراسة كما هو في الجدول رقم (3-11) أن نسبة (69%) يؤكدون وجود قسم متخصص للقيام بإعمال المراجعة بشكل غير مباشر.

السؤال السابع: إذا كانت الإجابة نعم فهل يقوم هذا القسم بالأعمال التالية. يرجى تحديد أهمية منها بالنسبة لبنككم ؟

الجدول رقم (3-12) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (7) من هذه المجموعة

إذا كانت الإجابة نعم فهل يقوم هذا القسم بالأعمال التالية . يرجى تحديد أهمية منها بالنسبة لبنككم؟	هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
مراجعة حسابية	24	1	2	1
	%85	% 4	% 7	% 4
مراجعة فنية	13	10	1	3
	%48	%37	% 4	%11
مراجعة مستندية	20	5	0	2
	%74	%19	%0	% 7

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3-12) أن نسبة (85%) من عينة الدراسة يعتبرون المراجعة الحسابية من أهم الأعمال التي يقوم بها قسم المراجعة الداخلية و نسبة (74%) من عينة الدراسة يؤكدون أيضا على أهمية المراجعة المستندية كإحدى وظائف هذا القسم ، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة إحداث مثل هذا القسم في قطاعنا البنكي.

2-3- العلاقة بين الرقابة الداخلية و المراجعة و تطبيق المبادئ المحاسبية

الفرض الأول: إن نظام الرقابة الداخلية الفعال يفيد المراجع في أغراض التخطيط والتنفيذ والرقابة لكافة مراحل عملية المراجعة.

يهتم المراجع بصفة خاصة بمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في حماية أصول البنك وتوفير بيانات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها، كما يود أن يعرف ما إذا كان في استطاعته التأكد بدرجة معقولة من إمكانيات أساليب الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف حدوث أخطاء جوهرية أو تلاعب في القوائم المالية ويعتمد المراجع على مبدأ (التأكد بدرجة معقولة) (Reasonable Assurance) اعترافا منه بعدم معقولية زيادة تكلفة نظام الرقابة الداخلية عن قيمة المنافع المتوقع أن يحققها النظام.

وغالبا ما يعتمد المراجع – بدرجة كبيرة – على نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه البنك، وكذلك نتائج اختبارات الالتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعة، للتأكد بدرجة معقولة من أمانة عرض أرصدة القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك نظرا لارتفاع تكلفة إجراء الاختبارات الأساسية للمراجعة لكافة العمليات المالية التي يقوم بها البنك، ونظرا لاعتماد المراجع على نظام الرقابة الداخلية تصبح دراسة وتقييم ذلك النظام من أهم مسؤوليات المراجع.

السؤال الأول:

الجدول رقم(3-13) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (1) من هذه المجموعة

هل يستخدم دليل للحسابات بالبنك؟	نعم	لا	المجموع
العدد	35	5	40
النسبة المئوية	%87	%13	%100

كان 87% من العاملين في عينة الدراسة يؤكدون وجود مثل هذا الدليل كما هو موضح في الجدول رقم (3-13)الأمر الذي يساعد القائمين بعملية الرقابة الداخلية على الإلمام بطبيعة كل الحسابات التي يتضمنها.

السؤال الثاني:

الجدول رقم (3-14) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (2) من هذه المجموعة

هل الحق بهذا الدليل تعريف لكل العناصر التي تسجل في كل حساب؟	نعم	لا	المجموع
العدد	36	4	40
النسبة المئوية	%89	%11	%100

بلغت نسبة الذين يرون أن الدليل المحاسبي في البنك قد الحق بتعريف لكل عنصر يتضمنه (89%) ونسبة (11%) يرون العكس، كما هو موضوع في الجدول رقم (3-14)، وجود مثل هذا التعريف يسهل على المراقبين الداخليين القيام بعملهم على أكمل وجه.

السؤال الثالث:

الجدول رقم (3-15) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (3) من هذه المجموعة

هل يتم ترحيل جميع العمليات غلى دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعد؟	نعم	لا	المجموع
العدد	37	3	40
النسبة المئوية	%92	%8	%100

بلغت نسبة العاملين في عينة الدراسة الذين يعتبرون أن جميع العمليات ترحل إلى حساباتها الخاصة في دفتر الأستاذ (92%) كما هو موضح في الجدول رقم (3-15)، ويلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة جدا، ويعود السبب في ذلك إلى أن الترحيل إلى دفتر الأستاذ يمكن المراقب الداخلي من معرفة وضع كل حساب وبشكل مباشر دون الرجوع غلى دفتر اليومية والبحوث في صفحاته لاستخراج المعلومات الضرورية التي تهمه.

السؤال الرابع:

الجدول رقم (3-16) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (4) من هذه المجموعة

هل سندات القيد اليومية خاضعة لموافقة مزدوجة من شخصين مفوضين بالتوقيع عن البنك أحدهم في مركز إداري؟	نعم	لا	المجموع
العدد	38	2	40
النسبة المئوية	%95	%5	%100

من النتائج التي حصلنا عليها من إجابات العاملين في عينة الدراسة على هذا السؤال، كما هو موضح في الجدول رقم (3-16) تبين أن نسبة (95%) يعتبرون جميع العمليات التي تتضمنها سندات القيد اليومية خاضعة لموافقة مزدوجة من شخصين مفوضين بالتوقيع عن البنك أحدهم في مركز إداري وهذا يعطي فكرة عن مدى قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية في البنك بحيث لا تنحصر عملية كاملة بيد شخص واحد، مما يفسح المجال للتلاعب، وبالتالي تطبيق أبسط أدوات الرقابة الداخلية والذي يتمثل بالضبط الداخلي.

السؤال الخامس:

الجدول رقم (3-17) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (5) من هذه المجموعة

هل تعتقد أن القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها في البنك كافية لتلبية حاجات الإدارة.؟	نعم	لا	المجموع
العدد	34	6	40
النسبة المئوية	%86	%14	%100

يرى غالبية العاملين في عينة الدراسة أن القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها كافية لتلبية حاجات الإدارة وبلغت نسبتهم (86%)، كما هو موضح في الجدول رقم (3-17)، وبالتالي فإن إعداد القوائم والتقارير المالية بشكل يلبي حاجات الإدارة من المعلومات يمكن الرقابة الداخلي والمراجع في البنك من تحديد الهدف من أعداد هذه القوائم ومعرفة مدى اعتماد الإدارة على هذه القوائم في رسم السياسات المالية والاستثمارية للبنك.

السؤال السادس:

الجدول رقم (3-18) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (6) من هذه المجموعة

هل هذه التقارير والقوائم كافية لإبراز أي تقلبات غير عادية في الأرقام والعمليات التي تشملها؟.	نعم	لا	المجموع
العدد	29	11	40
النسبة المئوية	%72	%28	%100

كان (72%) من العاملين في عينة الدراسة يرون أن القوائم والتقارير المالية كافية لإبراز أي تقلبات غير عادية في الأرقام والعمليات التي تشملها و(28%) منهم يرون العكس من ذلك، كما هو موضح في الجدول رقم (3-18)، عندما تأخذ القوائم والتقارير المالية كافة التقلبات غير العادية في الأرقام والعمليات التي تتضمنها عند إعدادها فإن ذلك يمكن المراقب الداخلي والمراجع من معرفة أسباب هذه التقلبات وتحديد أثرها على المركز المالي للبنك.

السؤال السابع:

الجدول رقم (3-19) يبين توزيع إجابات العاملين على السؤال رقم (7) من هذه المجموعة

هل يفيد نظام الرقابة الداخلية المراجع في أغرض التخطيط والتنفيذ والرقابة لكافة مراحل المراجعة؟	نعم	لا	المجموع
العدد	30	10	40
النسبة المئوية	%75	%25	%100

يلاحظ من إجابات العاملين في عينة الدراسة أن نسبة (75%) منهم يعتبر أن نظام الرقابة الداخلية يفيد المراجع في أغراض التخطيط والتنفيذ والرقابة لكافة مراحل المراجعة، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة، ويعود السبب في ذلك إلى كون الرقابة الداخلية هي الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها المراجع من أجل القيام بهذه الأغراض، وهذا يدعم الفرض الأول من فروض البحث.

ومن خلال الربط بين الإجابات على أسئلة هذه المجموعة تبين أنه يتم تطبيق المبادئ المحاسبية في البنك مثل (استخدام دليل للحسابات – تعريف العناصر التي تسجل في كل حساب – ترحيل جميع العمليات إلى دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعد–إخضاع سندات القيد اليومية لموافقة مزدوجة من شخصين إعداد قوائم وتقارير مالية كافية لتلبية حاجات الإدارة ولإبراز أي تقلبات غير عادية في الأرقام والعمليات التي تشملها) وذلك من خلال الأسئلة q14, q15, q16, q17, q18, q19, q20 حيث بلغ متوسط نسبة الإجابات المؤيدة لذلك 85%، وهذا يعد مؤشرا هاما على فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك، مما ينعكس بالفائدة المباشرة على المراجع في أغراض التخطيط والتنفيذ والرقابة وهذا ما يثبت صحة الفرض الأول.

4-2 البنية المعلوماتية في البنك

الفرض الثاني : استخدام الكمبيوتر في انجاز العمليات المحاسبية يؤدي إلي تغيير في أدوات و أساليب الرقابة الداخلية .

لقد أثر استخدام الكمبيوتر على مقومات النظام المحاسبي و بالتالي انعكس ذلك بالتبعية علي نظام الرقابة الداخلية.حيث أدى إلى حدوث تغيرات هامة في بيئة المنظمة و النظام الذين تعمل الرقابة الداخلية ضمنها

السؤال الأول : هل لديكم قسم متخصص بالكمبيوتر يقوم بتنفيذ الأعمال البنكية ؟

الجدول رقم (3-20) يبين توزع إجابات العاملين علي السؤال رقم (1) من هذه المجموعة

هل لديكم قسم متخصص بالكمبيوتر يقوم بتنفيذ الأعمال البنكية؟	نعم	لا	المجموع
العدد	37	3	40
النسبة المئوية	% 92	% 8	%100

يلاحظ من النتائج التي حصلنا من إجابات العاملين في عينة الدراسة أن نسبة (92%) يؤكدون وجود قسم متخصص بالكمبيوتر يقوم بتنفيذ الأعمال البنكية ،و تعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا كما هو موضح في الجدول رقم (3-20) و يعود السبب في ذلك إلى أن وجود قسم متخصص بالكمبيوتر يقوم بتنفيذ الأعمال البنكية يساعد البنك علي إنجاز هذه الأعمال بسرعة و بدقة عالية الأمر الذي بتطلب من المراقب و المراجع أن يكون علي درجة عالية من التأهيل في هذا المجال كما يجب عليه التأكد من احتفاظ البنك بالمجموعة المستندية المؤيدة لهذه الأعمال.

السؤال الثاني: ما هو المستوى الوظيفي و نوعية التجهيزات المستخدمة في هذا القسم؟

الجدول رقم (3-21) يبين توزع إجابات العاملين علي السؤال رقم (2) من هذه المجموعة

ما هو المستوى الوظيفي و نوعية التجهيزات المستخدمة في هذا القسم ؟	مديرية	دائرة	شعبة	المجموع
العدد	3	3	25	40
النسبة المئوية	% 9	% 10	% 81	%100

من بيانات الجدول رقم (3-21) يتضح أن نسبة (81%) من العاملين في عينة الدراسة يرون أن المستوى الوظيفي لقسم الكمبيوتر هو عبارة عن شعبة و نسبة (51%) منهم يرون أن التجهيزات المستخدمة في هذا القسم هي أجهزة شخصية مرتبطة بشبكة.كما هو موضح في الجدول رقم (3-22).

الجدول رقم (3-22) يبين توزع إجابات العاملين حول نوعية التجهيزات المستخدمة في قسم الكمبيوتر

	شخصية	شخصية مع شبكة	مركزية مع الشبكة	المجموع
العدد	8	20	12	40
النسبة المئوية	%18	% 51	% 31	%100

وهنا يجب علي المراقب الداخلي و المراجع التأكد من تناسب المستوي الوظيفي لقسم الكمبيوتر مع حجم العمل في بنك ،وأن يكون لديهما قدرة علي التعامل مع الأجهزة المرتبطة بشبكات بالإضافة إلي التأكد من عدم تجمع العمليات في نهاية الأمر في يد شخص واحد يقوم بإدارة هذه الشبكات .

السؤال الثالث :

الجدول رقم (3-23) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (3) من هذه المجموعة

إن استخدام الكمبيوتر و البرمجيات في مجال المحاسبة يؤدي إلي إنتاج معلومات ذات جودة عالية و مميزات متنوعة يرجى تحديد أهمية كل منها بالنسبة لبنككم؟	هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
توقيت مناسب	27	3	0	3
	% 82	% 9	% 0	% 9
قدرة علي التنبؤ	19	8	1	3
	% 61	% 26	%3	%10
قدرة على التقييم الارتدادي	18	9	1	2
	% 60	% 30	%3	% 7
الثقة	27	3	0	0
	% 90	%10	% 0	%0
عدم التحيز	25	3	1	0
	% 87	%10	% 3	%0

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3-23) أن نسبة (90%) من عينة الدراسة يعتبرون المعلومات المحاسبية التي يتم إنتاجها بواسطة الكمبيوتر على درجة عالية من الثقة و نسبة (87%) منهم يرون أن هذه المعلومات تتميز بعدم التحيز أما فيما يتعلق بقدرة هذه المعلومات على التنبؤ و التقييم الارتدادي و الحصول عليها في التوقيت المناسب فقد كانت نسب إجابات العاملين تتراوح بين (60%) و (82%) و تعتبر هذه النسب مرتفعة أيضا. توفر المعلومات بهذه الصورة يمكن المراقب الداخلي و المراجع من الاعتماد عليها في القيام بعمليات الرقابة الداخلية و المراجعة.

السؤال الرابع : هل هي المستويات الإدارية الأكثر استخداما لنظم المعلومات في البنك ؟

الجدول رقم (3-24) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (4) من هذه المجموعة

هل هي المستويات الإدارية الأكثر استخداما لنظم المعلومات في البنك ؟	هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
الإدارة العليا	9	6	0	5
	% 45	% 30	% 0	% 25
الإدارة الوسطى	14	8	2	1
	% 56	% 32	% 8	% 4
الإدارة الإشرافية	13	2	5	2
	% 59	% 9	% 23	% 9

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3-24) أن الإدارة الإشرافية هي الأكثر استخداما للمعلومات المحاسبية من غيرها من الإدارات الأخرى ،و ذلك نسبة (59%) من عينة الدراسة.

السؤال الخامس : يحدث استخدام الكمبيوتر في مجال المحاسبة العديد من الآثار ، يرجى تحديد أهمية كل منها بالنسبة لبنككم ؟

الجدول رقم (3-25) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (5) من هذه المجموعة

يحدث استخدام الكمبيوتر؟في مجال المحاسبة العديد من الآثار يرجى تحديد أهمية كل منها بالنسبة لبنككم ؟	هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
آثار على مراحل المنهج المحاسبي	15	10	2	1
	% 53	% 36	% 7	% 4
آثار على مقومات المنهج المحاسبي	16	7	4	2
	% 55	% 24	% 14	% 7

من النتائج التي حصلنا عليها من إجابات العاملين في عينة الدراسة تبين نسبة (53%) منهم يعتبرون أن الآثار التي يتركها استخدام الكمبيوتر في مجال المحاسبة من حيث مراحل المنهج المحاسبي هامة جدا و نسبة (32%) يرون بأنها هامة و نسبة (11%) يعتبرونها قليلة الأهمية أو غير هامة . كما هو موضح في الجدول رقم (22) أما الآثار التي يتركها استخدام الكمبيوتر في مجال المحاسبة من حيث مقومات المنهج المحاسبي فإن نسبة (55%) يعتبرونها هامة جدا و نسبة (24%)

هامة و نسبة (21%) قليلة الأهمية أو غير هامة ، لقد أثر استخدام الكمبيوتر في مجال المحاسبة على المراحل المختلفة للمنهج المحاسبي،فعند استخدام الكمبيوتر يلاحظ اندماج كل من مرحلتي التسجيل و التبويب في مرحلة واحدة بالإضافة إلى كل من مرحلتي التلخيص و مرحلة عرض النتائج ،كما يؤثر استخدام الكمبيوتر علي مقومات العمل المحاسبي في البنك و علاقتها ببعضها البعض من حيث المجموعة المحاسبية المستندية و المجموعة المحاسبية الدفترية، لذلك يجب أن يكون المراقب الداخلي و المراجع ملمان إلماما تاما بهذه الآثار، و هذا يؤكد الفرض الثاني من فروض البحث.

السؤال السادس : هل يتم استخدام الكمبيوتر في أعمال الرقابة الداخلية ؟

الجدول رقم (3-26) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (6) من هذه المجموعة

هل يتم استخدام الكمبيوتر في أعمال الرقابة الداخلية ؟	***لا***	***نعم***	***المجموع***
العدد	14	26	40
النسبة المئوية	% 35	% 65	%100

دلت النتائج في عينة الدراسة أن نسبة (65%) من العاملين يؤكدون عدم استخدام الكمبيوتر في مجال الرقابة الداخلية ،و نسبة (35%) يرون العكس من ذلك .كما هو موضح في الجدول رقم (3-26).

السؤال السابع :

الجدول رقم (3-27) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (7) من هذه المجموعة

يترتب على استخدام الكمبيوتر تغيرا في هيكل النظام المحاسبي،مما يؤدي إلى تغيير أساليب الرقابة الداخلية ،يرجى تحديد أهمية هذا التغيير بالنسبة لبنككم من الناحية ؟	***هامة جدا***	***هامة***	***قليلة الأهمية***	***غير هامة***
الفصل بين الوظائف	13	6	1	3
	% 57	% 26	% 4	%13
الفصل بين المسؤوليات	14	5	2	2
	% 60	% 22	% 9	% 9
وجود مستند يحكم كل عملية	20	2	1	2
	% 80	% 8	%4	% 8

كان (57%) من العاملين في عينة الدراسة يعتبرون أن التغيرات التي يتركها استخدام الكمبيوتر في مجال المحاسبة و الرقابة الداخلية من حيث الفصل بين الوظائف هامة جدا و نسبة

(26%) هامة و نسبة (17%) قليلة الأهمية أو غير هامة كما هو موضح في الجدول رقم (3-27) ،كما أن نسبة (60%) منهم يعتبر التغير من الناحية الفصل في المسؤوليات هام جدا و نسبة (80%) يعتبر التغيير من ناحية وجود مستند يحكم كل عملية هامة جدا ،و السبب في ذلك يعود إلى أن استخدام الكمبيوتر يحدث تغييرا كبيرا في هيكل النظام المحاسبي،الأمر الذي يترتب عليه تغيير في أساليب الرقابة الداخلية سواء من حيث الفصل بين الوظائف و المسؤوليات أو من حيث وجود مستند يحكم كل عملية ، لذلك يجب على المراقب الداخلي أن يكون ملما بهذا التغيير ،حتى لا تكون هناك فرصة للتلاعب.

السؤال الثامن: هل لديكم لجنة مراقبة للإشراف على عمل الكمبيوتر في مجال الرقابة الداخلية ؟

الجدول رقم (3-28)يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (8) من هذه المجموعة

هل لديكم لجنة مراقبة للإشراف على عمل الكمبيوتر في مجال الرقابة الداخلية ؟	***لا***	***نعم***	***المجموع***
العدد	14	26	40
النسبة المئوية	% 35	% 65	%100

من النتائج التي حصلنا عليها من إجابات العاملين في عينة الدراسة تبين أن نسبة (65%) كما هو موضح في الجدول رقم (3-28) يؤكدون عدم وجود مثل هذه اللجنة و بالتالي عدم وجود أهمية لعمل هذه اللجنة من حيث رقابة الدخلات و عمليات التشغيل و رقابة المخرجات ،لذلك يجب علي المراقب الداخلي المطالبة بإنشاء مثل هذه اللجنة نظرا لدورها الهام في تسديد أعمال الرقابة على الكمبيوتر.

ومن خلال الربط بين الإجابات علي أسئلة المجموعة الرابعة تبين ما يلي:

أ - يوجد في البنك قسم متخصص بالكمبيوتر يقوم بتنفيذ الأعمال البنكية و ذلك بحسب نسبة الإجابات علي السؤال Q 21 و التي بلغت 92 %؛

ب - يتم استخدام نظم المعلومات في البنك من قبل مختلف الإدارات (العليا – الوسطى– الإشرافية)و ذلك بحسب نسب الإجابات على الأسئلة Q30،Q 31 ، Q29 حيث بلغ متوسط هذه النسب 77%؛

ج -استخدام الكمبيوتر في البنك له فوائد كبيرة و هامة منها (توفر المعلومات في توقيت مناسب توفر القدرة على التنبؤ–توفر القدرة علي التقييم الارتدادي توفر الثقة بالمعلومات – عدم التحيز عند تداول المعلومات – تطبيق مراحل المنهج المحاسبي – تطوير مقومات المنهج المحاسبي) .

وذلك كما يتبين من الإجابات علي الأسئلة q33، q32 ، q28 ، q27، q26، q25 ، q24 حيث بلغ متوسط نسب الإجابات المؤيدة لتلك الأهمية 90 %،بناء على ذلك يمكن القول إن استخدام الكمبيوتر في إنجاز العمليات المحاسبية في البنك يؤدي فعليا إلى الحصول على فوائد متعددة يمكن اعتبارها تمثل تغييرا في أدوات الرقابة الداخلية و هو ما ينسجم مع الفرض

الثاني بالرغم من أن نسبة الإجابات على السؤال q34 تبين أن 65 % من الأشخاص يعتقدون أنه لا يتم حاليا استخدام الكمبيوتر بشكل مباشر في أعمال الرقابة الداخلية في البنك.

2- 5 . الرقابة الداخلية و معايير المراجعة الدولية

الفرض الثالث: الاسترشاد بمعايير مراجعة دولية يؤدي إلى دعم وتطوير نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي.

بما أن العالم أضحى اليوم مترابطا بشكل فوري وبدون حواجز، وبما أننا مقبولون على مرحلة إنشاء البنوك الخاصة كل ذلك يتطلب من مصارفنا المحلية أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الرقابية والتشريعات الجديدة التي تمس العمل البنكي والموضوعة من قبل السلطات الرقابية المحلية والعالمية مع وضع الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع المخاطر الجديدة للعمل البنكي واستيعاب التطورات المؤثرة في الصناعة المالية والانخراط بكل جرأة في وضع سياسات مدروسة واستراتيجيات متطورة ورؤية ثاقبة في مجال الرقابة الداخلية بما ينسجم مع معايير المراجعة الدولية.

السؤال الأول:

الجدول رقم (3-29) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (1) من هذه المجموعة

هل تدقق مديرية الرقابة الداخلية سير أداء العمل وتسلسل أدائه في البنك؟	***نعم***	***لا***	***المجموع***
العدد	26	14	40
النسبة المئوية	%65	%35	%100

السؤال الثاني:

الجدول رقم (3-30) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (2) من هذه المجموعة

هل تقوم مديرية الرقابة الداخلية في البنك بما يوجه إليها من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش من قضايا إلى جانب عملها المستمر؟.	***نعم***	***لا***	***المجموع***
العدد	35	5	40
النسبة المئوية	%88	%12	%100

على اعتبار أن السؤال الأول والسؤال الثاني يعبران عن نفس المحور فإنه يلاحظ من الجدول رقم (3-29)أن نسبة (65 %) من العاملين في عينة الدراسة يرون أن مديرية الرقابة الداخلية تراقب سير العمل في البنك ونسبة (35%) يؤكدون قيام الرقابة الداخلية بما يوكل إليها من قضايا، كما هو موضح في الجدول رقم (3-30)، ويلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة جدا، ويعود السبب في ذلك إلى اعتماد الهيئة بشكل رئيسي على مديرية الرقابة الداخلية في أداء المهام الموكلة إليها في مثل هذا القطاع الاقتصادي الهام.

السؤال الثالث:

الجدول رقم (3-31) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (3) من هذه المجموعة

تواجه الرقابة الداخلية أثناء قيامها بعمليات الرقابة مجموعة من المخالفات يرجى تحديد أهمية كل منها بالنسبة لبنككم؟.	هامة جدا	هام	قليلة الأهمية	غير هامة
مخالفات إدارية	18	10	1	0
	%63	%34	%3	%0
مخالفات مالية	21	3	1	2
	%78	%11	%4	%7
مخالفات مسلكية	12	6	5	0
	%52	%26	%22	%0

بلغت نسبة العاملين في عينة الدراسة الذين يعتبرون المخالفات الإدارية التي تواجه الرقابة الداخلية هامة جدا (63%) ونسبة (78%) كما هو موضع في الجدول رقم (3-31) يعتبرون المخالفات المالية هامة جدا وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة النشاط الذي يمارسه هذا القطاع الاقتصادي الهام، ونسبة (52%) يعتبرون المخالفات المسلكية هامة جدا.

السؤال الرابع:

الجدول رقم (3-32) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (4) من هذه المجموعة

هل تقوم مديرية الرقابة الداخلية بالرقابة على إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية؟.	نعم	لا	المجموع
العدد	28	12	40
النسبة المئوية	70%	%30	%100

يبدو من الجدول رقم (3-32)أن نسبة (70%) من العاملين يؤكدون قيام مديرية الرقابة الداخلية بالإشراف على الحسابات الختامية ويلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة جدا، ويعود السبب في ذلك إلى كون القوائم المالية التي يعدها البنك هي المصدر الرئيسي للمعلومات لإعطاء فكرة عن مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه.

السؤال الخامس:

الجدول رقم (3-33) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (5) من هذه المجموعة

هل ترى أن تأهيل عناصر الرقابة الداخلية كافيا للقيام بأعمال الرقابة بشكل جيد؟.	نعم	لا	المجموع
العدد	19	21	40
النسبة المئوية	%47	%53	%100

إن رفد الرقابة الداخلية بعناصر مؤهلة يعتبر من الشروط الأساسية لنجاحها في أداء المهام الموكلة إليها. إلا أنه كما هو واضح من الجدول رقم (3-33) أن نسبة (53 %) من العاملين في عينة الدراسة يعتبرون تأهيل عناصر الرقابة الحاليين غير كاف وبه تعتبر نسبة مرتفعة، لذلك لابد من رفدها بالعناصر المؤهلة أكاديميا وعمليا.

السؤال السادس:

الجدول رقم (3-34)يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (6) من هذه المجموعة

إصدار الاتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من معايير المراجعة الدولية (معيار مراجعة البنوك التجارية العالمية- معيار تقدير مخاطر الرقابة الداخلية) تتعلق بالبنوك هل لديكم إطلاق على هذه المعايير؟.	***نعم***	***لا***	
العدد	6	22	
النسبة المئوية	%21	%79	
إذا كانت الإجابة نعم فهل النظام المحاسبي لديكم منسجم مع متطلبات تلك المعايير؟.	نعم	لا	لا أدري
العدد	6	0	0
النسبة المئوية	%100	%0	%0

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن نسبة (79%) من عينة الدراسة ليس لديهم أي إطلاع أو دراية بمعايير المراجعة وهذه النسبة تعتبر مرتفعة جدا، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف تأهيل وتدريب هؤلاء العاملين، بالإضافة إلى أن غالبيتهم من خريجي الستينات ولم يكن في ذلك الوقت هناك اهتمام كبير بمعايير المراجعة أكاديميا، لذلك لابد من إخضاع هؤلاء العاملين إلى دورات تأهيل وتدريب مكثفة حول هذا الموضوع.

السؤال السابع:

الجدول رقم (3-35) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم(7) من هذه المجموعة

جاء في معيار تقدير المخاطر والرقابة الداخلية (أن الغرض من هذا المعيار الدولي للمراجعة هو وضع معايير وتوفير إرشادات للحصول على فهم للنظام الرقابة الداخلية وعلى مخاطر المراجعة ومكوناتها) يرجى تحديد أهمية فيما إذا كان ساعد هذا المعيار في وضع وتوفير تلك الإرشادات للحصول على:	هامة جدا	هامة	غير هامة
فهم للنظام المحاسبي	16	2	5
	%69	%9	%22
فهم نظام الرقابة الداخلية	16	2	22
	%69	%9	%22
فهم مخاطر المراجعة	16	2	5
	%69	%9	%22

يلاحظ من إجابات العاملين في عينة الدراسة أن نسبة (69%) يعتبرون أن معيار تقدير المخاطر والرقابة الداخلية قد ساعد في وضع الإرشادات التي تمكن من تفهم طبيعة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ومخاطر المراجعة في البنك.

السؤال الثامن :

الجدول رقم(3-36) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (8) من هذه المجموعة

هل نظام الرقابة الداخلية المطبق لديها منسجم مع متطلبات ذلك المعيار؟.	نعم	لا	المجموع
العدد	11	29	40
النسبة المئوية	%26	%74	%100

من المنطق عندما لا يكون لدى الشخص إطلاع على موضوع معين، فإنه لا يمكن له الربط بين هذا الموضوع وأي شيء آخر لذلك فإن إجابات العاملين على هذا السؤال جاءت منسجمة مع إجابتهم على السؤال (6) حيث بلغت نسبة الذين يعتبرون أن نظام الرقابة الداخلية لديهم لا ينسجم مع متطلبات هذا المعيار (74%) إلا أنها منسجمة مع إجاباتهم على السؤال (7) وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا.

السؤال التاسع:

الجدول رقم (3-37) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (9) من هذه المجموعة

هل يساعد معيار تقدير المخاطر والرقابة الداخلية في تطوير عمليات الرقابة الداخلية في بنككم؟.	نعم	لا	المجموع
العدد	16	9	25
النسبة المئوية	%64	%36	%100

يبدو من إجابات العاملين في عينه الدراسة أن نسبة (64%) يعتبرون أن معيار تقدير المخاطر والرقابة الداخلية يساعد في تطوير ودعم عمليات الرقابة الداخلية، وهذا يدعم الفرض الثالث من فروض البحث.

السؤال العاشر:

الجدول رقم (3-38) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (10) من هذه المجموعة

إلى أي مدى يمكن أن يساهم معيار تقدير المخاطر والرقابة الداخلية في تطوير نظام الرقابة الداخلية المطبق في بنككم؟.	هام جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة	المجموع
العدد	10	5	0	5	20
النسبة المئوية	%50	%25	%0	%25	%100

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3-38) أن نسبة (50%) من عينة الدراسة أنه من الممكن أن يساهم هذا المعيار في تطوير نظام الرقابة الداخلية.

السؤال الحادي عشر:

الجدول رقم (3-39) يبين توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (11) من هذه المجموعة

جاء في هذا المعيار أربعة أهداف للرقابة الداخلية بالبنك يرجى تحديد أهمية كل منها بالنسبة لبنككم؟	هامة جدا	هامة	غير هامة
إن المعاملات تنجز وفق ترخيص الإدارة	12	5	10
	%44	%19	%37
إن كافة الإحداث والمعاملات تنجز بسرعة	11	10	5
	%43	%38	%19
مقارنة الأصول المسجلة مع الموجودة في فترات ملائمة	5	12	7
	%21	%50	%29
إن الوصول إلى الأصول مسموح به وفق ترخيص الإدارة فقط	8	5	8
	%38	%22	%38

يبدو من الجدول رقم (3-39) أن غالبية العاملين يعتبرون جميع أهداف الرقابة الداخلية التي يتضمنها هذا المعيار تعتبر هامة جدا، ويلاحظ أن هذه الأهداف تعبر عن الإجراءات التي يجب مراعاتها عند القيام بعملية الرقابة الداخلية.

من خلال الربط بين الإجابات على أسئلة المجموعة الخامسة تبين ما يلي:

أ -تقوم مديرية الرقابة الداخلية في البنك بمهام مختلفة منها (متابعة سير العمل وتسلسل أدائه تنفيذ تعليمات الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ـــللرقابة على إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية تقييم أداء العاملين في البنك) وذلك كما تبين من الإجابات على الأسئلة q42, q43, q47, q48 حيث بلغ متوسط نسبة الإجابات المؤيدة لذلك 69,50 %

ب - إن نظام الرقابة الداخلية المطبق لا ينسجم مع معيار تقدير المخاطر والرقابة الداخلية كما يتبين من الإجابات على السؤال q55 حيث بلغت نسبة الإجابات المؤيدة لذلك 74%

ج إن معيار تقدير المخاطر والرقابة الداخلية والذي يمثل أحد معايير المراجعة الدولية له فوائد متعددة منها (فهم النظام المحاسبي ـــفهم نظام الرقابة الداخلية فهم مخاطر المراجعة تطوير نظام الرقابة الداخلية إنجاز المعاملات وفق ترخيص الإدارة تسجيل كافة الأحداث والمعاملات بسرعة مقارنة الأصول المسجلة مع الأصول الموجودة في فترات ملائمة حصر الوصول إلى الأصول بترخيص من الإدارة فقط) وذلك كما يتبين من الإجابات على الأسئلة q52, q53, q54, q57, q58, q59, q60, q61 حيث بلغ متوسط نسبة الإجابات المؤكدة لوجود هذه الفوائد وأهميتها بالنسبة للبنك 73%، وبالتالي فإن الاسترشاد بمعايير دولية سوف يؤدي إلى تطوير نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي لما لهذه المعايير من فوائد هامة وهذا ينسجم مع الفرض الثالث للبحث.

3- التحليل الإحصائي للأسئلة التي تمس الفروض بشكل مباشر

تعطي نتيجة التحليل السابق قيمة المعامل $\alpha = 70\%$ وهي تعتبر وثوقية مقبولة تمكننا من اعتماد نتائج الاستبيان واعتبارها تعكس رأي الأغلبية الصحيح. بناء على ذلك تم بالنسبة للأسئلة الستة المختارة التالية:

1 -السؤال q18: هل يفيد نظام الرقابة الداخلية المراجع في أغراض التخطيط والتنفيذ والرقابة لكافة مراحل المراجعة؟.

2 -السؤال q35: هل يفيد نظام الرقابة الداخلية المراجعة في أغراض التخطيط والتنفيذ والرقابة لكافة مراحل المراجعة؟

3 -السؤال q36: حدد أهمية استخدام الكمبيوتر من ناحية وجود مستند يحكم كل عملية في بنككم؟.

4 -السؤال q37: حدد أهمية استخدام الكمبيوتر من ناحية وجود مستند يحكم كل عملية في بنككم؟.
5 -السؤال q53: حدد أهمية معيار تقدير المخاطر والرقابة الداخلية في فهم نظام الرقابة الداخلية؟.
6 -السؤال q57: إلى أي مدى يمكن أن يساهم معيار تقدير المخاطر والرقابة الداخلية في تطوير نظام الرقابة الداخلية المطبق في بنككم؟.

حساب النسبة المئوية للإجابات الإيجابية (هامة جدا ـــهامة، كبير جدا كبير، نعم) وكانت النتائج كما هو موضع بالمخطط العنكبوتي التالي:
نسب الإجابات الإيجابية للأسئلة المتعلقة بفروض البحث

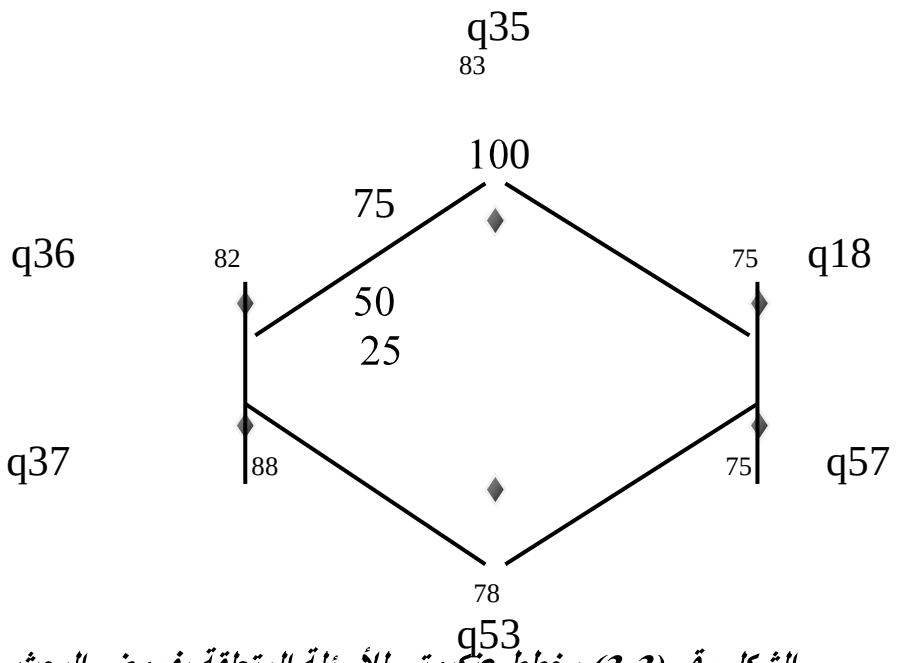

الشكل رقم (3-3) مخطط عنكبوتي للأسئلة المتعلقة بفروض البحث

من المخطط السابق يمكن استخلاص النتائج التالية :

1- النسبة المئوية للإجابات الإيجابية على السؤال q18 تساوى 75 % وهي نسبة مرتفعة نسبيا و تبين أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يفيد المراجع في أغراض التخطيط و التقييد و الرقابة لكافة مراحل عملية المراجعة. بالتالي فإن نتائج الاستبيان تؤكد أيضا الفرض الأول للبحث

2--إن النسب المئوية للإجابات الإيجابية الخاصة بالأسئلة q35 ،q36، q37 تتراوح بين 88% 82% وهي نسبة مرتفعة . هذه الأسئلة تعكس أهمية استخدام الكمبيوتر في العمليات المحاسبية من ناحية الفصل في الوظائف و الفصل في المسؤوليات ووجود مستند يحكم كل عملية تعتبر من أدوات الرقابة الداخلية . بالتالي فإن نتائج الاستبيان تؤكد بشدة الفرض الثاني للبحث

3- النسب المئوية للإجابات الإيجابية على الأسئلة q53 ،q57 تساوي 78% و 75% على الترتيب و هي نسب مرتفعة نسبيا . يعكس هذان السؤالين أهمية المعايير الدولية للمراجعة في فهم و تطوير نظام الرقابة الداخلية. بالتالي فإن نتائج الاستبيان تؤكد الفرض الثالث للبحث.

4- أسلوب التحليل الإحصائي

هدف التأكد من صحة فروض البحث تم اختيار الأسئلة التي لها علاقة مباشرة بهذه الفروض (ستة أسئلة) لإجراء تحليل إحصائي عليها ، هذه الأسئلة هي : q35 ،q36 ،q37 ،q53 ،q57 ، q18.

تم إجراء تحليل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على الأسئلة المذكورة ، و قبل الخوض في نتائج هذا التحليل الإحصائي سنعطي فكرة عامة عن مفهوم هذا التحليل : [Afifi,1966,p604]

يستخدم تحليل كرونباخ ألفا لتقدير وثوقية نتائج الاستبيانات. يفترض التحليل بأن إجابة شخص ما على أحد الأسئلة المطروحة في الاستبيان تعكس شيئين :

أ – رأي هذا الشخص المتوافق إلى درجة ما مع آراء أغلبية الأشخاص الآخرين ، و هو ما يصطلح تسميته بالرأي الصحيح.

ب- رأي هذا الشخص المتعارض مع آراء أغلبية الأشخاص الآخرين و الناتج عن قناعة شخصية متولدة ربما من تجربة فردية لا يمكن تعميمها على الآخرين و نؤثر على قراره . يصطلح تسمية هذا الرأي بالرأي الخاطئ (بسبب مخالفته للأغلبية).

تعتبر نتائج الاستبيان موثوقه إذا كانت تعكس بشكل أساسي آراء الأغلبية مقارنة مع الآراء الفردية المعارضة. ويعبر عن ذلك من خلال المعامل الإحصائي α الذي تتراوح قيمته بين الصفر و الواحد. القيم القريبة من الواحد تعبر عن وثوقية مرتفعة بينما القيم القريبة من الصفر تعبر عن وثوقية منخفضة.

تتأثر قيمة α أيضا بعاملين : عدد الأسئلة المتضمنة في الاستبيان و الارتباط بين الإجابات على الأسئلة المطروحة ، فكلما ازداد عدد الأسئلة تزداد نسبيا وثوقية الاستبيان ، وكذلك كلما كان هناك ارتباط إحصائي أكبر بين الإجابات على مختلف الأسئلة كلما كانت الوثوقية أكبر ، لذلك تدعى هذه الوثوقية التماسك الداخلي لنتائج الاستبيان.

يعطى المعامل α بالعلاقة :

$$\alpha = \frac{k}{K-1}\left(1 - \frac{\sum_{I=1}^{K}(S_I^2)}{S_{Sum}^2}\right)$$

حيث : k- عدد الأسئلة المتضمنة في الاستبيان .

S_I^2 - تشتت إجابات الأشخاص على السؤال رقم i.

S_{Sum}^2 – تشتت مجموع إجابات الأشخاص (يعطي لكل شخص علامة تساوي مجموع علامات الأسئلة التي أجاب عليها ثم يحسب التشتت).

لإجراء هذا التحليل الإحصائي تم استعمال برنامج SPSS حيث استخدمت بيانات الدخل التالية:

الجدول رقم (3-40) توزع إجابات العاملين المتعلقة بفروض البحث.

و كانت النتائج كمايلي :

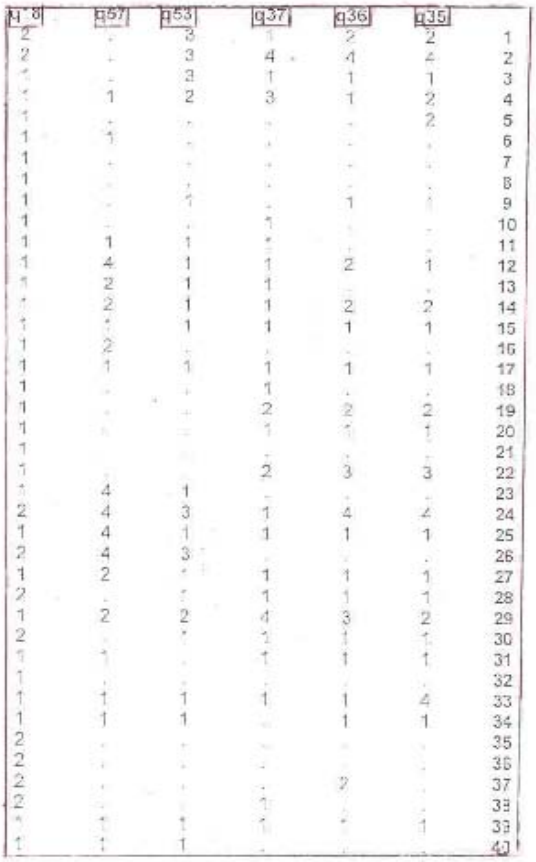

	q57	q53	q37	q36	q35	
2	.	3	1	2	2	1
2	.	3	4	4	4	2
1	.	3	1	1	1	3
1	1	2	3	1	2	4
1	.	.	.	.	2	5
1	1	.	.	.	.	6
1	.	.	.	.	.	7
1	.	.	.	.	.	8
1	.	1	.	1	1	9
1	.	.	1	.	.	10
1	1	1	.	.	.	11
1	4	1	1	2	1	12
1	2	1	1	.	.	13
1	2	1	1	2	2	14
1	.	1	1	1	1	15
1	2	.	.	.	.	16
1	1	1	1	1	1	17
1	.	.	1	.	.	18
1	.	.	2	2	2	19
1	.	.	1	1	1	20
1	.	.	.	.	.	21
1	.	.	2	3	3	22
1	4	1	.	.	.	23
2	4	3	1	4	4	24
1	4	1	1	1	1	25
2	4	3	.	.	.	26
1	2	.	1	1	1	27
2	.	.	1	1	1	28
1	2	2	4	3	2	29
2	.	.	1	1	1	30
1	1	.	1	1	1	31
1	.	.	.	.	.	32
1	1	1	1	1	4	33
1	1	1	.	1	1	34
2	.	.	.	.	.	35
2	.	.	.	.	.	36
2	.	.	.	2	.	37
2	.	.	1	.	.	38
1	1	1	1	.	1	39
1	1	1	.	.	.	40

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

	MEAN	STD DEV	CASES
18Q	1.0909	0.3015	11
35Q	1.8182	1.1677	11

36Q	1.6364	1.0269	11
37Q	1.4545	1.0357	11
53Q	1.3636	0.6742	11
57Q	2.0909	1.3003	11

N OF CASES = 11

ATISTICS FOR ST	MEAN	VARIANCE	STD DEV	VARIABLE S
SCALE	9.4545	13.6727	3.6977	6

ITEM MEANS	MEA N	MINIMUM	MAXIMUM	RANGE	MAX/MIN	VARIANCE
	1.5758	1.0909	2.0909	1.0000	1.9167	0.1245

ITEM VARIANCS E	MEAN	MINIMU M	XIMUMA M	RANG E	MIN MAX/	VARIAN CE
	0.95 45	0.090 9	1.6909	1.6 000	18.60 00	0.345 9

ITEM -STATISTICS TOTAL

	Scale Mean If Item Deleted	Scale Variance If Item Deleted	Corrected Item Total Correlation	Squared multiple correlation	Alpha if item deleted
Q 18	8.3636	12.0545	0.7295	0.9923	0.6655
Q	7.6364	9.2545	0.4299	0.4840	0.6606

35					
Q 36	7.8182	7.7636	0.8483	0.8926	0.4977
Q 37	8.0000	11.8000	0.1124	0.9814	0.7569
Q 53	8.0909	9.6909	0.8403	0.9916	0.5699
Q 57	7.3636	9.8545	0.2606	0.5146	0.7380

RELIABILITY COEFFICIENTS 6 items

ALPHA = 0.6973 STANDARDIZED ITEM ALPHA = 0.7993

تعطي نتيجة التحاليل السابقة قيمة $\alpha = 70\%$ وهي تعتبر وثوقية مقبولة تمكننا من اعتماد نتائج الاستبيان و اعتبارها تعكس رأي الأغلبية الصحيح .

بهدف اختيار مدى تحقيق فرضيات البحث على كامل المجتمع الإحصائي المتمثل في جميع الموظفين بما فيهم أولئك الذين لم يتم توزيع الاستبيان عليهم سوف نستخدم اختبار ثنائي الحد (Binomial Test).

يتطلب استخدام اختبار ثنائي الحد أن يتم تجميع الإجابات على كل سؤال من الأسئلة ضمن مجموعتين:

المجموعة الأولى Group1 تضم الإجابات الإيجابية على السؤال المدروس ، و المجموعة الثانية Group2 تضم الإجابات السلبية .

يقوم اختبار ثنائي الحد بتقدير صحة تعميم نتائج العينة الإحصائية المدروسة على كامل المجتمع الإحصائي ، حيث يعطي قيمة احتمال صحة الفرضية علي المجتمع الإحصائي مع قيمة احتمالية أخرى تمثل مستوى الدلالة لتحقيق الفرضية ،حيث بشكل مباشر بفروض البحث و كانت النتائج كما يلي:

1. السؤال Q18: هل يفيد نظام الرقابة الداخلية المراجع في أغراض التخطيط و التنفيذ و الرقابة لكافة مراحل المراجعة ؟

DESCRIPTIVE STATISTICS

	N	Mean	Std.deviation	Minimum	Maximum
Q18	40	1.2500	0.4385	1.00	2.00

Q18	Category	N	Observed prop	Test prop	Exact.sig (1 - Tailed)
Group 1	≤ 1	30	0.75	0.61	0.049
Group 2	> 1	10	0.25		
Total		40	1.00		

الجدول رقم (3-41) يبين مستوى الدلالة للسؤال رقم (18)

BINOMIAL TEST

هذا يعني أن احتمال تحقيق الفرض الأول على كامل المجتمع الإحصائي يساوي P Q18 = 0.61 وذلك بمستوى دلالة إحصائي Sig = 0.049 .

السؤال Q35: حدد أهمية استخدام الكمبيوتر من ناحية الفصل في الوظائف في بنككم؟

DESCRIPTIVE STATISTICS

	N	Mean	Std.deviation	Mini mum	Maxi mum
Q35	23	1.7391	1.0539	1.00	4.00

الجدول رقم (3-42) يبين مستوى الدلالة للسؤال رقم (35)

Q35	Category	N	Observed prop	Test prop	Exact.sig. (1 - Tailed)
Group 1	≤ 2	19	0.83	0.64	0.045
Group 2	> 2	4	0.17		
Total		23	1.00		

BINOMIAL TEST

هذا يعني أن احتمال تحقيق الفرض الثاني على كامل المجتمع الإحصائي يساوي P Q35 = 0.64 وذلك بمستوى دلالة إحصائي Sig = 0.045 .

السؤال Q36: حدد أهمية استخدام الكمبيوتر من ناحية الفصل في المسؤوليات في بنككم ؟

DESCRIPTIVE STATISTICS

	N	Mean	Std.deviation	Minimum	Maximum
Q36	23	1.6522	0.9821	1.00	4.00

الجدول رقم (3-43) يبين مستوى الدلالة للسؤال رقم (36)

Q36	Category	N	Observed prop	Test prop	Exact.sig. (1 - Tailed)
Group 1	≤ 2	19	0.83	0.64	0.045
Group 2	> 2	4	0.17		
Total		23	1.00		

BINOMIAL TEST

هذا يعني أن احتمال تحقيق الفرض الثالث على كامل المجتمع الإحصائي يساوي P Q36 = 0.64 وذلك بمستوى دلالة إحصائي Sig = 0.045 .

السؤال Q37: حدد أهمية استخدام الكمبيوتر من ناحية وجود مستند يحكم كل عملية في بنككم ؟

DESCRIPTIVE STATISTICS

	N	Mean	Std.deviation	Minimum	Maximum
Q37	25	1.4000	0.9129	1.00	4.00

الجدول رقم (3-44) يبين مستوى الدلالة للسؤال رقم (37)

Q37	Category	N	Observed prop	Test prop	Exact. sig. (1 - Tailed)
Group 1	≤ 2	22	0.88	0.71	0.042
Group 2	> 2	3	0.12		
Total		25	1.00		

BINOMIAL TEST

هذا يعني أن احتمال تحقيق الفرض الرابع على كامل المجتمع الإحصائي يساوي P Q37 = 0.71 وذلك بمستوى دلالة إحصائي Sig = 0.042 .

السؤال Q53: حدد أهمية معيار تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية في فهم نظام الرقابة الداخلية ؟

DESCRIPTIVE STATISTICS

	N	Mean	Std.deviation	Minimum	Maximum
Q53	23	1.5217	0.8458	1.00	3.00

الجدول رقم (3-45) يبين مستوى الدلالة للسؤال رقم (53)

Q53	Category	N	Observed prop	Test prop	Exact.sig. (1 - Tailed)
Group 1	≤ 2	18	0.78260	0.59000	0.044
Group 2	> 2	5	0.21739		
Total		23	1.00000		

BINOMIAL TEST

هذا يعني أن احتمال تحقيق الفرض الخامس على كامل المجتمع الإحصائي يساوي P Q53 = 0.59 وذلك بمستوى دلالة إحصائي Sig = 0.044 .

2. السؤال Q57: إلى أي مدى يمكن أن يساهم معيار تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية في تطوير نظام الرقابة الداخلية المطبق في بنككم ؟

DESCRIPTIVE STATISTICS

	N	Mean	Std.deviation	Minimum	Maximum
Q57	20	2.0000	1.2566	1.00	4.00

الجدول رقم (3-46) يبين مستوى الدلالة للسؤال رقم (57)

Q57	Category	N	Observed prop	Test prop	Exact.sig. (1 - Tailed)
Group 1	≤ 2	15	0.75	0.54	0.046
Group 2	> 2	5	0.25		
Total		20	1.00		

BINOMIAL TEST

هذا يعني أن احتمال تحقيق الفرض السادس على كامل المجتمع الإحصائي يساوي P Q57 = 0.54 وذلك بمستوى دلالة إحصائي Sig = 0.046 .

نلاحظ أن احتمالات تحقق الفروض على كامل المجتمع الإحصائي انخفضت بشكل ملحوظ لدى استخدام اختبار ثنائي الحد مقارنة مع نسب تحقق الفروض ضمن العينة و هذا يرجع إلى صغر حجم العينة المدروسة من الموظفين حيث تراوح عدد الموظفين ذوي الإجابات الصالحة على الأسئلة المدروسة بين (40 – 20) موظفا.

خلاصة

عرف الجهاز البنكي الجزائري منذ الاستقلال تغيرات هيكلية و تحولات كبيرة نظرا لما شهدته الساحة الوطنية من أحداث سياسية و ظروف اقتصادية أفرزتها المخلفات الاستعمارية و التوجهات الإستراتيجية للبلاد. فقد مرّ بعدة مراحل أظهرت هذا الجهاز كأداة يتعذر الاستغناء عنها في عملية الإصلاح و التقويم الاقتصادي، حيث أنه مر بعدة إصلاحات فرضتها في بداية الأمر إرادة الانفصال و الاستقلال عن التبعية المالية للمستعمر و الرغبة في إقامة جهاز بنكي وطني يخدم المصالح الاقتصادية الوطنية، و في فترة لاحقة الامتثال إلى إرادة القيادة السياسية من خلال المخططات التنموية، و أخيرا الإلزام بالقواعد التسييرية و التنظيمية الملائمة لتفعيل دور هذا الجهاز و مؤسساته، و الذي أملته مقتضيات الاقتصاد الحر.

لقد كان البنك الوطني الجزائري أولى البنوك الوطنية التي حظيت باهتمام كبير من طرف الاقتصاد الاشتراكي، بحيث فرض البنك سيطرته على القطاع الزراعي لمدة طويلة، مما سمح له اكتساب تجربة و خبرات ميدانية. أضف إلى ذلك، حصل البنك الوطني الجزائري، في عام 1974، على الرتبة الأولى بين البنوك العربية و الإفريقية (ماعدا إفريقيا الجنوبية) وكذا الرتبة 171 عالميا، إن هذا التعزيز و الرخاء الذي عرفه البنك لم يستند يومًا على أسس منطقية و بنكية محضة، بل على تدعيم شبه كلي للدولة و للثروات البترولية -و هو حال كل البنوك العمومية .

وهكذا، فإن أولى الأزمات الاقتصادية كشفت حقيقة القطاع البنكي الجزائري، الذي أصبح يتخبط في مشاكل عميقة، كما أنه، عاجز عن التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الحالية. و يرجع هذا، إلى أن التفكير في الحلول لم يحظ بالاهتمام الكافي والإرادة الحقيقة، بُغية إعطاء نفس جديد، لتغير ما غرسته البيروقراطية و المركزية الإدارية في البنوك الجزائرية.

و لا شك أن الفحص عبر الوكالات البنكية، يكشف عن بعض السلوك و الحقائق غير العادية، التي قد تكون معروفة لدى أصحاب المهنة، غير أن الإسرار على مزاولتها يوحي بعدم وعي المسؤولين بالمخاطر المحيطة بالبنك، و عدم الإدراك بأهمية المصداقية و الصحة للمعلومات المستخدمة، خاصة في ظل المنافسة.

و في الختام، فلابد من وكالات البنك الوطني الجزائري، أن تقطع الحبل السري الذي يربطها بالحالات غير العادية و الحقوق الرديئة، فالبنك ملزم باتخاذ إجراءات لتحسين وسائل التسيير و المراقبة؛ الرفع من الكفاءات العلمية و العملية؛ تسطير أهداف عامة واضحة من الجميع، أساسها هو إرضاء الزبائن؛ البقاء و الاستمرار في السوق.

الخاتمة

لقد زادت عولمة القطاع البنكي، من حدة المخاطر التي تواجها البنوك، و بالتالي زيادة اهتمام هذه الأخيرة (البنوك) بحماية نفسها و تحصينها، الشيء الذي حتم عليها وضع أنظمة للرقابة الداخلية كضمان عقلاني لتحقيق أهدافها المسطرة، و لبقائها و استمرارها؛ فنظام رقابة داخلية فعال يعتمد على تنظيم جيّد وتقسيم بنّاء لمختلف الوظائف وتحديد للمسؤوليات ، وعلى نظام محاسبي سليم وعناصر بشرية و أدوات رقابة ملائمة يسمح للبنك بالتحكم في مخاطره ، التأقلم مع المحيط الذي ينشط فيه، من جهة أخرى يسمح بحماية حقوق البنك و موجوداته من مختلف أعمال التلاعب والإهمال ويضمن حسن سير عملياته وسلامة مختلف الوثائق والعمليات المحاسبية والمالية من الغش والتزوير والأخطاء.

وبناء على ذلك فالهدف الذي كان منتظرا من تطبيق وظيفة الرقابة الداخلية هو ضمان التحكم في كل المخاطر البنكية، بشكل يسمح بالتنبؤ والكشف عن الأخطاء والانحرافات المحتملة، وقد يفرض هذا الإجراء إعادة النظر في نظم المعلومات المستخدمة في المؤسسات البنكية والتنظيم الداخلي بغرض تقييمه الفعلي، الذي من شأنه أن يرفع من مصداقية المعلومات ويضمن التوجيه السليم للقرارات وبناء على هذا التطلع، كان لا بد من دراسة أولا أهم العناصر المكونة لأنظمة الرقابة الداخلية التي تستند على منهجية عملية وتقنيات متطورة، تضمن نجاح مهمة الرقابة في كل المؤسسات الاقتصادية بما فيها المؤسسات البنكية.

فظهور الوحدات الاقتصادية التي تعتمد على أسواق ورأس المال في الحصول على مواردها المالية ، أدى إلى ضرورة التصريح بنتائج الأنشطة الاقتصادية ، فظهرت الحاجة إلى خدمات المراجع الذي يقوم بعملية المراجعة أو الرقابة والتي تمثل مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منتظم لعملية البنك والنظم الموجودة التي أنتجت تلك العمليات بهدف إبداء رأي فني محايد عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة أو عن مركزه المالي في نهاية الفترة المحددة.

ومهما تكن صرامة الرقابة الداخلية للبنك فإنها تبقى دائما في حاجة إلي الرقابة الداخلية المستقلة وتعتبر الضامن الأساسي أي يتم بواسطته الاعتماد على القوائم المالية للبنك من مستخدمي هذه القوائم.

ومع ذلك فإن التوجه الجديد وتطبيق المعايير الدولية للرقابة الداخلية قد يحدث آثارا تمس بمصالح الدول النامية بخصوص تكلفة الاقتراض من الأسواق المالية الخارجية بسبب تصنيفها كدول عالية المخاطر ، وكذا ربط بعض المؤسسات المالية الدولية للمساعدات التي تقدمها لهذه الدول بشرط الالتزام بهذه المعايير ، هذا فضلا عن التقلبات الاقتصادية التي يمكن أن تتعرض لها عند الأخذ بتقدير السوق للمخاطر. ولكن يبقى تطبيق المعايير الدولية للرقابة الداخلية بالدول النامية كالجزائر متوقف على مدى استعدادها لوضع سياسات مرحلية للتوافق مع أحكام ومقررات اللجنة.

وفي ضوء قناعة السلطات الجزائرية بأهمية وجود إطار رقابي كفء لضمان استقرار وسلامة النظام المالي الجزائري بصفة عامة والقطاع البنكي بصفة خاصة، جاء قانون النقد والقرض 90-10 – كأهم محطة للإصلاح عرفتها الجزائر منذ الاستقلال- لينقل الجهاز البنكي الجزائري إلى مرحلة جديدة من التطوير والتغيير على كافة الأصعدة، تزامنا مع التحرير الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق. شملت هذه التطورات تطهير حافظات البنوك العمومية وإعادة رسملتها، إصلاح أدوات السياسة النقدية وفتح قطاع البنوك للمستثمرين الخواص والأجانب، هذا فضلا عن تدعيم الإطار التنظيمي و التشريعي للنظام البنكي.

وتندرج في إطار تدعيم آليات الإشراف والرقابة الداخلية مجموعة الجهود المعتبرة التي يبذلها بنك الجزائر فيما يخص تكثيف نشاطات الرقابة الميدانية وتعزيز نظام الإنذار وتوطيد شروط اعتماد البنوك وممارسة المهنة البنكية، خاصة بعد صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد القرض، بالإضافة إلى التأكيد على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك. ومع ذلك، مازالت المسيرة طويلة للتكيف مع المعايير الدولية في مجال الرقابة الداخلية. وتبقى أهم الآفاق المرتقبة للجهاز البنكي، على الأقل على المدى القصير، هي الإسراع في تحقيق المزيد من التوافق مع المعايير الدولية، بالاتجاه نحو إصلاح التسيير

البنكي لقطاع البنوك والالتزام بالمبادئ الأساسية للرقابة الداخلية الفعالة، ودعوة البنوك الجزائرية إلى تطبيق المعايير الجديدة للملاءة البنكية وهذا لمواجهة تهديدات الخوصصة والاندماج البنكي.

نتائج البحث

من خلال الدراسة التي تمت في البنك الوطني الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تعاني أنظمة الرقابة الداخلية في القطاع البنكي من الضعف في الإمكانيات و القدرات كما أنها تعاني من المحدودية فيما يتعلق بالسلطات الممنوحة لها و أمام المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقها و الدليل علي ذلك ارتباط أغلب أنظمة الرقابة الداخلية في قطاعنا البنكي بالمدير العام و بالتالي تهميشها
2. إن أنظمة الرقابة تنحصر فقط في أعمال التحقيق و التفتيش و التصحيح اللاحق لعملية الخطأ ولاكتشف الخطأ مبكرا وتمنع وقوعه و إنما يقتصر دورها على اكتشاف الأخطاء و بعد وقوعها دون الحيلولة من وقوع هذه الأخطاء
3. تسترشد أنظمة الرقابة الداخلية في قطاع البنكي بمعايير المراجعة الدولية أثناء القيام بعملها و هذا يتضح من إجراءات الرقابة المتبعة في القطاع البنكي وبنسب مرتفعة نسبيا تتراوح بين 78% و75%كما هو وارد في التحليل الإحصائي
4. يساعد نظام الرقابة الفعال في البنك الوطني الجزائري والمقترن بمعايير مراجعة الدولية المراجع في أغراض التخطيط و الرقابة لكافة مراحل عملية المراجعة الداخلية وبنسب مرتفعة نسبيا، تتراوح بين 75% كما هو وارد في التحليل الإحصائي
5. عدم وجود مبادئ موحدة لوظيفة الرقابة الداخلية في قطاع البنكي
6. عدم وجود قسم في كل دائرة رقابة داخلية يعني بتدقيق الأنظمة التي تستخدم الكمبيوتر
7. قصر فترة التدقيق بالنسبة لفترة العمل فعلى سبيل المثال (المراقب الداخلي في البنك الطني الجزائري مطلوب منه مراجعة كافة أعمال البنك التي تمت خلال عام كامل بفترة وجيزة جدا وهي أسبوع)
8. قلة عدد مراقبين الداخليين في البنك الوطني الجزائري
9. يُظهر تقييم القطاع البنكي الجزائري من زاوية فعالية التنظيم الرقابي والتسيير البنكي له ومدى ملاءمتهما للمعايير الدولية، نقصا من جانب الالتزام بتطبيق المعايير العالمية للرقابة الداخلية الفعالة، ويعكس أيضا ضعفا في مستوى قياس وتسيير المخاطر بالبنوك، وهو الأمر الذي سيؤثر سلبا على مقدورية هذه الأخيرة في احتساب المتطلبات الرأسمالية الجديدة التي نصت عليها هذه المعايير والتي تأخذ بعين الاعتبار، إلى جانب مخاطر الائتمان والسوق، نوعا آخر من المخاطر وهو المخاطر التشغيلية.

الاقتراحات

انطلاقا من النتائج التي حصلنا عليها يمكننا تقديم المقترحات التالية :

1 - ضرورة توفير الدعم الكافي لنظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي و ذلك من خلال توفير الاستقلالية لهذا النظام وعدم ربطه بالإدارة العامة للبنك و جعله يتبع لجهة مستقلة

2 - ضرورة توفر رقابة وقائية تمكن من تجاوز الكثير من الأخطاء قبل وقوعها

3 - بما أن أنظمة الرقابة الداخلية تسترشد بمعايير المراجعة الدولية في أثناء قيامها بعملها،لذلك لابد من دعمها كي تتوسع في هذا المجال و ذلك ضمانا لحسن سير أدائها

4 - إن نظام الرقابة الداخلية الفعال المقترن بمعايير المراجعة الدولية يفيد المراجع في أغراض التخطيط و الرقابة لكافة مراحل عملية المراجعة لذلك يجب علي المراجع أن يراعي مدى التزام نظام الرقابة الداخلية بهذه المعايير في أثناء قيامه بتأدية مهامه

5 - ضرورة إخضاع العاملين في القطاع البنكي إلى دورات تأهيل و تدريب تخصصه في مختلف مجالات العمل البنكي

6 - ضرورة توفر مبادئ موحدة لوظيفة الرقابة الداخلية في القطاع البنكي
7 - ضرورة توفر دليل عمل محدد لعمليات الرقابة الداخلية في القطاع البنكي
8 - ضرورة العمل على إحداث قسم في كل دائرة رقابة داخلية يعني بتدقيق الأنظمة التي تستخدم الحاسب الآلي،وتزويده بالكفاءات اللازمة
9 - زيادة عدد المراقبين الداخليين في القطاع البنكي
10 - استخدام نظام معلومات حديث لتسيير المخاطر ووجود وحدة رقابة داخلية تقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر، ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة خاصة في مجال الأنظمة المعلوماتية
11 - ضرورة توفير البنك لمختلف المعلومات اللازمة التي يركز عليها المراجعون في تقييم وتقدير درجات المخاطرة المرتبطة بالمعاملات البنكية
12 - إعادة تقييم أنظمة وعمليات و سياسات إدارة المخاطر بالبنوك، من خلال تطبيق أنظمة وأساليب متطورة و متكاملة لإدارة المخاطر وترقية مستوى العاملين في هذا المجال، تماشيا مع ما حددته المعايير الدولية للرقابة الداخلية.

آفـاق البـحث

في الأخير نشير إلى أن دراستنا هذه لا تخل من النقائص إذ بقيت الكثير من النقاط التي تستحق التوضيح والدراسة بشكل أعمق وبكثير من التحليل. وعليه نقترح بعض المواضيع للبحث والدراسة تصب في نفس هذا السياق والتي منها:
- فعالية المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في الأداء الفعال لوظيفة المراجعة الداخلية وتطوير منهجيتها.
- مكانة المراجعة الداخلية في ظل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية؟.

قائمة المراجع باللغة العربية

أوّلا / الكتـــب:

1. الإتحـاد الـدولي للمحاسـبين، المعـايير الدوليـة للمراجعة،منشـورات المجمـع العربـي للمحاسـبين القانونين،1998.
2. أحمد حلمي جمعة،المدخل الحديث لتدقيق الحسابات،دار الصفاء،عمان،2000.
3. أحمـد صـلاح عطية،محاسـبة الاسـتثمار و التمويـل فـي البنـوك التجارية،الـدار الجامعية،الإسـكندرية، 2002.
4. إسماعيل إسماعيل،محاسبة الجرد و الميزانيات، منشورات جامعة حلب ،حلب،2001.
5. الأميرة إبراهيم عثمان و فؤاد السيد المليخي،دراسات متخصصة في نظم محاسبية متخصصة،دار الجامعة،الإسكندرية،
6. بشير زهيري،محاسبة المصارف،جامعة دمشق،1964.
7. توماس،وليم،هنكي،إمرسون،المراجعة بين النظرية و التطبيق،دار المريخ للنشر،الرياض،1991.
8. تيودر شادرفيان،التنظيم الوظيفي للتدقيق المصرفي، منشورات الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية،بيروت،1986.
9. حسين القاضي و حسين دحدوح،أساسيات التدقيق في ظل المعايير و الأمريكية و الدولية،الوراق للنشر و التوزيع،عمان،1999.
10. حكمت أحمد الراوي،نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة،دار الثقافة ،عمان،1999.
11. حنان حلوة،رضوان محمد،محاسبة التكاليف المعيارية،جامعة حلب،1964.
12. خالد أمين عبد الله،التدقيق الداخلي بالمصارف،دار وائل،عمان،1986.
13. خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، الناحية العملية، دار وائل، عمان، 2004.
14. دهمش نعيم و إسحاق أبو زر عفاف، تحسين و تطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الأردن،العدد 10 المجلد 22 ديسمبر 2003.
15. السيد عبد المقصود دبيان،في تصميم نظم المعلومات المحاسبي، شباب الجامعة ،الإسكندرية.
16. صافي فلوح،المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات،جامعة حلب،1991.
17. عامر إبراهيم قنديلي،نظام المعلومات و دورة في خدمة المستفيدين،مكتبة الإدارة ،الرياض،المجلد 12العدد 1988،20.
18. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة،دار السلاسل،الكويت،1990.
19. عبد الفتاح الصحن و آخرون، المراقبة و المراجعة على المستوى الجزئي و الكلي،الدار الجامعة،الإسكندرية،1981.

20. عدنان الهنيدي،العلاقة بين الرقابة و التدقيق الداخلي و الخارجي،منشورات الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية،عمان،1986.

21. غسان فلاح المطارنة،تدقيق الحسابات المعاصر:الناحية النظرية، دار المسيرة، الأردن ط1، 2006.

22. فكري عبد الحميد عمشاوي،محاسبة المسؤولية دراسة نظرية تطبيقية كأداة للرقابة على القطاع العام،جامعةالقاهرة،1971.

23. فؤاد مرسى،تمويل مصرفي للتنمية الاقتصادية،منشأة المعارف،الإسكندرية،1980.

24. الفيومي.م و عوض، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

25. كمال الدين مصطفي الدهراوي، مدخل معاصر في نظام المعلومات،الدار الجامعية، الإسكندرية،1997.

26. محمد أحمد سمير،الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية،دار المسيرة،الأردن ،2009.

27. محمد القاسم عبد الرزاق،نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية،دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1998.

28. محمد بوتين،المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005.

29. محمد سمير أحمد،الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية،دار الميسرة،سورية،2009.

30. محمد سمير الصبان و آخرون،مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2000.

31. محمد سمير الصبان،الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة ،دار النهضة العربية، الإسكندرية،1988.

32. محمد موافق أحمد عبد السلام ،محاضرات مختصرة عن الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية ،دارالجامعة،الإسكندرية،1998.

33. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني،محاسبة -مراجعة ومراقبة داخلية الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج السعودية.

34. موسكوف،ستيفن،سيكمن،مارك،نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات،دار المريخ،الرياض،1989.

35. وائل شقرا،الرقابة المصرفية،منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ،بيروت ،1989.

36. وجدي شركس،الإطار و الأساسيات في المراجعة :تدقيق النظم المحاسبية و الإلكترونية ، منشورات ذات السلاسل،القاهرة، 1987.

37. وليد زكريا صيام،كفاءة نظم المعلومات في قطاع المصرفي،المجلد 21 العدد 2002،9.

ثانيا/ الرسائل و المذكرات:

1 - أحمد نوري الأرشم،الرقابة الداخلية من الناحية العلمية و التطبيقية،رسالة ماجستير جامعة حلب،1992.

2 - بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية، و النظام المصرفي الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة بليدة 2005 .

3 - عقبة نصيرة، واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية آثاره علي تمويل الاستثمار،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باتنة ،2003.

4 - محرزي جلال، النظام المصرفي الجزائري و إصلاحه لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2001.

5 - موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر ،2005.

- ***ثالثا/ التقارير، الدراسات و البحوث المتخصصة:***

1. كارل هايرماير، مقترحات بشأن الهيكل المالي الدولي الجديد وانعكاسات ذلك على النظم المالي العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2001.

2. محمد الفنيش، القطاع المالي في الدول العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2001.

- ***رابعا/ المجلات و الدوريات:***

1 -توفيق أيوب،مفهوم وأهمية التدقيق الداخلي،مجلة المحاسب القانوني،عمان،1996.

- ***خامسا/ القوانين، الأوامر، الأنظمة و التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر:***

1 - الأمر 01 01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم للقانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض.

2 - الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض.

3 - الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 29 صفر عام 1386 هـ الموافق لـ13 جوان 1966 و المتضمن إنشاء البنك الوطني الجزائري و تحديد قانونه الأساسي.

4 - الجريدة الرسمية ـــالعدد 52 أمر 03 11 الصادر بتاريخ 27 أوت 2003.

5 - الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 16 بتاريخ 14/ 1990/04.

6 - الجريدة الرسمية –العدد14-الأمر 1 01-بتاريخ 27 فيفري 2001المادة 02المعدلة لأحكام المادة 19من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14أفريل 1990.

7 - الجريدة الرسمية العدد 14 الأمر 01 01 ـــبتاريخ 27 فيفري 2001 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل1900.

8 - قانون البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957، 1993.

9 - قانون المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1970، المادة (6) القانون96 136، المؤرخ في 1996/4/15، الخاص بالعمل المهني.

10 -القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

11 -لأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل و المتمم للقانون رقم 90-10 و المتعلق بالنقد و القرض.

12 -النظـام رقـم 01-90 المـؤرخ في 04 جويلية 1990 المعدل و المتمم بالنظام رقم 93-03 المؤرخ في 04 جويلية 1993 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية.

13 -النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

14 -النظام رقم 11-08 المؤرخ في محرم 1433 الموافق 28نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية في للبنوك و المؤسسات المالية.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

سادسا / مراجع غير منشورة :

1-ورقة عمل في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية،مبادئ إدارة المخاطر،مجلة إتحاد المصارف العربية،بيروت،2001.

سابعا / مراجع أخرى:

1 البرنامج الإحصائي SPSS.

I. OUVRAGES :

1- Alivn A .Arens,Jamesk, Loebbeck , Auditing, Printed,Usa .
2- BACHOUCHE Fahim : Le Contrôle Interne Bancaire, Diplôme de fin d'étude en vue d'obtention du diplôme supérieur des études bancaires(DSEB), 6eme promotion, ESB.
3- Christian JIMENEZ et Patrik MERLIER, Prevention et gestion des risques operationnels, revue banque edition, Paris, 2004.
4- DouglasR Carmichael,John J ,willingham,Carol A Schaller, Auditing concept and methods ,1996.
5- Frederic lopez;"Banques et marchés de crédit", edition PUF, Paris, 1997
6- Hadj Arab Abdelhamid , le system ARTS (Alegria real time settlements) in media Bank décembre 2005/ janvier 2006 N°81 .
7- J. SIRUGUET, K.KOSSLER : Le Contrôle Comptable Bancaire : éd : banque éditeur ; tome1 :1998.
8- Joel BESSIS"GESTION DES RISQUES ET GESTION Actif-Passif des BANQUES_ EDITION dalloz_ 1995.
9- Les cahiers de la réforme N° 04.
10- Lionel COLLINS et Gérard VALIN, L'Audit et Le Contrôle Interne, éd-DALLOZ, Paris, 1994.
11- Moscove, S et al care concept of accounting information sytem ,john sons ,inc ,NYP , 1997 .
12- Système de paiement de masse, flash info bulletin de la CNEP banque n° 02 mars 2006 .
13- Zuhayr MIKDASHI_"Les banques à l'ère de la mondialésation"_edition Economica_PARIS 1998.

II. REVUES ET JOURNAUX

1- Bouyacoub, Le risque de crédit et la gestion, in media bank, N°24, juin/juillet, 1996.
2- Claude Dufloux Et Michel Karlin : « la réglementation présidentielle des banques »,la revue banque n°492,mars 1989 .
3- Dictionnaire Encyclopédique de la Finance.
4- Dictionnaire LAROUSSE 2004.
5- Dossier de lecture : Analyse et couverture des risques de crédit ,SIBF Mars 2000.
6- Revue de banque N° 558 ,1995.

III. RAPPORTS , SEMINAIRES, ENTRETIEN

1- CHELLAL Zouheir, "réflexion sur la réglementation prudentielle Algérienne, mémoire de fin d'étude obtention du diplôme DESB école supérieure de banque, Année universitaire 2000-2001.

2- Djoudi Karim, Entretien Au Quotidien D'Oran Lundi 'Février ,2008 .

3- Smail Fadhel, "Le contrôle Prudentiel entre l'accord de Bale 1998 et la reforme en cours, mémoire de fin d'étude pour obtention de DES, ECOLE Supérieur de Banque_ Alger, 2001.

IV. SITES INTERNET

1- Banques d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie /Chapitre : Système bancaire : Evaluation et renforcement de la supervision, Rapport 2002, www.bank-of-algeria.dz/docs/ rapport02.htm, 14/02/2005.

2- www .ifaci.sommaire/htm.12/11/2003.

3- www.Pwcrecrute.com/entreprise/audit_conseil.

.

فهرس الجداول و الأشكال

I. قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	محددات معدلات الفائدة في السوق	15
(2-2)	نموذج لقائم الأسئلة كمية (مرجحة بالأوزان)	110
(1-3)	عناصر الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري	146
(2-3)	الإحصائيات الوصفية للسؤال رقم (1) وفق فئات المؤهل العلمي	155
(3-3)	الإحصائيات الوصفية لبيانات السؤال رقم (2) وفق الجنس	156
(4-3)	الإحصائيات الوصفية لبيانات السؤال رقم (3) وفق الفئات العمرية	156
(5-3)	توزع العاملين على مختلف الوظائف التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك	157
(6-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (1) من هذه المجموعة	157
(7-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (2) من هذه المجموعة	158
(8-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (3) من هذه المجموعة	159
(9-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (4) من هذه المجموعة	159
(10-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (5) من هذه المجموعة	160
(11-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (6) من هذه المجموعة	160
(12-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (7) من هذه المجموعة	161
(13-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (1) من هذه المجموعة	162
(14-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (2) من هذه المجموعة	162
(15-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (3) من هذه المجموعة	163
(16-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (4) من هذه المجموعة	163
(17-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (5) من هذه المجموعة	164
(18-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (6) من هذه المجموعة	164
(19-3)	توزع إجابات العاملين علي السؤال رقم (7) من هذه المجموعة	165
(20-3)	توزع إجابات العاملين علي السؤال رقم (1) من هذه المجموعة	166

(21-3)	توزع إجابات العاملين علي السؤال رقم (2) من هذه المجموعة	166
(22-3)	توزع إجابات العاملين حول نوعية التجهيزات المستخدمة في قسم الكمبيوتر	167
(23-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (3) من هذه المجموعة	168
(24-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (4) من هذه المجموعة	169
(25-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (5) من هذه المجموعة	169
(26-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (6) من هذه المجموعة	170
(27-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (7) من هذه المجموعة	171
(28-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (8) من هذه المجموعة	172
(29-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (1) من هذه المجموعة	173
(30-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (2) من هذه المجموعة	173
(31-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (3) من هذه المجموعة	174
(32-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (4) من هذه المجموعة	174
(33-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم(5) من هذه المجموعة	175
(34-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (6) من هذه المجموعة	175
(35-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (7) من هذه المجموعة	176
(36-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (8) من هذه المجموعة	176
(37-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (9) من هذه المجموعة	177
(38-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (10) من هذه المجموعة	177
(39-3)	توزع إجابات العاملين على السؤال رقم (11) من هذه المجموعة	178
(40-3)	توزع إجابات العاملين المتعلقة بفروض البحث	183
(41-3)	مستوى الدلالة للسؤال رقم (18)	187
(42-3)	مستوى الدلالة للسؤال رقم (35)	188
(43-3)	مستوى الدلالة للسؤال رقم (36)	189
(44-3)	مستوى الدلالة للسؤال رقم (37)	190
(45-3)	مستوى الدلالة للسؤال رقم (53)	191
(46-3)	مستوى الدلالة للسؤال رقم (57)	192

^{2}X

II قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـوان	الصفحة
(1-1)	نموذج مبسط لهيكل نظام المعلومات المحاسبية في بنك تجاري	32
(2-1)	عناصر الرقابة الداخلية	56
(1-2)	الأهداف التقليدية للمراجعة	69
(1-3)	عملية السحب بواسطة البطاقة البنكية في الجزائر	140
(3-3)	مخطط عنكبوتي للأسئلة المتعلقة بفروض البحث	180

الملحق رقم (1) الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

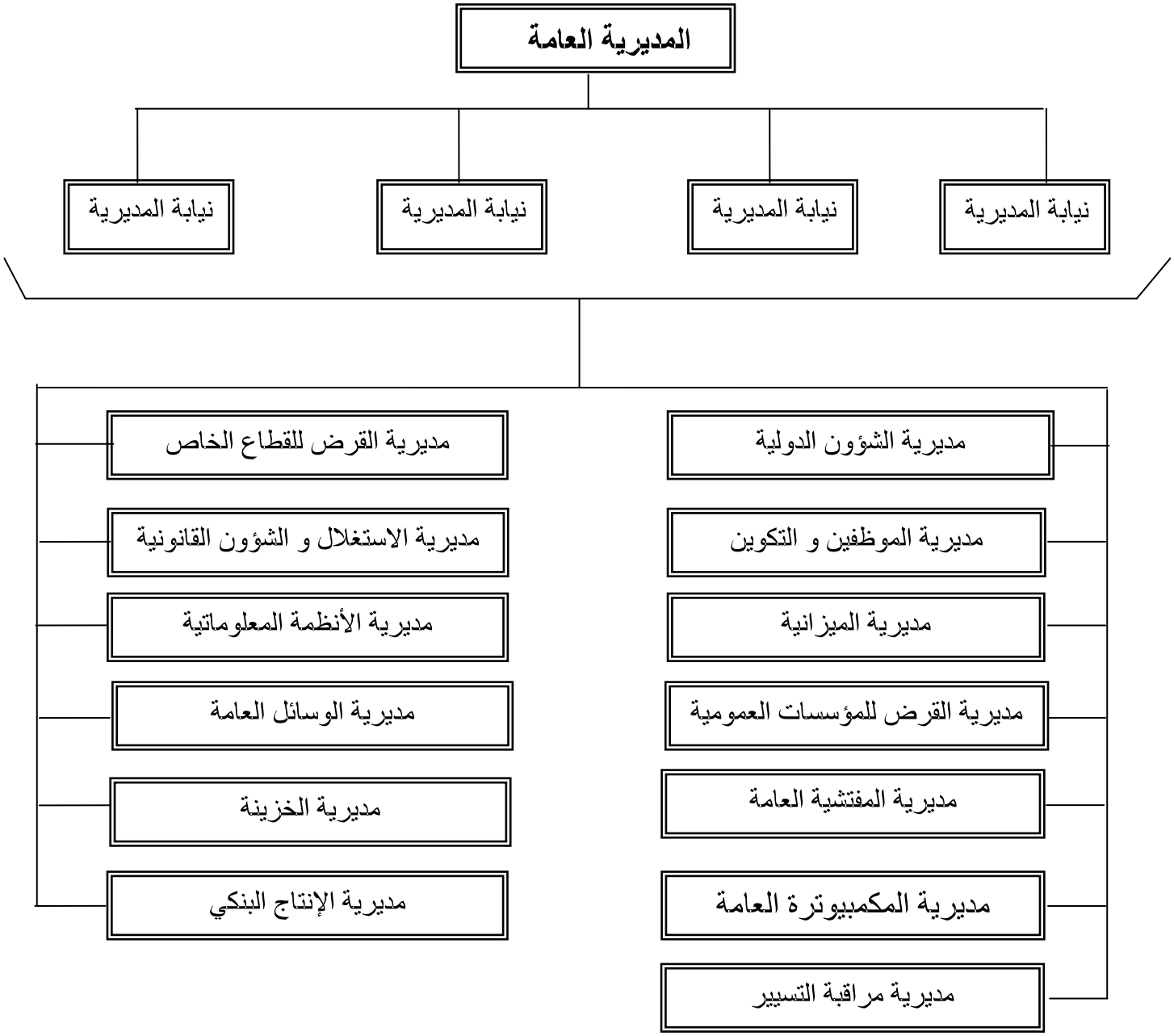

المصدر : المديرية المركزية بالعاصمة

الملحق رقم (2) الهيكل التنظيمي الجديد لـ : BNA

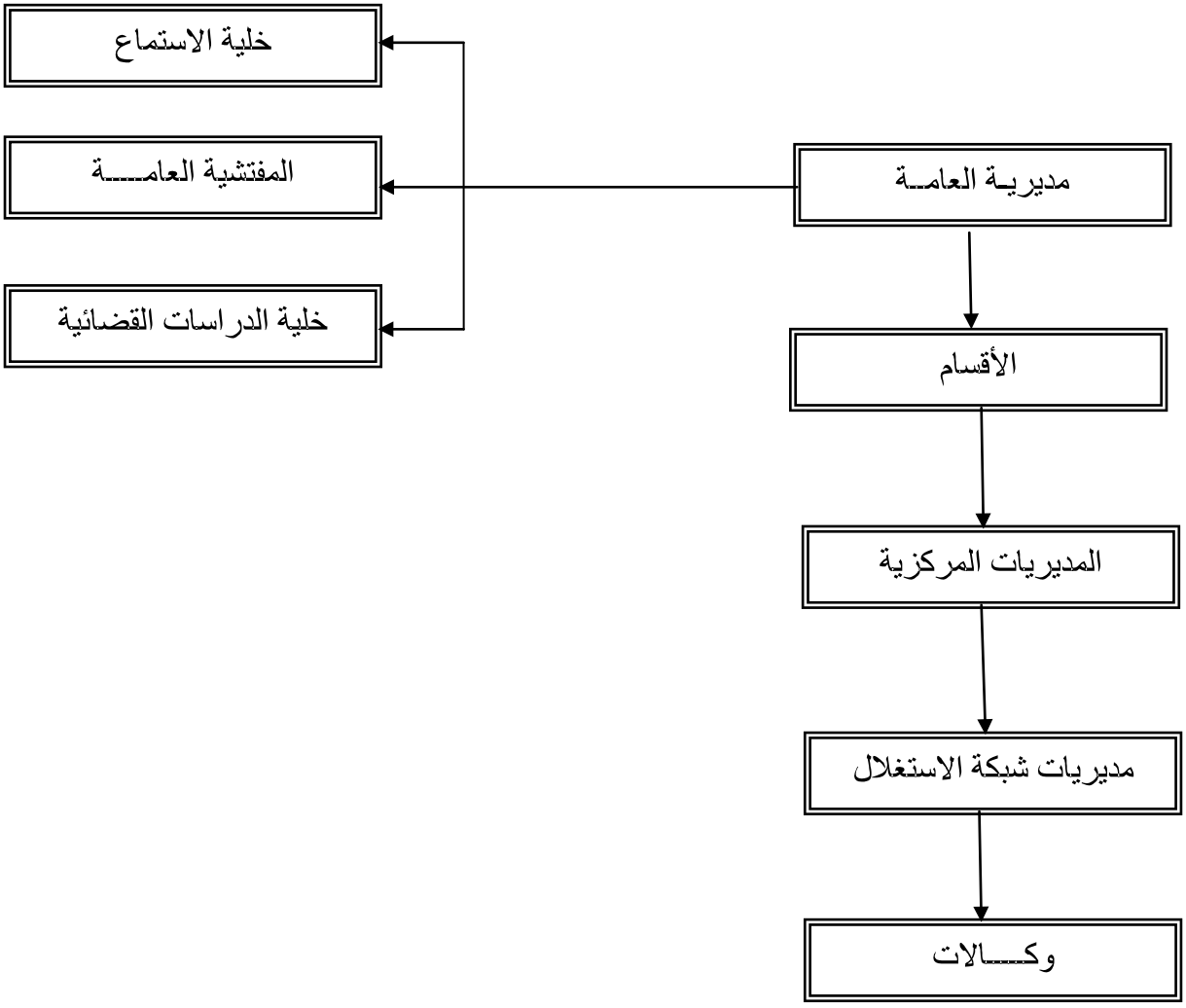

ملاحظة : يضم BNA : 05 أقســام
17 مديرية مركزية
15 مديرية شبكات الاستغلال

المصدر : المديرية المركزية بالعاصمة

الملحق رقم (3) الاستبيان

الموضوع : الرقابة الداخلية في لبنوك الداخلية في ظل المعايير الدولية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-BNA-

تجدون ربطا استبيانا يتضمن مجموعة من الأسئلة حول واقع الرقابة الداخلية و مدى انسجام هذا النظام مع المعايير الدولية في القطاع البنكي لأعداد بحث علمي لنيل شهادة الماجستير.

و تقديرا لأهمية أرائكم في الوقوف على العقبات التي يعاني منها القطاع البنكي في هذا المجال و تسليط الضوء على المقترحات المفيدة لتجاوز تلك العقبات فقد تم إعداد هذا الاستبيان و توزيعه عليكم.

يرجى منكم التفضل بالإطلاع على الأسئلة المدونة في الاستبيان و الإجابة عليها بموضوعية و حيادية مع التأكيد بأن البيانات المستخلصة سوف تستخدم في أغراض البحث العلمي فقط. و كلنا أمل بأنكم سوف تولون الموضوع بالغ إهتمامكم.

ملاحظة : يرجى وضع إشارة ⬭ عند الإجابة التي ترونها مناسبة .

اسم البنك ؟ ----------القطاع الذي يعمل فيه البنك؟

عدد العاملين ي البنك؟---------- الجهة التي يتبع لها البنك؟----------

أولا : بيانات شخصية

1 - ما هو المؤهل العلمي الذي تحمله ؟

ثانوية عامة – فنية ☐ معهد ☐ إجازة جامعية ☐ دراسات عليا ☐ دكتوراه ☐

2 - الجنس ؟ ذكر ☐ أنثى ☐

3 - العمر ؟ أقل من 30 ☐ من 30 إلى 40 ☐ من 40 إلى 50 ☐ من 50 إلى 60 ☐

4 - المستوى الإداري للوظيفة التي تشغلها ؟

إدارة عليا ☐ إدارة متوسطة ☐ إدارة إشرافية ☐

ثانيا : أسئلة عامة

5 - ما هو برأيك الهدف من وجود البنك هل هو :

استثماري ☐ خدمي ☐

6 - هل يوجد في البنك هيكل تنظيمي بين المستويات الإدارية المختلفة في البنك و يوضح خطوط السلطة و المسؤولية ؟

نعم ☐ لا ☐

7 - هل يوجد في الهيكل التنظيمي للبنك وحدة مختصة للرقابة الداخلية ؟

نعم ☐ لا ☐

8 - ما هي طبيعة المؤهل العلمي المطلوب توفره في رئيس وحدة الرقابة الداخلية ؟

إجازة في الاقتصاد ☐ إجازة في الحقوق ☐ غير ذلك ☐

9 - في حال وجود هذه الوحدة فإلى أي مستوى من المستويات التنظيمية التالية تتبع ؟

مدير مالي ☐ المدير العام ☐ مجلس إدارة ☐ الوزير ☐

10 - هل لديكم قسم متخصص بأعمال المراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية ؟

نعم ☐ لا ☐

11 - إذا كانت الإجابة نعم فهل يقوم هذا القسم بالأعمال التالية ، يرجى تحديد أهمية كل منها بالنسبة لبنككم ؟

	هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
مراجعة حسابية	☐	☐	☐	☐
مراجعة فنية	☐	☐	☐	☐
مراجعة مستندية	☐	☐	☐	☐

ثالثا – العلاقة بين الرقابة الداخلية و المراجعة و تطبيق المبادئ المكمبيوترية :

12 - هل يستخدم دليل للحسابات بالبنك؟

نعم ☐ لا ☐

13 - هل الحق بهذا الدليل تعريف لكل العناصر التي تسجل في كل حساب ؟

نعم ☐ لا ☐

14 - هل يتم ترحيل جميع العمليات إلى دفتر الأستاذ المساعدة عن طريق قيود في دفتر اليومية العامة أو المساعدة ؟

نعم ☐ لا ☐

15 - هل سندات القيد اليومية خاضعة لموافقة مزدوجة من شخصين مفوضين بالتوقيع عن البنك إحداهما في مركز إداري ؟

نعم ☐ لا ☐

16 - هل تعتقد أن القوائم و التقارير المالية التي يتم إعدادها في البنك كافة لتلبية حاجات الإدارة ؟

نعم ☐ لا ☐

17 - هل هذه التقارير و القوائم كافية لإبراز أي تقلبات غير عادية في الأرقام و العمليات التي تشملها ؟

نعم ☐ لا ☐

18 - هل يفيد نظام الرقابة الداخلية المراجع في أغراض التخطيط و التنفيذ و الرقابة لكافة مراحل المراجعة ؟

نعم ☐ لا ☐

رابعا – البنية المعلوماتية في البنك

19 - هل لديكم قسم متخصص بالكمبيوتر يقوم بتنفيذ الأعمال البنكية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم ، ما هو مستواه الوظيفي ؟

مديرية ☐ دائرة ☐ شعبة ☐

20 - ما هي نوعية التجهيزات الحاسوبية المستخدمة في البنك ؟

شخصية ☐ شخصية مع شبكة ☐ مركزية مع شبكة ☐

21 - إن استخدام الكمبيوتر و البرمجيات في مجال المحاسبة إلى إنتاج معلومات ذات جودة عالية وميزات متنوعة يرجى تحديد أهمية كل منها بالنسبة لبنككم ؟

	هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
الملائمة وتشمل :				
توقيت مناسب	☐	☐	☐	☐
قدرة على التنبؤ	☐	☐	☐	☐

قدرة على التقييم الإرتدادي	☐	☐	☐	☐
الدقة وتشمل :				
الثقة	☐	☐	☐	☐
عدم التحيز	☐	☐	☐	☐

22 -ما هي المستويات الإدارية الأكثر استخداما لنظم المعلومات في البنك ؟

	كبيرة جدا	كبيرة	متوسط	قليل	غير مهم
الإدارة العليا	☐	☐	☐	☐	☐
الإدارة الوسطى	☐	☐	☐	☐	☐
الإدارة الإشرافية	☐	☐	☐	☐	☐

23 - يحدث استخدام الكمبيوتر في مجال المحاسبة العديد من الآثار،يرجى تحديد أهمية كل منها بالنسبة لبنككم ؟

	هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
آثار على مراحل المنهج المحاسبة	☐	☐	☐	☐
آثار على مقومات المنهج المحاسبة	☐	☐	☐	☐

24 - هل يتم استخدام الكمبيوتر في أعمال الرقابة الداخلية ؟

نعم ☐ لا ☐

25 - يترتب على استخدام الكمبيوتر تغيرا في هيكل النظام المحاسبة مما يؤدي إلى تغير في أساليب الرقابة الداخلية يرجى تحديد أهمية هذا التغير بالنسبة لبنككم من ناحية ؟

	هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
الفصل بين الوظائف	☐	☐	☐	☐
الفصل بين المسؤوليات	☐	☐	☐	☐

وجود مستند يحكم كل عملية ☐ ☐ ☐ ☐

26 - هل لديكم لجنة مراقبة للإشراف على عمل الكمبيوتر في مجال الرقابة الداخلية ؟

نعم ☐ لا ☐

27 - ما هي أهمية عمل هذه اللجنة بالنسبة للبنك فيما يلي:

	هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
رقابة المدخلات	☐	☐	☐	☐
رقابة عمليات التشغيل	☐	☐	☐	☐
رقابة المخرجات	☐	☐	☐	☐

الخامسا – الرقابة الداخلية ومعايير المراجعة الدولية

28 - هل تدقيق مديرية الرقابة الداخلية سير أداء العمل و تسلسل أدائها في البنك ؟

نعم ☐ لا ☐

29 - هل تقوم مديرية الرقابة الداخلية في البنك بما يوجه إليها من الهيئة المركزية للرقابة و التفتيش من قضايا إلى جانب عملها المستمر ؟

نعم ☐ لا ☐

30 - تواجه الرقابة الداخلية في أثناء قيامها بعمليات الرقابة مجموعة من المخالفات ،يرجى تحديد أهمية كل منها بالنسبة لبنككم ؟

	هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
مخالفات إدارية	☐	☐	☐	☐
مخالفات مالية	☐	☐	☐	☐
مخالفات مسلكية	☐	☐	☐	☐

31 - هل تقوم مديرية الرقابة الداخلية بالرقابة على إعداد لحسابات الختامية و الميزانية العمومية ؟

نعم ☐ لا ☐

32 - هل الكادر البشري كافيا في مديرية الرقابة لممارسة المهام الرقابية المطلوبة منه ؟

نعم ☐ لا ☐

33 - هل ترى أن تأهيل عناصر الرقابة الداخلية كافيا للقيام بأعمال الرقابة بشكل جيد ؟

نعم ☐ لا ☐

34 - أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من معايير المراجعة الدولية « معيار مراجعة البنوك التجارية العالمية – معيار تقدير مخاطر الرقابة الداخلية » تتعلق بالبنوك هل لديكم إطلاع على هذه المعايير ؟

نعم ☐ لا ☐

35 - إذا كانت الإجابة نعم فهل النظام المحاسبي لديكم منسجم مع متطلبات تلك المعايير ؟

نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

36 - جاء في معيار تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية « إن الغرض من هذا المعيار الدولي للمراجعة هو وضع معايير و توفير إرشادات للحصول على فهم للنظام المحاسبي و لنظام الرقابة الداخلية و على مخاطر المراجعة و مكوناتها » فهل ساعد هذا المعيار في وضع و توفير تلك الإرشادات للحصول على.

1 -فهم للنظام المحاسبي .
2 -فهم نظام الرقابة الداخلية .
3 -فهم مخاطر المراجعة.

يرجى تحديد أهمية ذلك بالنسبة لعملكم ؟

هامة جدا ☐ هامة ☐ غير هامة ☐

37 -هل نظام الرقابة الداخلية المطبق لديكم منسجم مع متطلبات ذلك المعيار ؟

نعم ☐ لا ☐

38 -هل يساعد ذلك المعيار في تطوير عمليات الرقابة الداخلية القائمة في بنككم ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة \ لا\ فإلى أي مدى باعتقادكم يمكن أن يساهم هذا المعيار في تطوير نظام الرقابة الداخلية المطبق لديكم ؟

كبير جدا ☐ كبير ☐ متوسط ☐ قليل ☐ غير مهم ☐

39 -جاء في هذا المعيار أربعة أهداف للرقابة الداخلية بالبنك ، يرجى تحديد أهمية كل منها بالنسبة لبنككم ؟

	هامة جدا	هامة	غير هامة
1 -إن المعاملات تنجز وفق ترخيص الإدارة	☐	☐	☐
2 -إن كافة الأحداث و المعاملات تسجل بسرعة	☐	☐	☐
3 -مقارنة الأصول المسجلة مع الأصول الموجودة في فترات ملائمة .	☐	☐	☐
4 -إن الوصول إلى الأصول مسموح به وفق ترخيص الإدارة فقط .	☐	☐	☐

Q1	ما هو المؤهل العلمي الذي تحمله ؟					
		ثانوية عامة - فنية	معهد	إجازة جامعية	دراسات عليا	دكتوراه
	العدد	14	6	13	4	0
	النسبة المئوية	% 38	% 16	% 35	% 11	% 0

Q2	الجنس ؟		
		ذكر	أنثى

	العدد	21	18
	النسبة المئوية	% 54	% 46

Q3	العمر؟				
		أقل من 30	من 30 - 40	من 40 - 50	من 50- 60
	العدد	8	16	9	6
	النسبة المئوية	% 21	% 41	% 23	% 15

Q4	المستوى الإداري للوظيفة التي تشغلها ؟			
		إدارة عليا	إدارة متوسطة	إدارة تنفيذية
	العدد	7	18	5
	النسبة المئوية	% 23	% 60	% 17

Q5	ما هو الهدف برأيك من وجود البنك هل هو؟		
		استثماري	خدمي
	العدد	21	17
	النسبة المئوية	% 55	% 45

Q6	هل يوجد في البنك هيكل تنظيمي يبين المستويات الإدارية المختلفة في البنك و يوضع خطوط السلطة و المسؤولية ؟		
		نعم	لا
	العدد	34	5
	النسبة المئوية	% 87	% 13

Q7	هل يوجد في الهيكل التنظيمي للبنك وحدة مختصة للرقابة الداخلية ؟		
		نعم	لا
	العدد	33	4
	النسبة المئوية	% 89	% 11

Q8	هل هي طبيعة المؤهل العلمي المطلوب توفره في رئيس وحدة الرقابة الداخلية ؟			
		اقتصاد	حقوق	غير ذلك
	العدد	26	10	3
	النسبة المئوية	% 66	% 26	% 8

Q9	في حال وجود مثل هذه الوحدة فإلى أي مستوى من المستويات التنظيمية التالية تتبع ؟				
		مدير مالي	مدير عام	مجلس إدارة	وزير
	العدد	1	26	8	1
	النسبة المئوية	% 3	% 72	% 22	% 3

Q10	هل لديكم قسم متخصص بأعمال المراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية ؟

		لا	نعم
	العدد	25	11
	النسبة المئوية	% 69	% 31

Q11	حدد أهمية قيام هذا القسم بإجراء مراجعة حسابية ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	24	1	2	1
	النسبة المئوية	% 85	% 4	% 7	% 4

Q12	حدد أهمية قيام هذا القسم بإجراء مراجعة فنية ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	13	10	1	3
	النسبة المئوية	%48	%37	% 4	%11

Q13	حدد أهمية قيام هذا القسم بإجراء مراجعة مستندية ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	20	5	0	2
	النسبة المئوية	% 74	% 19	%0	% 7

Q14	هل يستخدم دليل للحسابات بالبنك؟		
		نعم	لا
	العدد	33	5
	النسبة المئوية	%87	%13

Q15	هل الحق بهذا الدليل تعريف لكل العناصر التي تسجل في كل حساب ؟		
		نعم	لا
	العدد	33	4
	النسبة المئوية	%89	%11

Q16	هل يتم ترحيل جميع العمليات إلى دفتر الأستاذ المساعدة عن طريق قيود في دفتر اليومية العامة أو المساعدة ؟		
		نعم	لا
	العدد	36	3
	النسبة المئوية	%92	%8

Q17	هل سندات القيد اليومية خاضعة لموافقة مزدوجة من شخصين مفوضين بالتوقيع عن البنك إحداهما في مركز إداري ؟		
		نعم	لا
	العدد	35	2
	النسبة المئوية	%95	%5

Q18	هل يفيد نظام الرقابة الداخلية المراجع في أغراض التخطيط و التنفيذ و الرقابة لكافة مراحل المراجعة ؟

		نعم	لا
	العدد	30	10
	النسبة المئوية	%75	%25

Q19	هل تعتقد أن القوائم و التقارير المالية التي يتم إعدادها في البنك كافة لتلبية حاجات الإدارة ؟		
		نعم	لا
	العدد	32	5
	النسبة المئوية	%86	%14

Q20	هل هذه التقارير و القوائم كافية لإبراز أي تقلبات غير عادية في الأرقام و العمليات التي تشملها ؟		
		نعم	لا
	العدد	26	10
	النسبة المئوية	%72	%28

Q21	هل لديكم قسم متخصص بالكمبيوتر يقوم بتنفيذ الأعمال البنكية ؟		
		نعم	لا
	العدد	36	3
	النسبة المئوية	% 92	% 8

Q22	ما هو المستوى الوظيفي لهذا القسم ؟			
		مديرية	دائرة	شعبة
	العدد	3	3	25
	النسبة المئوية	% 9	% 10	% 81

Q23	ما هي نوعية التجهيزات الحاسوبية المستخدمة في البنك ؟			
		شخصية	شخصية مع شبكة	مركزية مع الشبكة
	العدد	6	18	11
	النسبة المئوية	%18	% 51	% 31

Q24	حدد أهمية توفر معلومات في توقيت مناسب بالنسبة لبنككم ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	27	3	0	3
	النسبة المئوية	% 82	% 9	% 0	% 9

Q25	حدد أهمية توفر القدرة علي التنبؤ بالمعلومات بالنسبة لبنككم ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	19	8	1	3
	النسبة المئوية	% 61	% 26	%3	%10

Q26	حدد أهمية توفر قدرة على التقييم الارتدادي بالمعلومات بالنسبة لبنككم ؟

		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	18	9	1	2
	النسبة المئوية	% 60	% 30	%3	% 7

Q27	حدد أهمية توفر الثقة بالمعلومات بالنسبة لبنككم ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	27	3	0	0
	النسبة المئوية	% 90	%10	% 0	%0

Q28	حدد أهمية توفر عدم التحيز عند تداول المعلومات بالنسبة لبنككم ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	25	3	1	0
	النسبة المئوية	% 87	%10	% 3	%0

Q29	حدد درجة استخدام الإدارة العليا لنظم المعلومات في البنك ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	9	6	0	5
	النسبة المئوية	% 45	% 30	% 0	% 25

Q30	حدد درجة استخدام الإدارة الوسطى لنظم المعلومات في البنك ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	14	8	2	1
	النسبة المئوية	% 56	% 32	% 8	% 4

Q31	حدد درجة استخدام الإدارة الإشرافية لنظم المعلومات في البنك ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	13	2	5	2
	النسبة المئوية	% 59	% 9	% 23	% 9

Q32	حدد آثار استخدام الكمبيوتر في مجال المكمبيوترة على مراحل المنهج المكمبيوتري ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	15	10	2	1
	النسبة المئوية	% 53	% 36	% 7	% 4

Q33	حدد آثار استخدام الكمبيوتر في مجال المكمبيوترة على مقومات المنهج المكمبيوتري ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	16	7	4	2
	النسبة المئوية	% 55	% 24	% 14	% 7

Q34	هل يتم استخدام الكمبيوتر في أعمال الرقابة الداخلية ؟

		نعم	لا
	العدد	12	22
	النسبة المئوية	% 35	% 65

Q35	حدد أهمية استخدام الكمبيوتر من ناحية الفصل بين الوظـــائف في بنككم ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	13	6	1	3
	النسبة المئوية	% 57	% 26	% 4	% 13

Q36	حدد أهمية استخدام الكمبيوتر من ناحية الفصل بين المسؤوليات في بنككم ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	14	5	2	2
	النسبة المئوية	% 60	% 22	% 9	% 9

Q37	حدد أهمية استخدام الكمبيوتر من ناحية وجود مستند يحكم كل عملية في بنككم ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	20	2	1	2
	النسبة المئوية	% 80	% 8	%4	% 8

Q38	هل لديكم لجنة مراقبة للإشراف على عمل الكمبيوتر في مجال الرقابة الداخلية ؟		
		نعم	لا
	العدد	10	17
	النسبة المئوية	% 37	% 63

Q39	ما هي أهمية عمل هذه اللجنة بالنسبة رقابة المدخلات ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	9	2	2	4
	النسبة المئوية	%52	%12	%12	%24

Q40	ما هي أهمية عمل هذه اللجنة بالنسبة لرقابة عمليات التشغيل ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	8	3	1	5
	النسبة المئوية	%47	%18	%6	%29

Q41	ما هي أهمية عمل هذه اللجنة بالنسبة رقابة المخرجات ؟

		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	7	2	2	5
	النسبة المئوية	%44	%13	%12	%31

Q42	هل تدقيق مديرية الرقابة الداخلية سير أداء العمل و تسلسل أدائها في البنك ؟	
		نعم	لا
	العدد	20	11
	النسبة المئوية	%65	%35

Q43	هل تقوم مديرية الرقابة الداخلية في البنك بما يوجه إليها من الهيئة المركزية للرقابة و التفتيش من قضايا إلى جانب عملها المستمر ؟	
		نعم	لا
	العدد	29	4
	النسبة المئوية	%88	%12

Q44	حدد أهمية قيام الرقابة الداخلية بضبط المخالفات الإدارية ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	18	10	1	0
	النسبة المئوية	%63	%34	%3	%0

Q45	حدد أهمية قيام الرقابة الداخلية بضبط المخالفات المالية ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	21	3	1	2
	النسبة المئوية	%78	%11	%4	%7

Q46	حدد أهمية قيام الرقابة الداخلية بضبط المخالفات المسلكية ؟				
		هامة جدا	هامة	قليلة الأهمية	غير هامة
	العدد	12	6	5	0
	النسبة المئوية	%52	%26	%22	%0

Q47	هل تقوم مديرية الرقابة الداخلية بالرقابة على إعداد لحسابات الختامية و الميزانية العمومية ؟	
		نعم	لا
	العدد	23	10
	النسبة المئوية	%70	%30

Q48	هل الكادر البشري كافيا في مديرية الرقابة لممارسة المهام الرقابية المطلوبة منه ؟

		نعم	لا
	العدد	18	15
	النسبة المئوية	%55	%45

Q49	هل ترى أن تأهيل عناصر الرقابة الداخلية كافيا للقيام بأعمال الرقابة بشكل جيد ؟		
		نعم	لا
	العدد	16	18
	النسبة المئوية	%47	%53

Q50	هل لديك إطلاع على مجموعة معايير المراجعة الدولية التي أصدرها الإتحاد الدولي للمكمبيوترين؟		
		نعم	لا
	العدد	6	22
	النسبة المئوية	%21	%79

Q51	هل ينسجم النظام المكمبيوتري لديكم مع متطلبات هذه المعايير ؟			
		نعم	لا	لا أدري
	العدد	6	5	7
	النسبة المئوية	%33	%28	%39

Q52	حدد أهمية معيار تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية في فهم النظام المكمبيوتري ؟			
		هامة جدا	هامة	غير هامة
	العدد	16	2	5
	النسبة المئوية	%69	%9	%22

Q53	حدد أهمية معيار تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية في فهم نظام الرقابة الداخلية ؟			
		هامة جدا	هامة	غير هامة
	العدد	16	2	5
	النسبة المئوية	%69	%9	%22

Q54	حدد أهمية معيار تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية في فهم مخاطر المراجعة ؟			
		هامة جدا	هامة	غير هامة
	العدد	16	2	5
	النسبة المئوية	%69	%9	%22

Q55	هل ينسجم نظام الرقابة الداخلية المطبق لديكم مع متطلبات معيار تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية ؟		
		نعم	لا
	العدد	6	17
	النسبة المئوية	%26	%74

Q56	هل يساعد معيار تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية في تطوير عمليات الرقابة الداخلية في بنككم ؟

		نعم	لا
	العدد	16	9
	النسبة المئوية	%64	%36

Q 57	إلى أي مدى يمكن أن يساهم معيار تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية في تطوير نظام الرقابة الداخلية المطبق في بنككم ؟				
		كبير جدا	كبير	متوسط	قليل
	العدد	10	5	0	5
	النسبة المئوية	%50	%25	%0	%25

Q58	حدد أهمية إنجاز المعاملات وفق ترخيص الإدارة في بنككم ؟			
		هامة جدا	هامة	غير هامة
	العدد	12	5	10
	النسبة المئوية	%44	%19	%37

Q59	حدد أهمية تسجيل كافة الأحداث و المعاملات بسرعة في بنككم ؟			
		هامة جدا	هامة	غير هامة
	العدد	11	10	5
	النسبة المئوية	%43	%38	%19

Q60	حدد أهمية مقارنة الأصول المسجلة مع الأصول الموجودة في فترات ملائمة بالنسبة لبنككم ؟			
		هامة جدا	هامة	غير هامة
	العدد	5	12	7
	النسبة المئوية	%21	%50	%29

Q61	حدد أهمية أن يكون الوصول إلى الأصول مسموح به وفق ترخيص الإدارة فقط بالنسبة لبنككم؟			
		هامة جدا	هامة	غير هامة
	العدد	8	5	8
	النسبة المئوية	%38	%24	%38

ملخص:

وقد أدى التوسع الرأسي والأفقي للوحدات البنكية لاعتماد إدارية عالية من طريقة غير الحكومة المركزية التي أعطت حقوقا أكبر للسلطات مع تعريف واضح للواجبات والحقوق. لضمان كفاءة مركزية غير في إدارة الوحدات البنكية، يجب على إدارة تنفيذ تدابير المكافحة الفعالة التي لا تسمح الحكومات للسيطرة على العمليات نظرا لضيق الوقت أو الخبرة في مجال هذا المجال. في الواقع، كان من الضروري الحصول على مساعدة خبير للرقابة الداخلية لعمليات التدقيق المالي والإداري ومراجعة السياسات الإجراءات المعمول بها للتأكد من دقتها ومدى توافقها مع القواعد القياسية الدولية لمراجعة الحسابات أن الجناح الرقابة الداخلية من العمليات المالية وغير المالية. ويمكن للمرء أن يرى أن جميع البنوك القضائية الاعتماد على الرقابة الداخلية وإدارية (الإعلام) والمحاسبة لتحقيق أهدافهم. لماذا وضعت الحكومات وحدات إدارية خاصة للرقابة الداخلية، دائرة الرقابة الداخلية، حيث العاملين المهرة في مجالات التخصص المالية والإدارية والتنفيذية. أيضا، وهذه الإدارات والإصرار على استقلال هذه الوحدات مراقبة واستقلال العاملين لديها في هذه الحياد، والموضوعية وحدات. لهذا السبب اخترنا هذا البحث حيث حاولنا التركيز على مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومعايير المراجعة الدولية.

وعليه، من أهم الآفاق المتوقعة للجهاز البنكي للتكيف مع المعايير الدولية هو الإسراع في تحقيق المزيد من التوافق مع المعايير الدولية للرقابة الداخلية بالاتجاه نحو إصلاح التسيير البنكي لقطاع البنوك والالتزام بالمبادئ الأساسية للرقابة الداخلية الفعالة، وتبني المعايير الجديدة القائمة على الدعائم الثلاثة: كفاية رأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق.

Résumé :

L’élargissement vertical et horizontal des unités de banque a conduit à une adoption administrative élevée de la méthode non centrale de l’administration ce qui a donné des grands droits pour les autorités avec une définition précise des devoirs et des droits. Pour assurer l’efficience de non centralisme dans l’administration des unités de banque, l’administration doit mettre en place des mesures de contrôle efficaces qui ne permettent pas aux administrations de contrôler les opérations à cause de manque de temps ou d’expérience dans ce domaine. En effet, c’était nécessaire de demander l’aide des experts du contrôle interne pour les missions d’audit financier et administrative, ainsi que les procédures de vérification des politiques mises en place pour vérifier leur exactitude et leurs compatibilités avec les règles standards de l’audit international qui encadrent le contrôle interne des opérations financières et non financières. On peut constater que toutes les administrations des banques comptent sur le contrôle interne comme une (média) administrative et comptable pour atteindre leurs objectifs. Pour cela les administrations ont établis des unités administratives spéciales de contrôle interne- DEPARTEMENT DE CONTROLE INTERNE- où se trouvent des employés qualifiés dans les domaines des finances, administration et la spécialisation opérationnelle. Aussi, ces administrations ont insistés sur l’indépendance de ces unités de contrôle ainsi que l’indépendance des employés de ces unités leurs, neutralité et objectivité. C’est la raison pour laquelle on a choisi cette recherche où on a essayé de concentrer sur le concept du system du contrôle interne et les critères de l’audit international.

Par conséquent, il est la perspective la plus importante pour une banque à s'adapter aux normes internationales est de parvenir à plus rapide et plus la compatibilité avec les normes internationales en matière de contrôle interne de la tendance à réformer la gestion des banques pour le secteur bancaire et un engagement envers les principes fondamentaux du contrôle interne efficace, et l'adoption de nouvelles normes reposent sur trois piliers: l'adéquation du capital, surveillance prudentielle et la discipline de marché.

Abstract:

The horizontally and vertically broadening of bank units resulted in their high administration adoption of the method of Non-central administration which in turn led to a big entitlement for authorities, accurate definition of duties and responsibilities clarification. In order for the administration to guarantee that Non-centralism method is workable in administrating these bank units, it must take effective control measures on those charged of its authorities, and so long as high administration cannot practice control operation by itself due to its insufficient time available ,or perhaps it is inexperienced in many fields, it has been necessary for it to ask for the help of the experience of specialists in internal control to whom it dedicates the duty of auditing financial, admistrative and operational procedures so as to check their correctness and policies planned, In addition to their compatibility with international audit standard which have become the main guide for all internal control operations financial and non-financial other ones. we can see from the foregoing that most of high administrations, in all recent bank Organization ,have been persuaded with the necessity to rely on internal control as one of administration and accountancy media in realizing the aims projected for this organization, the matter which pushed those high administrations along to establish special administrative units practices internal control -INTERNAL CONTROL DEPARTMENT- through technically highly qualified craftsman in the different financial, administrative and operational specializations. Also those administrations were keen and interested to ensure the independence of these units in order to maintain their workers independence, neutralism and objectivity. That is the reason behind choosing this research in which we shed light, with some analysis, on the concept of internal control system and international audit criteria, as well as the extent of this system match with such criteria.

Therefore, it is the most important outlook for a bank to adapt to international standards is to achieve faster more compatibility with international standards for internal control of tending to reform management bank for the banking sector and a commitment to the basic principles of internal control effective, and the adoption of new standards based on three pillars: capital adequacy, supervisory review and market discipline.